1

تطويرُ مَناهج التَعليمِ الدّيني

نقاش وحوار

١٦٠ صفحة

بين

مجموعة من العلماء والكتاب والباحثين

إقرأ لهؤلاء :

د. عبدالله الحامد

د. صالح الفوزان

الأستاذ حسن فرحان المالكي

د. حسن الهويمل

الأستاذ عبدالله الطاير

الأستاذ عبدالرحمن الحمين

ومجموعة أخرى من ذوي الفكر والإختصاص

الفهـــــرس

المحتـــوى		الصفحة

المحتـــــــوى		الصفحـة

========

د. الحامد:

لقد حملوا على «عباد الله» وقسموا الناس إلى فريقين

حوار: عبدالرحمن الماجد

●● لا يقتصر مفهوم المناهج التعليمية على أحد أركانها - وهو المحتوى - كما هو شائع عند كثير من الناس، فهناك الأهداف وطرق التدريس والتقويم. ولعل من طبيعة المنهج الفعال أن يُعدّ بما يناسب العصر والعقليات لتحقيق الأهداف السلوكية تمهيداً لتحقيق الأهداف العليا. ومن المعلوم أن أي خلل يلحق المنهج يظهر أثره على كثير من أنشطة الحياة كالأدب والنقد والثقافة والتفكير والفكر. ولقاؤنا هذا بالأستاذ الدكتور عبدالله بن حامد الحامد أستاذ الأدب بكلية اللغة العربية بالرياض يتعرض لهذه الموضوعات بالتحليل والنقد ويبين الأخطاء - كما يراها - ثم يشير الى نتائجها وإفرازاتها وقد تحدث أيضاً عن الاسطورة وحدود القبول بها في أعمالنا الأدبية وخطأ بعض الأدباء في استخدامها ونتائج ذلك.

- تعتمد بعض مؤسساتنا التعليمية مناهج عليها مآخذ عدة أفرزت نتائج ظهرت آثارها في الثقافة والتفكير والمواقف فما السبب؟ وما الحل؟

- مرت الثقافة العربية والاسلامية بعصور مختلفة يمكن تقسيمها الى ثلاثة عصور: الأول: عصر الاشراق (القديم) وينتهي في القرن الخامس. الثاني: عصر الانحطاط ويبدأ منذ القرن الخامس.

الثالث: عصر النهضة (الحديث) ويبدأ منذ القرن الثاني عشر.

وفي عصر الانحطاط تعرضت الثقافة لجمود وركود فتحول العلم الى دوران حول النصوص القديمة شرحا وتلخيصا ونظماً دون تأصيل يذكر، ولازلنا نعاني من هذه الطرق في بعض الكليات الدينية واللغوية التي تدرس من تلك الكتب ما يحتاج الدارس الى جهد ليفك عباراتها بل طلاسمها حتى عجز بعض مؤلفي تلك المختصرات عن فهم بعض ما كتبوه بأنفسهم، وهذه الكتب تعتمد على التلقين والحفظ ويقل فيها الذي يذكي العقل ويذكي الاجتهاد ويوقظ ملكة الانتقاد والاختبار، وأغلبها تحاول إخفاء العقل وتحويله الى آلة للترديد، وذلك يشيع التقليد ويقلل من تربية العقل على الابتكار والمبادأة وعلى الانتقاد الذي يختار الأشياء ويجربها. وقد ذم هذا المنهج علماء كبار في العصور القديمة كابن خلدون وابن تيمية وابن حزم.

إنني أدعو الى تجديد (وسائل) عرض العلم لا الى تجديد مادته والى الرجوع مباشرة الى الأصول الأساسية التي ألفت قبل عصور الانحطاط لأن لهذه المرحلة أثراً سيئاً على الثقافة يجعلها لا تربي الفكر والشخصية. وأعتقد أنها سر انحطاط العالم الاسلامي وضعف تفاعله حين جعلتنا نقلد المقلدين ونكرس كتب تلك المرحلة بما فيها من ضعف، ومثال ذلك كتاب (زاد المستقنع) بما فيه من عبارات غامضة ركيكة وقضايا لا يحتاج إليها المسلم في هذا الزمن الذي جدَّت فيه قضايا ومشكلات أخرى، وألفية ابن مالك فهي نموذج من نماذج تقديم العلم على أنه معلومات وتعريفات لا على أنه مهارة وسلوك.

ينبغي أن ندرس الطالب اللغة على أنها مهارة تعتمد على قراءة وكتابة وسماع ومحادثة، وأن نقلل من كم القواعد والتعريفات. فاللغة كالسباحة وقيادة السيارة لا يستطيعها إلا من يتدرب عليها لا من حفظ ألفية في قوانينها. ينبغي ايضا أن نحذف كثيراً من الشواذ التي تشيع في شرح ابن عقيل وابن هشام، ونحوه من كتب النحو التي تعطيهم نماذج سيئة يقيسون على خطئها فتضعف الملكة عندهم. ومن الأمثلة لذلك تعليم القرآن الكريم حيث يدرس الطالب من أول الأمر ما لا يفهم من سور يحفظها حفظاً مجرداً، وهذا خلاف ما درج عليه الصحابة رضوان الله عليهم وغير ما جرى عليه أسلافنا وغير ما درج عليه أسلوب التربية الحديثة من العناية بالفهم أولًا والحفظ ثانياً وارتباط العلم بالسلوك، ومن المناسب في دروس التفسير الربط الموضوعي بين الآيات والاهتمام بالقراءة الصحيحة أولاً ثم التفسير ثانياً والحفظ آخر المطاف، وليس المطالبة بالحفظ ثم ترك الطالب ليفهم أو لا يفهم. ومن ذلك قضايا عديدة في تعليم العقيدة حيث نجد الطالب في الابتدائية يعلم أنواع التوحيد الثلاثة، ولم يكن له عقل ولا علم يمكنانه من فهم هذه الأمور. والرأي عندي أن يكتب التوحيد للتلاميذ بمراعاة الاستشهاد بما في الكون والانسان من أسرار على غرار ما كتب فضيلة الشيخ عبدالمجيد الزنداني، وأن تتخلص بحوث التوحيد من الجدل الشكلاني والآراء التي لا يقول بها أحد وأن يعرض بدلا منها للمذاهب عرضا يعتمد على سعة الأفق وعلى تعميق (الموضوعية).

ونحن بحاجة الى الجمع بين العلم والعمل والربط بين العلم والسلوك لا أن يكون مجرد معلومات أو يكون العلم للعلم فقط لأن قيمة العلم هي في مقدار نفعه للانسان في أخراه ودنياه. وتطبيق هذه المقولة يعني أن يكون المدرس في أي مرحلة قدوة فيما يعلم في سلوكه من حيث جمعه بين العلم والعمل فلا ينصح الناس بما لم يعمل به ولا يحذرهم من الدنيا وهو فيها رائغ ولا يدعوهم الى الاخلاص في أداء الواجب وهو مهمل. ويعني أن تكون العناية بأي قضية فقهية أو عقيدية او لغوية أو غيرها مرتبطة بمدى تعديلها لسلوك

بعض دعاة «الأدب الاسلامي» متزمتون ويسلبون «الأدب» كثيراً من خصوصيته

التحليل البنيوي العقيم، والرؤية البلاغية السكاكية القديمة يفسدان النص، ولا يساعدان على فهمه

ليس من شأن متلقي النص الأدبي معرفة أساطير اليونان والاغريق والبابليين!



د. الحامد: الرعيل الأول منبهر!

الانسان وعاداته بأن يخضع تدريس الشريعة كلها والعربية كلها لمبدأ (الوظيفية) و (الأخطاء الشائعة) و (التدرج) في الفهم و (البدء بالأهم).

● والتجديد في الأدب هل تأثر بالأدب الأجنبي؟

- في ظني أن حظ الأدب من التأثر بالآداب الأجنبية أكثر من حظ العلم لأن اهتمام العرب بالأدب أكثر من اهتمامهم بالعلم، فقد كانت أكثر ترجماتهم من الثقافة الأجنبية الى العربية في الأدب، لأنهم فيما يبدو لم يضعوا خطة لبناء ثقافة أو حضارة أو لمحاولة الاستقلال الحضاري إلا ما خططه محمد علي الذي قام بمشروع ضخم لبناء حضارة عربية إسلامية ولكن الاستعمار وأدها في مهدها لقد اهتم بترجمة العلوم وتدريسها باللغة العربية ولكن جهوده ضاعت فضاعت فكرة الاستقلال الحضاري للعرب الذين سبقوا العالم الشرقي الى التعرف على الحضارة الغربية كالصين واليابان اللتين استطاعتا أن توجد أنموذجهما الحضاري وأن تحققا استقلالهما بخلاف العرب فلازالوا يستقدمون ولازالوا يعلمون العلم المادي باللغات الاجنبية.

● ما تفسيركم؟

- أكثر المثقفين في العالم العربي والذين بأيديهم القيادة هم ممن تعلم في الغرب أو تشبع بالثقافة الغربية، وظنوا بأن كتابة العلوم وتدريسها بغير اللغه الأجنبية ضعف وهذا أبرز دليل على الانبهار بالحضارة الأجنبية والتبعية وضعف روح الانتقاد والابتكار وإذلال الهوية القومية. ونحن نرى دولا صغيرة ليس لها ثقل سياسي ولا اجتماعي ولا حضاري - تكتب العلوم بلغتها كأمريكا اللاتينية، واسرائيل على أن لغتها لا يتكلمها أكثر من خمسة عشر مليوناً.

ثم إن التأخر الاجتماعي والطغيان السياسي في العالم العربي الذي تحالف مع الاستعمار الغربي جعل الاهتمام أدبياً عاطفياً، ولذلك ترجم العرب من القصص والمسرحيات والآداب الأجنبية أكثر مما تُرجم في العلوم بخلاف أمم أخرى وهذا يدل على شيوع التفكير العاطفي وضعف روح الارادة والميل الى السلوك الصوفي وضعف التفكير المنطقي والعقلاني في الانسان العربي المسلم المعاصر وذلك أثر من آثار عصور الانحطاط التي ربضت على هذا الانسان قروناً ولازال يحمل آثارها في عقله وسلوكه وثقافته.

إن عدم تدريس العلوم باللغة العربية ناتج عن تبعية سياسية وثقافية ولاتزال إلا بقرار سياسي من أهل السياسة وأصحاب التأثير ولا يمكن أن تصلح أمور الأمة مادمنا على هذا الحال، بل إننا نجد اللغة الأجنبية تغزونا غزواً رهيباً حتى البنات ندرسهن اللغة الأجنبية وكأنهن لن يستطعن الطبخ والخياطة إلا بمعرفتها، والأطفال نعلمهم وكأنهم سيسافرون الى أوروبا، والموظف إذا تقدم لوظيفة اشترط عليه اجادة اللغة الأجنبية وإن لم يحتج إليها، لقد أصبحت اللغة الأجنبية في تذاكر طائراتنا في الرحلات المحلية وفي وصفات العلاج وفي دليل استخدام الدواء والسيارة وكثير من الآلات.

● والحل؟

- العالم العربي لا ينقصه المال ولا المدارس والجامعات، ينقصه وعي أصحاب القرار السياسي بما ينبغي عمله، إنه يعاني من عقدة «الذين يفكرون لا يعملون والذين يعملون لا يفكرون» وتنقصه «إرادة الحياة». أن يريد أن يعيش قوياً في دينه ونفسه وجسمه وعلمه، وإرادة القوة هي ترجمة للنموذج المسلم (المؤمن القوي)، وهي سر ظهور الأمم المتحضرة كأمريكا وألمانيا واليابان. أما المنهج السائد في العالم العربي والاسلامي فهو التقليد والمتابعة للدول الأجنبية بالعناية بالكماليات والاستهلاك والرياضة واللعب

واللهو ونحوها من عوامل ضعف الامم والسبب أن العرب لا يكادون يعرفون عن مادة (التاريخ والحضارة) شيئاً يذكر.

● نعود الى التجديد في الأدب هل ترى أنه حسن أم رديء؟

- له جوانب حسنة كربط الأدب بالمجتمع واللغة بالأمة وظهور القصة والمسرحية. لكن هذا التجديد وصل أحياناً إلى درجة الضياع حين صار الأدباء العرب مقلدين لمضامين الأدب الاجنبي في البلدان الغربية فصاروا كالوكيل التجاري الذي يروج بضائع المصانع الأجنبية فظهرت الأفكار العلمانية والوجودية والشيوعية والانحلال الخلقي والضعف اللغوي والتعقيد في النقد الأدبي من تحت عباءة التجديد.

● نجد ارتباط النقد الأدبي الحديث بالتغريب ارتباطا وثيقاً فما السبب؟

- انكفأت المؤسسات الدينية والعربية على القديم وانكمشت بسبب آثار عصر الانحطاط وما جرى خلال سبعة قرون من ضعف وتأخر فكانت الثقافة الأصيلة قابعة في الأزهر تردد المتون والمختصرات فقط ولم يكن لديها شيء تتفاعل به وتثبت معاصرتها مما أتاح للثقافة الأجنبية أن تتسلطن حيث جاءت ومعها وسائل الجدة والتحديث في المجتمع من صحافة وطباعة وفنون جديدة لم يعرفها العرب كالقصة والمسرحية فظهر الأدب الأوروبي بصورة النموذج وبدأ الدارسون العرب تلاميذ في المدرسة الغربية كما نجد عند من يسمون بالرعيل الأول الذين مثلوا دور الانبهار والاعجاب بتلك الحضارة دون تحفظ أحياناً، وحذت حذو الأزهر جامعات أخرى في البلدان العربية نجد نموذجها عندنا في المملكة متمثلاً في جامعة الإمام حيث تكرس المنحى التقليدي في الدرس الديني واللغوي فنقلت نموذج الأزهر نفسه وستُجابه بنفس المشاكل التي عانى منها المصريون لأننا لا نختار المنهاج الذي يناسبنا فعلاً ويعالج قضايانا ومشكلاتنا بل إن معيار الأختيار عندنا لشيء هو نجاحه في موطنه فقط كما نجد في تشجير بعض الشوارع - أبسط مثال - حيث نزرع في الطرق أنواعاً من الشجر بهرتنا في بيئتها الأجنبية وغاب عنا عدم مناسبتها لبيئتنا. والأمر نفسه في الجامعات فعندنا جامعات على نفس الطراز الغربي وترى عدم إمكانية تعليم العلوم الحديثة باللغة العربية كجامعة الملك سعود وشيوع هذين النمطين من التعليم يدل على الفجوة التي نعاني منها وهي تقسيم التعليم الى (ديني) و (دنيوي) وهو نمط (توفيق) يعتمد على الحلول المؤقتة وليس توفيقاً يعتمد على الصهر والاختيار والابتكار.

● وكيف تُزال هذه الفجوة؟

- بالاطلاع على ما أنتجه العقل الغربي من منهاج للعلم وأسلوب لعرضه وإضافته الى ما أنتجه العقل العربي الاسلامي ويصهر من ذلك نظريات تجمع بين الأصالة والحداثة ولاسيما في المجال اللغوي والأدبي. لكن هذا الأمر يحتاج الى شجاعة العقول التي تقوم على التجريب والاختيار والابتكار، وهي صفات قلت في تفكيرنا الراهن كما قال شوقي

إن الشجاعة في القلوب كثيرة

ووجدت شجعان العقول قليلا

لقد تعودنا المتابعة والتقليد باسم (المحافظة) أو الانبهار باسم (التجديد) بسبب نقص الحرية الفكرية التي يعاني منها المسلمون في كل مكان وكل ما أشرت إليه من أمور تتصل بتجديد المنهج تقتضي الربط بين العلم والحياة لأن ذلك أساس أي إبداع.

● لك رأي آخر في قضية الأدب الاسلامي والرابطة التي تدعو إليه نرجو أن تجمله لنا.

- أوافق الاخوان الداعين إلى اسلامية الأدب في ضرورة توظيف الأدب لخدمة الأمة لكي لا يكون شيئا (شكلانياً) مجرداً من النفع أو كي لا يكون ضاراً كما هو غالب قصص نجيب محفوظ وكتاب القصة العرب وغالب الشواذ العرب كأدونيس ونزار والسياب. ولكني اختلف معهم في أمور هي:

١ - طبيعة الالهام في الاسلام. وأظن أنهم لم يتعمقوا في هذا الجانب مما جعلهم يهملون جانب (الخيال) في الأدب وذلك ما أوقعهم في مضيق الربط بين (الشخص) و (القول) ومن ثم وقعوا في تزمت.

٢ - تصورهم الضيق لوظيفة الأدب أثر في فهم هذه الوظيفة.

٣ - ومن هنا لعل من الأفضل أن يُبدوا آراءهم على أنها اجتهادات تحتمل الخطأ والصواب وعلى أنها محاولة للفهم يحترمون من يعارضها لا على أنها هي الاسلام.

٤ - وآمل أن يتعاملوا مع النصوص الأدبية مفرقين بين الخطأ الذي يقع فيه الانسان جاهلاً أو غافلاً أو في سياق تاريخي يختلط فيه الحابل بالنابل، وبين من يرتكب الانحراف عامداً مصراً على الخطأ وأن يلتمسوا العذر للمخطئين إذا نبهوهم على الخطأ.

لابد من حذف الشواذ التي تشيع في شرح ابن عقيل وابن هشام التي تقدم نماذج سيئة

نحن في كثير من مناهجنا نقلد المقلدين.. كما في «زاد المستقنع»! و«ألفية ابن مالك»!

ولاريب أن كثيراً من الأدباء في العصر الحديث لهم أخطاء وأن كل أديب في هذا العصر تأثر بالثقافة الغربية فمن مقل ومن مستكثر فأصبحت المسألة في درجة الخطأ ونوعه لا فيه بحد ذاته.

ولهذا ينبغي أن يأخذوا في هذا الأمر بأسلوب الدعوة بالتي هي أحسن وأن يُحمل كلام المؤمن على المحمل الحسن مادام يمكن ذلك وألا يُشكك في دينه ما لم نجد شيئا قاطعاً لا يمكن حمله على غير ذلك. ولقد صدرت من بعض دعاة هذا الأدب محاكمات باسم الأدب الاسلامي في ظني أنها مما يسيء الى الدعوة الاسلامية ولا يمثل أدب الاسلام وهي على العموم لا تشكل رأياً شائعاً. ولعلهم أن يترووا ويكبحوا بعض الحماس لأن بعض الذين تلقفوا منهم هذه الفكرة متحمسون غير متبصرين قسموا الناس الى أديب اسلامي وأديب منحرف وحملوا على عباد الله دون أن يفرقوا، فمن وافقهم في آرائهم فذلك منهم ومن خالفهم الحقوه (بالجاهلية) و (الانحراف) وهذه خطورة كبرى.

وقد لاحظت من بعض الطلاب بل والأساتذة ما يجعلني أدعوهم الى نقد الذات والى مزيد من الاعتدال.

٥ - وأهم ما في الأمر أن يقللوا من (التنظير) الذي يبدو أن الفلاح فيه مطلب عسير وأن يتجهوا الى التطبيق في نقد الشعر والقصة والمسرحية نقداً مرناً وفي إنشاء نماذج أدبية منها.

● هل ترى إذن أن مصطلح (الأدب الاسلامي) غير مقبول؟

- لا بل أرى أن قبول المصطلح متوقف على تحديد مفهومه لأن هذا المصطلح إطار لأفكار حسنة طيبة متحمسة ولكن تحتاج الى قدر أكبر من الموضوعية والاناة.

أعلم أن فيهم ذوي نيات حسنة لكن ذلك لا يكفي في مجال العمل الاسلامي. لابد من الحوار مع الأطراف الأخرى وحمل كلام المؤمن على المحمل الحسن ما وجدنا الى ذلك سبيلا. وأظن أن هذا التيار إذا اتجه الى قدر أكبر من الحيدة والموضوعية فإن مسألة المصطلح أمر سهل.

● هل موقفك هذا من باب نقد الذات؟

- إن موقفي محاولة للحوار والمناقشة، محاولة للاشارة إلى الأخطاء الظاهرة أظن أن ما أقوله نقد يشبه نقد الذات يحاول أن يتقصى الأخطاء فالمؤمن مرآة أخيه

والحكمة ضالته.

اريد ان يكون هناك اتجاه إسلامي قوي للأدب ولكن لا أريده متزمتاً فقد عرفت آثار التزمت ومشكلاته. إن التزمت والتشدد والغلو من الأمور التي لا تسمح بالحوار. وأي فكر لا يسمح بالحوار فهو فكر مرفوض.

● فصل الناقد بين ايديولوجية النص وبين إبداعيته. هل هذا المنهج مقبول من ناقد مسلم؟

- لا غضاضة في ان تقدر النص بصفته فناً جميلاً ونستفيد منه دون النظر الى اتجاه قائله العقائدي شرط أن يكون المتلقي عارفاً بالقائل ومميزاً بين الحسن والسيء وقد روى علماؤنا الأولون الشعر الجاهلي وشعر النصارى مع ما فيهما من وثنية واستشهدوا بهما في تفسير كتاب الله وفي شرح الحديث النبوي.

● وإذا لم يكن المتلقي كذلك؟

- إذا لم يكن كذلك كما هو شائع في العصر الحاضر حيث لا يستطيع القارىء تحديد هوية كثير من الأدباء في زمن اختلطت فيه الهويات فنحن بحاجة الى ان يجمع النقد بين نقد الأسلوب ونقد الاتجاه الفكري لاسيما أن اكثر الأدب على شكل قصص ومسرحيات يصعب على غير المتعمق فيها إدراك مراميها وما فيها من اخطاء وأخطار. وهذا ضروري للثقافة عموماً وليس للأدب فقط. ولكننا نجد النقاد لا يكادون يهتمون بهذه الناحية فيكرسون عند المتلقي قصور الوعي بحقيقة المبدع الفكرية.

ينبغي ان يوجد اتجاه لتحقيق أو تقديم هذه الآثار الأدبية وفقاً للتصور الاسلامي بالتعليق عليها لابانة ما فيها من اخطاء.

● تناقش في أدبنا العربي وتُتبنى مذاهب نقدية حديثة. هل هي ملائمة للابداع العربي أم أنها اعتساف؟

- في تقديري ان الاختبار الصحيح لأي مذهب نقدي جديد أو قديم هو النص نفسه فإذا كان النص جميلاً ولم يستطع الميزان النقدي ان يبين لك جماله فإن هذا الميزان فاسد، ومن هنا نرفض البلاغة القديمة كبلاغة السكاكي لأنها لا تستطيع ان تبين لنا جمال النص بشكل صحيح، وكذلك بعض المذاهب الغربية التي تغرق في دراسة الاساطير أو في دراسة ما وراء النص او في تحليل الكلمات تحليلاً لغوياً لافائدة منه.

- إذا لم يقدم لنا اي مذهب نقدي عربي أو غربي او شرقي فهما لجمال النص فهو مرفوض.

الفرق بين الناقد والمتذوق درجة واحدة: المتذوق يتذوق جمال النص لكنه لا يستطع ان يبين سبب جماله، أما الناقد فيتذوق ويبين سبب الجمال.

ثم إن أي مذهب لا نفهم من خلاله القرآن الكريم وندرك جماله في الايقاع واللغة والصورة والمضمون فهو مرفوض لأنه حذلقة.

هذان الأصلان هما الأساس في رأيي.



- بدر شاكر السياب: المومس العمياء

ولكن كثيراً ممن يدعون الى مذاهب غربية لم يهضموها ولم يفهموها ولو قيل لهم هاتوا وطبقوا لأعجزهم الميدان بل إن موازينهم تشبه ميزاناً قديماً لوزن العلف غير دقيق، وهؤلاء يتساوى لديهم الأدب الجيد والأدب الرديء لأن كلا النوعين يمكن دراسته دراسة لغوية أو نفسية أو اجتماعية لكن النص الأدبي ليس وثيقة لغوية ولا اجتماعية بل هو فن لغوي إذا استطاع الناقد ان يبينه فذلك الناقد وذلك هو الفن.

● ولكن ما رأيك في مقولة «تفسير الجمال إفساد للجمال»؟

- لا اظن ذلك دقيقاً لأن النقد يساعدنا على فهم الأثر الأدبي فقد نستمتع بقصة دون ان ندرك بعض الاشارات فيها فيبينها النقد اما انه يفسد النص ففي ظني أن الذي يفسد النص التحليل العقيم كالتحليل البنيوي أو التحليل البلاغي القديم الذي لا يتعدى الاحصاء والحذلقة.

● تتناقض الآراء النقدية في دور علاقة المبدع بنصه في النقد فالمذهب مثلا يفصل بين الناقد وبين النص اخذاً بنظرية موت المؤلف وهناك مذاهب أخرى تقلل من قيمة النص إذا لم يعرف او يذكر قائله. فهل معرفة القائل شرط لتقدير النص أم غير ضرورية؟

- معرفة القائل تساعدنا على فهم النص وليست ضرورية لأننا نستطيع تقدير النص وإدراك جماله دون أن نعرف قائله بدليل أن الناس لم يختلفوا في تقدير بعض الآداب المجهولة أصحابها فقد شكوا في إلياذة هوميروس وجهلوا بعض الشعر القديم ولكن ذلك لم يؤثر في تقديره لأن النص (فن لغوي) وليس وثيقة اجتماعية أو نفسية.



- توفيق الحكيم: أصحاب الكهف!

لا اظن أن النص الأدبي يمكن اعتباره وثيقة نفسية للمبدع لأنه يعبر عن الجانب الآخر جانب الحلم والخيال والمثالية والرغبات التي لم تتحقق كما قال احد نقاد الغرب «الشعر يولده الجوع ولا يولده الشبع» بل كما قال البارىء الحكيم «الم تر انهم في كل واد يهيمون وانهم يقولون مالا يفعلون».

● كيف ترون استخدام الاسطورة في الأدب؟ وهل لذلك ضوابط؟

- لا بأس من الاستفادة من الاسطورة في الأدب إلا أن هناك عدة ملاحظات.

أولا: ينبغي أن نفرق في الاقتباس بين ما هو اسطورة وبين ما هو تاريخ صحيح فلا نصرف ما هو تاريخ صحيح عن مراميه الأساسية كما فعل توفيق الحكيم في قصة أهل الكهف حين حوّل مفهومها الايماني الى مفهوم وثني. ولا ينبغي أن تُخرج قصص الأنبياء عن سياقها الديني وتفسيرها الإيماني.

ثانياً: يمكن أن نستفيد من أساطير الأدب الغربي في الأدب العربي الحديث دون أن نقلد لأن الأديب الأوروبي اذا استخدم الاسطورة فهو يحيل القارىء الأوروبي الى جزء من ثقافته فيستطيع أن يفك رموزها. أما حين يأتي السياب في قصيدته (المومس العمياء) برموز وأساطير بابلية وإغريقية ثم يطلب منا أن نقرأ تلك الأساطير لكي نفهم قصيدته على أن هذه الأساطير ليست من ثقافتنا ولا نفهمها فهو يحيل القارىء الى شيء يجهله. وهذا من أبرز الاخطاء في تناول الشعر العربي الحديث لمفهوم الاسطورة.

ثالثا: ينبغي الا نسرف في ذلك فنحول النص الى غابة من الرموز ظلمات بعضها فوق بعض ونحول الأدب من نص يلقى للمتلقي الى أحجية يلقيها ساحر أو كاهن.

● لقد عظم بعض الأدباء شأن الأساطير اليونانية حتى ادعى أن من لم يقرأها فليس بأديب فما رأيكم؟

- أصبحت اليوم ثقافتنا مقلوبة فنحن نعرف قرية صغيرة في بريطانيا ربطوا بها توقيت العالم كله ولا نكاد نعرف بلداناً إسلامية كبرى. وربما نعرف أدق التفاصيل عن المجتمع الانجليزي ولا نعرف الخطوط العريضة لمجتمعاتنا الاسلامية الأخرى فثقافتنا مربوطة بالثقافة الاجنبية فصرنا نسمع هذا الكلام ولم نعد نفهم كثيراً من الأدب العربي لما فيه من مقولات غربية إلا بالرجوع الى أصلها فلو رجعنا الى رموز مثل (ادونيس، كيوبيد) فلن نستطيع أن نفهمها إلا بقراءة الأساطير وهذا جزء من ضريبة ذل الثقافة الأجنبية التي فرضت علينا ونتيجة التقليد فإذا قلدنا الآخرين اضطررنا الى معرفة تاريخهم وتاريخ أدبهم.

د. صالح بن فوزان الفوزان يعقب على حوار د. الحامد:

المجازفة في القول جرتك إلى تقليد بعض الكتاب الجهال!!

لم نعهدك فقيهاً حتى تنتقد كتب الفقه ورجاله!

●● كنت أعرف الدكتور عبدالله بن حامد الحامد رجلاً معتدلا في أقواله وكتاباته وبحوثه ولكنني فوجئت حينما قرأت المقابلة التي أجرتها معه مجلة اليمامة في عددها ١١٦٤ الأربعاء ١٣ محرم ١٤١٢هـ وفي صفحة الثقافة فوجدت هذه المقابلة تحمل بعض الأفكار التي لا تتناسب مع ما كنت أعرفه عن الأستاذ الدكتور عبدالله وأصالته في الفكر والثقافة وهذه الأفكار تتلخص فيما يلي:-

١ - وصفه الفترة ما بين القرن الخامس والقرن الثاني عشر من تاريخ المسلمين بانها عصر الانحطاط.

٢ - وصفه الكتب التي ألفت في هذه الفترة مثل متن الزاد «زاد المستقنع» في الفقه والفية ابن مالك وشرح ابن عقيل وابن هشام عليها في النحو بأنها من افرازات عصر الانحطاط حيث أن هذه الكتب بزعمه تعتمد على التلقين والحفظ ويقل فيها الذي يذكي العقل ويذكي الاجتهاد ويوقظ ملكة الانتقاد والاختبار وأغلبها يحاول إخفاء العقل وتحويله إلى آلة التزيد وأن متن الزاد بالذات فيه عبارات غامضة ركيكة وقضايا لا يُحتاج إليها في هذا الزمن وأن هذا المنهج الذي تسير عليه تلك الكتب ذمه علماء كباراً كابن خلدون وابن تيمية وابن حزم.. الخ ما قال.

٣ - ينتقد بشدة طريقة الحفظ لأنها بزعمه تقلل من الفهم فيصعب أن يحفظ الطالب الصغير سوراً من القرآن وأنواع التوحيد الثلاثة، ويرى أن الطريقة الصحيحة أن يعتنى بالفهم أولاً والحفظ ثانياً فيدرس الطالب التفسير أولاً مع الاعتناء بالقراءة الصحيحة ثم الحفظ في الآخر، وأن يكتب التوحيد التلاميذ بمراعاة الاستشهاد بما في الكون والانسان من أسرار على غرار ما كتب فضيلة الشيخ عبدالمجيد الزنداني، وينبغي أن نحذف كثيراً من الشواذ التي تشيع في شرح ابن عقيل وابن هشام ونحوه من كتب النحو التي تعطي نماذج سيئة يقيسون على خطأ فتضعف الملكة عندهم.

٤ - ثم يقول كانت الثقافة الأصيلة قابعة في الأزهر تردد المتون والمختصرات فقط ولم يكن لديها شيء تتفاعل به وتثبت معاصرتها مما سبب تسلطن الثقافة الأجنبية بما فيها من جدة وتحديث.

يقول: وقد نحت جامعة الامام محمد بن سعود نحو الأزهر حيث تكرس المنحى التقليدي في الدرس الديني واللغوي فنقلت نموذج الأزهر نفسه وستجابه بنفس المشاكل التي عانى منها المصريون.

هذا حاصل ما انتقده الدكتور على المناهج الدينية واللغوية في مجتمعنا، وأما ما انتقده على الجانب الأدبي فهذا لن أتعرض له لأنه له رجاله وليس من اختصاصي. وسيكون تعقيبي على النحو التالي:

أولاً: أما وصفه للفترة ما بين القرن الخامس والقرن الثاني عشر - أي مقدار سبعة قرون من تاريخ المسلمين بانها عصر انحطاط فهو مجازفة في القول جره إليه تقليد بعض الكتاب الجهال أو المغرضين مع أنه ينهى عن التقليد ويعيبه، وكيف يكون هذا العصر عصر انحطاط وقد أنجب فحول العلماء من أمثال النووي وشيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن رجب والمزي والذهبي والعراقي

د. الحامد:

لقد جهلوا على «عباد الله» وقسموا الناس إلى فريقين

حوار: عبدالرحمن الماجد

قصاصة من اللقاء

وابن حجر والسيوطي وغيرهم من الأئمة الفحول في مختلف العلوم والذين ملؤوا الدنيا تأليفاً وتحقيقاً ـ أترى هؤلاء وجدوا من فراغ وفي عصر انحطاط وقد ملأت مؤلفاتهم المكتبة الاسلامية في المشارق والمغارب، إن عصر الانحطاط لا ينتج شيئا يا فضيلة الدكتور ولا يبرز أمثال هؤلاء العلماء ثم إن هذا العصر وما يعيشه أهله من نهضة علمية مباركة إنما هو من ثمرات جهود علماء تلك الفترة التي وصفتها بفترة الانحطاط والركود.

وقد حكمت حكماً جائراً على بعض الكتب النفيسة التي قامت عليها نهضتنا العلمية فوصفت زاد المستقنع في الفقه بأن فيه عبارات غامضة ركيكة وقضايا لا يحتاج إليها في هذا الزمن وتعقيباً على ذلك:

١ ـ المعروف أن كلا يتكلم في حدود اختصاصه واختصاصك يا فضيلة الدكتور إنما هو في الأدب والنقد وما عهدناك فقيهاً حتى تنتقد كتب الفقه ورجال الفقه.

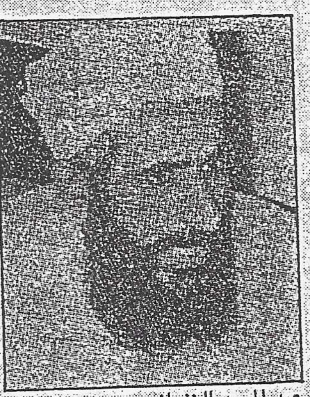
٢ ـ لم تذكر أمثلة للعبارات الغامضة الركيكة والقضايا التي لا حاجة إليها في متن الزاد حتى نعرف مصداقية ما تقول ـ ونحن وغيرنا درسنا هذا الكتاب ودرّسناه ـ والحمد لله، ولم ندرك فيه شيئا من ذلك ـ ومنذ أن ألفه مؤلفه في القرن العاشر الى وقتنا الحاضر وهو يُدرّس في الحلقات ومراحل الدراسة النظامية ولم يستدرك عليه أحد شيئا مما ذكرت، وكذا ألفية ابن مالك في النحو وشروحها ـ خصوصاً ـ شرح ابن عقيل وابن هشام مازالت تُدرس وتدرّس منذ مئات السنين في مختلف المراحل الدراسية ويتخرج عليها العلماء الأفذاذ في النحو والصرف ولم يظهر عليها أي انتقاد أو استدراك بل على العكس قد حصلت هذه الكتب على ثناء العلماء وتقديرهم. أفترى هؤلاء العلماء قصرت مداركهم أم جاملوا هذه الكتب ومؤلفيها فأجمعوا على الخطأ وعلى ما فيها من نماذج سيئة.

٣ ـ وأما أن هذه الكتب تلقن للطلاب وتحفظ فليس ذلك مما يعيبها، وهل العلم يحصل إلا بالتلقين والحفظ ثم التدرج الى مستوى الاستنتاج والاختيار والنقد.

أما وصفك لهذه الكتب بأنها تحاول اخفاء العقل وتحويله إلى آلة تُرَدِّد فهو من جزاف القول الذي يخالفه الواقع ولا يوافقك عليه أحد يعتد برأيه.

٤ ـ ما نسبته لابن خلدون وابن حزم وابن تيمية من انتقادهم بتلك الكتب يحتاج منك الى اثبات بالتوثيق العلمي المقبول، ثم لو قدر حصول شيء من ذلك فهذا لا يمنع أصالة هذه الكتب في جملتها إذا لعصمة إنما هي لكتاب الله عز وجل.

ثانياً: وأما انتقاد فضيلة الدكتور عبدالله لطريقة تدريس القرآن والتوحيد للصغار وأنها طريقة



عبد المجيد الزنداني

تعتمد على الحفظ المجرد دون فهم ويرى فضيلته أن يبدأ بالتفهيم أولاً ثم الحفظ. فالجواب عنه أنه انتقاد في غير محله، إذ الحفظ لا يمنع الفهم بل يساعد عليه وكيف يفهم الانسان شيئا لم يحفظه أولاً في ذاكرته إذ لا يمكن أن يفهم الانسان من فراغ، فطريقة الحفظ أولا ثم الفهم هي الطريقة الطبيعية.

ثم يقترح الدكتور أن يكتب التوحيد على غرار ما كتبه فضيلة الشيخ عبدالمجيد الزنداني من الاستشهاد بما في الكون والانسان من أسرار، وهذا الاقتراح يقتضي شيئين:

١ ـ تخطئة المنهج الذي سار عليه علماء الاسلام قبل الشيخ عبدالمجيد الزنداني عموماً.

٢ ـ عدم الاستشهاد في مسائل العقيدة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والاقتصار على الاستشهاد بالآيات الكونية ـ إنني اعتقد أن الدكتور لم يتنبه لما يقتضيه هذا الاقتراح وكان الواجب على الباحث قبل أن يطرح فكرة ما أن يدرك مدى ما تقتضيه وتنتجه تلك الفكرة حتى يقدم على طرحها أو يتركه.

ثالثا: أما انتقاد فضيلة الدكتور للمنهج الذي سار عليه الأزهر من ترديد المتون والمختصرات دون نظر لمتطلبات العصر حتى في وطنه وكان ذلك سبباً لتسلط الثقافة الأجنبية فنقول للدكتور بل الأمر بالعكس فاحتفاظ الأزهر بتدريس هذه المتون والمختصرات هو من أقوى الأسباب لبقاء العلوم



د. عبدالله الحامد

الشرعية واللغوية والاحتفاظ بالثقافة الاسلامية كما يشهد بذلك الواقع، وأما وفود الثقافة الأجنبية فليس سببه ما ذكرت من عناية الأزهر بتدريس المتون والمختصرات وإنما سببه رغبة المسئولين في تلك البلاد في استجلابها ورغبة المثقفين منهم ثقافة أجنبية في ذلك ـ ولولا فضل الله بالابقاء على تدريس تلك المتون والمختصرات لقضي على العلوم والشرعية واللغوية وحلت محلها الثقافة الأجنبية ـ من الذي وقف في وجه الثقافة الوافدة الضارة إلا طلبة تلك المتون والمختصرات.

رابعاً: وأما قول الدكتور عبد الله إن جامعة الامام محمد بن سعود نحت نحو الأزهر فنقلت نموذج الأزهر نفسه ـ فتعقيبنا عليه من وجهين ـ الوجه الأول: ماذا على جامعة الامام إذا نحت نحو الأزهر فيما هو مفيد من تدريس تلك المتون والمختصرات العلمية المتقنة. الوجه الثاني: إن جامعة الامام لم تنح نحو الأزهر في كل شيء كما يقتضيه كلام الدكتور وإنما نحت نحوه فيما هو مفيد واستبدلت ما ليس بمفيد بما هو خير منه فجعلت بدل عقائد علماء الكلام التي تدرس في الأزهر عقائد علماء السنة والسلف الصالح، والذين وضعوا مناهج جامعة الامام علماء أفذاذ لهم وزنهم وتجربتهم ليسوا مقلدين وتبعيين وعلى رأسهم العلامة الجليل الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ رحمه الله وقد نجح هذا المنهج نجاحاً باهراً وخرج رجالاً قاموا بأعمال جليلة في مجال القضاء والافتاء والدعوة والتعليم في داخل البلاد وخارجها أدوا ويؤدون مهماتهم بجدارة تامة ـ وإن فيما ذكره الدكتور في حواره مع مجلة اليمامة وغيرها جحوداً ونكراناً لهذا الواقع المشرف ـ فالمرجو من فضيلته أن يعيد النظر فيما قال ويقول. وإلا فليعلم أن كلامه لا ينطلي على أصحاب العقول والبصائر

وقل للعيون الرمد للشمس أعين
سواك تراها في مغيب ومطلع

إنني أربأ بفضيلة الدكتور عبدالله وقد عهدته صاحب فكر نير واعتدال في القول ـ أن ينشر مثل هذه الأفكار التي لا تخدم مصلحة ولا تحقق فائدة. وإنما تبلبل الأفكار وتسيء إليه هو قبل غيره ـ لكن لكل جواد كبوة والرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل. وإني لأظنه كذلك ـ إن شاء الله. وأرجو منه أن يراجع قوله عن بعض الكتب كمتن زاد المستقنع وألفية ابن ماللك من أنها سر انحطاط العالم الاسلامي وضعف تفاعله ـ إن سر انحطاط العالم الاسلامي معروف وهو زهده في تلك الكتب وأمثالها واعتماده على ثقافة الغرب ومن تتلمذ عليها. وفي الدرجة الأولى اعراضه عن تحكيم كتاب الله وسنة رسوله. وما [illegible] عاقلاً ينكر هذا ويتجاهله ويتطير بكتب الفقه والنحو التي بأيدي المسلمين فيجعلها سر انحطا[illegible]م.

د. عبدالله الحامد في رده على د. صالح الفوزان

لم تعهدني فقيهاً ولكن تعال نتحاور

الجزء الأول

كنت قد تحدثت في مقامات شتى في مقابلات ومقالات ومحاضرات عن ضرورة تجديد مناهج تدريس العربية والدين للأطفال والناشئين والكبار فأثرتها في مقابلة نشرت في جريدة الرياض في اسبوعين متوالين في ١٢ من جمادى الآخرة وفي التاسع عشر منه. وكانت عليها تعليقات وتعقيبات فأعدت صياغتها وعمقتها ونشرتها في ثلاث مقالات متتالية في جريدة الرياض أيضاً بعنوان «ليس كلاماً فارغاً ولكنه رأي علمي» عدد الخميس ٢٧ من ربيع الأول ١٤١٠هـ في الحلقة الأولى. أما الحلقة الثانية فنشرت يوم الخميس ٤ من ربيع الآخر ١٤١٠هـ. ونشرت الحلقة الأخيرة الثالثة في نفس الجريدة يوم الخميس أيضاً في ١٧ ربيع الأول ١٤١٠هـ. وقد علق عليها نفر من الأساتذة فأيدها الدكتور ناصر الرشيد والدكتور أحمد التويجري والأستاذ حمد العسعوس، وقد عارضها نفر آخرون منهم الدكتور محمد بن حسين والدكتور محمد الفاضل جزى الله الجميع خيراً ووفقنا جميعاً إلى الصواب والعمل به وقد عرضت لبعض جوانبها في مقابلة نشرت في مجلة اليمامة، يوم الأربعاء في الثالث عشر من شهر المحرم ١٤١٢هـ.

وقد كان لبعض أفكارها صدى طيب عند عدد غير قليل من العلماء وأساتذة الجامعة والتربويين، ولا سيما الشباب، وكان لها رفض من قبل عدد غير قليل من بعض الأساتذة، من الذين لو وصفتهم بالشيوخ وهو وصف حقيقي، لقيل إن في ذلك طباقاً موحياً. وكان في طليعة هؤلاء المعترضين عليها الزميل الأخ الدكتور الفاضل صالح الفوزان في مقالة نشرها في اليمامة في يوم الأربعاء الحادي عشر من شهر صفر ١٤١٢هـ. والدكتور صالح الفوزان رجل أعلم وأسمع عنه صفات حسنة، تواضعاً وحرصاً على البحث، ورغبة في الإفادة والاستفادة وشجاعة وجهراً بالحق، وجمعاً بين العلم والعمل.

وأعد اشتراكه في المناقشة أمراً حيوياً، بصرف النظر عن ما أراد من خلال مقاله ان يوصل القارىء إليه، واشتراك شخص مثله من أهل العلم وأهل الفقه أمر حيوي، والشيخ جزاه الله خيراً كتب في هذا المجال كتابات عديدة يعرفها العامة قبل الخاصة، ومن اجل ذلك جاءت مشاركته في النقاش مسالة ذات اهمية، وإن كان له منا راي وطريقة في الفهم بحسب ما تعود عليه من دراسات وبحسب ما له من تجربة في الحياة.

وسأتحدث في هذه المقالة عن منهج الحوار بين أهل العلم.

واسال الله سبحانه وتعالى ان يوفق الجميع إلى صلاح القول والعمل والنية وان يجعلنا ممن لا يريدون بقولهم ولا بعملهم علواً في الحياة الدنيا ولا جاهاً، وان يوفقنا إلى المحاورة بالتي هي احسن، وان يعصمنا من ان يكون جدالنا انتصاراً للنفس، أو رغبة في الغلبة والعلو، وان ياخذ بايدينا طريق الحق اينما ظهر، وان يحمينا من المعاندة والمكابرة، والمغالطة والمصادرة.

١ - الفرق بين الآراء والحقائق:

من العيوب التي تشيع في الحوار إهمال التفريق بين الحقائق والآراء فتجد بعض الناس يقسم الناس إلى قسمين عالم وهو من رأى رأيه، وجاهل وهو من آثر غير رأيه، وهذا امر غير مسلم به لأن ثمة ثلاثة أنماط في الخلاف:

(أ) ثمة حقائق في العلم من ادركها فهو عالم، ومن لم يدرك واحدة منها، فهو مخطىء، ولا يوصف بالجهل، إلا إذا اخطأ في أمر واضح جوهري، وتكرر منه الخطأ مرات، فلو حسب رجل نقوداً، وقال انها عشرة ريالات، وحسبها آخر فقال انها احد عشر ريالاً لكان احدهما مخطئاً، (لا جاهلاً) وكان الثاني ضابطاً لها، ولو ظن احد ان ابن القيم الجوزية هو أبو الفرج بن الجوزي لكان واهماً مثل من ظن ان ابن رشد الفيلسوف رجلاً آخر غير الفقيه فهو واهم مخطىء، لان هذه الأمور ملبسة يقع فيها اهل النباهة والاطلاع احياناً.

(ب) ولو ان انساناً واهم في مسائل عديدة، مما لا يسع الانسان جهله، مما هو جوهري مهم، لقلنا انه جاهل بها، لتكرر وهمه وخطئه، ولقلنا إنه تصدى لما لا يعلم، والفرق بين من جهل والجاهل، هو الفرق بين الفعل الدال على الحدوث، والاسم الدال على الاستمرار هذا وذاك في مجال الحقائق التي لا يتطرق إليها الشك لانها صريحة، لا يختلف فيها اثنان، وفي مسائل العلم نوع آخر هو الآراء وهي غير الحقائق المعلومة فلو قال احد ان الشمس طالعة لكان هذا الكلام (حقيقة) لا رأياً، ولكن لو قال انه يجب الوضوء لمن اكل لحم الجمل، لكان هذا رأياً، يقابله راي آخر هو ترك الوضوء من لحم الجزور، وكلا الأمرين راي، احدهما راجح والثاني مرجوح، لأن لكل منهما دليل، فهذا يسمى وجهة نظر، لا يوصف قائله بانه مقلد للكتاب الجهال، بل هو مجتهد وبعض الاخوان غفر الله لي ولهم لا يلاحظون هذه الأمور المنطقية عند الجدل، فإذا قال احد إن الفترة التي تلت القرن الخامس الهجري هي فترة انحطاط حضاري، قالوا له انت جاهل، وهذا اسلوب غير موضوعي فثمة دلائل عديدة سنبينها في المقالة الثانية تؤكد أن تلك القرون عصور انحدار وجمود، وهذا الراي إن لم



د. عبدالله الحامد

من التعسف والإجحاف حرمان غير المتخصصين من أن يعبروا عن آرائهم

البعض يحاول إجبارنا على السكوت بحكم تخصصهم!

إن كنت ناقلاً فالصحة وإن كنت مدعياً فالدليل

يقتنع به الآخرون اعتبروه رأياً مرجوحاً، لا جهلاً، وعليهم ان يثبتوا بالدليل أن تلك العصور فترات إشراق وازدهار ومن استند إلى الدليل فقد اجتهد، وفي باب العلم ينبغي التفريق بين هذا وذاك، لأن هذا الرأي علم مسبوق بمعرفة وفحص، لا جهلاً يحتاج إلى علم، ومن حفظ الدليل فهو أولى بالقبول.

(ج) الفرق بين العالم المختص والمثقف المطلع:

ومن الأمور التي تمنع الناس من رؤية الحق تقليد المختصين، والاعتقاد بأنهم لا يخطئون، كأن يقول أحدهم للذي يأتي بفكرة لا تروق لهم لست مختصاً، وهذا يوحي لبعض الناس بأن كل علم منفصل عن الآخر، وذلك يقود إلى الاعجاب بالنفس، وهو دكتاتورية علمية يؤمم فيها الرأي لاعتبارات عديدة:

١ - ان ثمة فرقاً بين التخصص الدقيق في مسائل علم من العلوم



أبو الأعلى المودودي

والاطلاع الشامل، فثمة عدد كثير من المتخصصين في زرع المعرفة، هم أعمق من غيرهم في تناول الجزئيات والمسائل، ولا يقارعهم فيها إلا متخصص، ولكن ثمة عدداً كبيراً من الناس مطلعون على هذا العلم أو ذاك، ولن أتحدث عن نفسي، كما حاول الشيخ صالح الفوزان وفقه الله، لأنه يمكن أن يسأل فيعلم ما درست في كلية الشريعة من مواد دينية وما لم أدرس، ولكنني أشير إلى أن تخصص اللغة وثيق الصلة بتخصص الشريعة، وكم من دارس من هنا أو هناك أكمل تخصصا في الجانب الآخر، أو درس في الجامعة في مجال غير مجال تخصصه في الليسانس، والفقه ليس علماً غريبا عن دارسي اللغة غرابة الذرة أو الطب، والشيخ يعلم أنني أعلم ويعلم غيري أن من لم يدرس الفقه دراسة عالية ليس متخصصاً في الفقه وإن درس في الشريعة مواد شرعية، ولكنه قد يكون مطلعاً على العلوم الشرعية إطلاعاً يسمح له بأن يناقش في الأمور الكلية، أو في بعض الجزئيات التي اطلع عليها اطلاعاً كافياً.

٢ - وهناك متخصصون كثيرون في شتى العلوم، يمكن أن يسموا متخصصين في المسائل الفرعية، ينظرون إلى الحقيقة من خلال ثقب صغير هو تخصصهم فقط، وقد لا يكون لهم علم شامل بالحياة والثقافة والتربية يتيح لهم الربط، وقد يكون لهم علم دقيق بالكتب، ولكن قد لا يكون فهمهم لعصرهم وزمنهم دقيقاً ولا واسعاً، وقد أشار ابن خلدون رحمه الله إلى أن الاستغراق في التخصص، قد يغفل عند الانسان جانب الواقعية في فهم الحياة والاجتماع والسياسة وضرب أمثلة، يدركها من أرادها.

٣ - وهناك مطلعون كثيرون لم يتخصصوا في العلم الديني أو غيره، ولكنهم بدهوا الناس بإبداع، وها هو سيد قطب رحمه الله، لم يكن متخصصاً في فقه أو تفسير، وقد كتب ما أعجز الفقهاء، والمفسرين، والظلال آية على علمه، وللمودودي رحمه الله وغيره كالطنطاوي ومحمد قطب ونحوهم ممن استطاعوا تقديم معرفة دينية تجمع بين العمق والبساطة وملائمة روح العصر، والاعتماد المباشر على النصوص الدينية، وهذا يؤكد عدم التلازم بين التخصص والربط الشامل، لأن العارف بعلم من العلوم التفصيلية قد لا يكون أبدع من غيره في الأمور الكلية والربط والشمول.

والشيخ صالح الفوزان وفقني الله وإياه لم يفطن إلى هذه المسألة ولا إلى اللتين قبلها عندما استنكر أن أتحدث عن الفقه ورجاله، لأنه لم يعهدني فقيهاً، ونسي أنه لم يبال بالتخصص في طرف آخر من كلامه، فقد حكم على انتاجي في الأدب بأنه أصيل، وأثنى عليه، أسأل الله أن يجعلني عند حسن ظنه، ولست أدعي أنني أصيل، ولكنني أتحرى الأصالة، وأسأل الله رضاه، فرضا الله أصل كل شيء. ولكن لقائل أن يقول له: كيف تحكم على انتاج أدبي بالأصالة وأنت غير متخصص في الأدب، وتحكم على أفكار صاحبك إذا كان منهج تعليم الفقه أو أي قضية حضارية بأنها تقليد لكتاب جهال، وهذا يدل على أن الغرض هو هدم الرأي بالهجوم على صاحبه، لأن أسلوب النقاش في العلم هو أن يقال هات الدليل، كما قالوا «إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدعياً فالدليل» والدليل هو الفرق بين العلم المستند إلى البرهان، والرأي المستند إلى الظن، وقديماً قيل «لا تعرف الحق بالرجال اعرف الحق تعرف أهله» ولم تعد الحقيقة وقفاً على المتخصصين، فالحقيقة كالشمس يدركها من فتح بصره وبصيرته والحكمة ضالة المؤمن، قد تنبو عنها عين متخصص، وقد يجدها انسان تأمل وفكر. أما أن يقلد الناس المتخصصين في كل ما قالوا فتلك مسألة فيها نظر، ومن حرم

د. صالح بن فوزان الفوزان يعقب على حواز د. الحامد:

المجازفة في القول جرتك إلى تقليد بعض الكتاب الجهال!!

لم نعهدك فقيهاً حتى تنتقد كتب الفقه ورجاله!

يحتاج إليها في هذا الزمن وإن هذا المنهج الذي تسير عليه تلك الكتب نمه علماء كباراً كابن خلدون وابن تيمية وابن حزم.. الخ ما قال.

٣ - ينتقد بشدة طريقة الحفظ لأنها بزعمه تقلل من الفهم ليصعب ان يحفظ الطالب الصغير سوراً من القرآن وانواع التوحيد الثلاثة. ويرى أن الطريقة الصحيحة ان يعتني بالفهم اولاً والحفظ ثانياً ليدرس الطالب التفسير اولاً مع الاعتناء بالقراءة الصحيحة ثم

الحفظ في الآخر، وأن يكلف التوحيد التلاميذ بمراعاة الاستشهاد بما في الكون والانسان من اسرار على غرار ما كتب فضيلة الشيخ عبدالمجيد الزنداني. وينبغي ان نحذف كثيراً من الشواذ التي تشيع في شرح ابن عقيل وابن عقيل ونحوه من كتب النحو التي تعطي نماذج سيئة يقيسون على خطأ فتضعف الملكة عندهم.

٤ - ثم يقول كانت الثقافة الأصيلة قابعة في الأزهر ترد المتون

صورة من مقال د. الفوزان

من مساوىء النقاش التشكيك في النية وإثارة العامة والرعاع وهذا من الخذلان

الراجح من أقوال الفقهاء انه لا يجوز لصاحب ولاية الحسبة أن يجبر الناس على الالتزام برأي اجتهد فيه

على غير المتخصصين أن يسألوا ويناقشوا وأن يعبروا عن آرائهم فقد تعسف واجحف.

اليس تقييم الكتاب من أصول التربية اليوم، أن توزع استبانة على الدارسين ليدلوا برأيهم حول الكتاب، والمادة، وطريقة تدريس الأستاذ فإذا قال المريض للطبيب إن العلاج لم يصلح حالي، أيقول الطبيب أنت غير متخصص، هذا الدواء نافع لك قطعاً، وإذا قال العامي إن ابني نجح في الفقه ولكنه لا يحسن الوضوء ولا الصلاة ولا يفهم العبارات، لولا تعليمي إياه بأسلوب آخر، أيقال العيب فيك وفي ابنك لا في الكتاب، فهل الطلبة متخصصون ليبدوا رأيهم في المادة والكتاب والأستاذ.

إن من الأخطاء الشائعة أن نستسلم لآراء المتخصصين التي لا يساندها دليل شرعي، وقد يحاول بعضهم إجبارنا على السكوت بحكم تخصصهم، ونحن نقول لهؤلاء قلبوا أبصاركم في الآفاق ولا تكتفوا بالنظر من خلال مفهوم التخصص الذي لا يرافقه فهْم شامل للعلوم والثقافة والتربية والحياة، لكي تجدوا أن كثيراً من الأمور محل اجتهاد، وليس أمراً لا مندوحة عنه، ومن أجل ذلك نجد أن الذين يقصرون أنفسهم على تحصيل علم واحد قد يعلمون، ولا يحققون، فقد لا يعلمون ما وراء تخصصهم من معارف وحياة، وأغلب المنغلقين على تحقيق الكتب والتراث من هذا النمط، فقد لا يعرفون ما بين أيديهم من آلات وما حولهم من حياة، مما يوقعهم في أخطاء لا تتناسب مع جلالة قدرهم، ولا مع دقة تخصصهم، ومن اجل ذلك صار المثقف أقدر مع امور عديدة على الربط والشمول من كثير من أهل الاختصاص.

ومن عيوب النقاش والحوار لدى بعض الناس محاولة إفشال الفكرة في الهجوم على الشخص والتركيز على عيوبه أو على منزلته الاجتماعية والحرص على معرفة قائل المقال قبل الحكم عليه ومن ذلك الاتكاء على الشهرة. وهذا الأسلوب يشبه طريقة الذين يمدحون بضاعة فيقولون صناعة المانية أو أمريكية. أو الذين يصنفون الناس تصنيفاً ثنائياً إلى أبيض أو أسود، وكل ذلك ينافي إعلان الرغبة بنشدان الحقيقة، حيثما كانت، ويلجأ إلى الطعن والتجريح والهزء والسخرية والاحتقار وذلك يخرج عن قاعدة ذهبية في الحوار «إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدعياً فالدليل».

ومن ذلك تجد كثيراً من المتناقشين لا يعرفون حدود حرية الحوار في الاسلام فيعتدي بعضهم على آراء الآخرين ويسفهها ويظهرهم بمظهر المخطئين الذين تجب عليهم التوبة. مع أنهم تصرفوا او تحدثوا في حدود الخلاف المسموح به شرعاً وهو في فروع، ليس فيها نص صريح صحيح، على أن الراجح من اقوال الفقهاء أنه لا يجوز لصاحب ولاية الحسبة أن يجبر الناس على الالتزام براي اجتهد فيه له، وكثير من الناس ينسون ان الشرع هو الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم هو: لا فقه فلان وفلان.. القرآن هو الذي له الصفة المطلقة فوق الزمان والمكان.

واما جهود البشر غير المعصومين فهي اجتهادات تخطىء وتصيب. هذا من اخطر الامور وهو نمط من اساليب عصر الانحطاط، تجد فيه الانسان إذا خاصم ظلم دون أن يدري. وبعض هؤلاء يزعمون انهم على المحجة البيضاء التي لا يزيغ عنها إلا هالك أما المنادون بغير آرائهم فهم أهل الباطل كأنهم استصدروا صكاً بالوكالة عن الناس. فمن خالفهم فهو المبطل ومن وافقهم فهو المحق.

٤ ـ التشكيك في النيات:

ومن مساوىء النقاش التشكيك في النية فكثير من الذين يدعون إلى تجديد أو تعديل رأي يتعرضون لسوء الظن. وحمل المسلم على المحمل السيء شر ما يتصف به أهل العلم. أن يجعلوا سوء الظن مطية لكل صاحب فكرة لا تروق لهم. والله سبحانه وتعالى يقول: يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم، فنهى سبحانه وتعالى عن كثير منه ليس لأن هذا الكثير كله إثم، بل لأن بعضه إثم حملاً للمؤمن على المحمل الحسن فأين نحن من هذا التوجيه القرآني، والتشكيك في النيات بلية والله أي بلية في العلم والدين. يحاول بها الذين لا يريدون التغيير والتجديد أن يجبروا ذوي الأفكار على إيثار السلامة والعافية بدلاً من التفكير بصوت عال ولكن على من يقتنع برأي أن يتحرى رضى الله، وثم يجهر بما يراه ويصبر على بوادر الكلام احتساباً لله ما دام قد جعل وجه الله قبلته وإصلاح سبيل التربية راحلته، لكي تبرأ الذمة بالجهر وسيظفر بأجرين إن اصاب أو لن يفوته اجر الاجتهاد، بفضل الله.

٥ ـ الاستهواء:

ومن مساوىء النقاش والحوار الميل إلى إثارة العامة والرعاع والظهور بمظهر المدافع عن الأفكار التي يؤيدونها ولو كانت خاطئة، وهذا من الخذلان. وتعجبني في هذه المسالة قولة لأحد العلماء قبل أن تسأل نفسك عن أي موقف أو قرار ماذا سيقول الناس. سلها ماذا سيقول الله وقبل أن تسأل نفسك ماذا سأقول للناس اسألها ماذا سأقول لله يوم ألقاه. وكم عامل نزيه مخلص قوي أمام الرؤساء والحكام انقاد للرعاع والعوام فيما يخالف الدين ويسخط الله عز وجل.

وذلك يجعل بعض المتحاورين يندفع إلى خوض معركة، يستعجل في الدخول إليها، لأن أناساً دفعوه، أو شجعوه على الخوض فيها، وكثير من أهل العلم ينساق إلى التحمس لرأي، غير ملاحظ الظروف، وقد يدفعه المتحمسون من ورائه إلى رأي لو تأمل لما دخل فيه، وهذا هو خط الانقياد للعامة والعامة في كل زمن، ومعهم انصاف من أهل العلم كثير لا يبصرون كثيراً من الأمور، ويمعنون في التقليد، ولكن دور أهل العلم هو التبصر والحنكة ومراعاة السياق، فلا ينساقون إلى العناية بالصفاء في وقت يتطلب الأمر عناية بالأمور الكبرى، ولا ينساقون إلى إلزام الآخرين بأمر يعلمون أنه رأي رجوح او راجح، وأن للآخرين أن يجتهدوا فيه، لأن للالزام ضوابط وشروطاً بينها فقهاء الأحكام السلطانية كالماوردي وابي يعلى وابن تيمية وغيرهم، ولكن بعض أهل العلم لا يراعي هذه الأمور، ومن ثم يغلب عليه الدفاع المستميت عن أمور اجتهادية لا يصح أن يعد مخالفوه فيها عصاة أو فسقة او منحرفين.

ولكنه إنما جارى في اندفاعهم العامة والتقاليد.

وما أجمل قول أحد المفكرين في هذا المجال.. أنا لا أخاف السير وحدي على الحق، ولا أقبل السير على الباطل ولو سار في ركبه الملايين.

د. عبدالله الحامد في رده على د. صالح الفوزان

لم تعهدني فقيهاً ولكن تعال نتحاور

الجزء الثاني والأخير

تحدث أ. د. عبدالله الحامد في رده على د. صالح الفوزان، في الجزء الأول عن مسائل عديدة في منهج النقد، وإصلاح أساليب التربية والتعليم، ووظيفة العالم في قومه، ومفهوم الحوار الايجابي، والمعاني العظيمة التي كفلها الاسلام في حرية الحوار الهادف إلى الاصلاح وهدم الباطل.

ويستأنف د. الحامد في هذا الجزء من مقالته استكمال الأفكار التي أثارها، من حرية الصحافة، وأساليب النقاش العلمي، والقيم التي يحسن أن يحتكم إليها المتخالفون في الرأي.

ونحن نأمل أن يكون في هذا الحوار فائدة وإجلاء لكثير من الأفكار المستنيرة بالعقل بعيداً عن التقليد، وبالابتكار الايجابي بعيداً عن الاتباع الإمعة، ونتطلع إلى إثراء الفكر التعليمي والتربوي بإيجابيات التلاقح في المناظرة، والتقابل في مقادحة الرأي.

المحرر

٦ ـ الصحافة منبر للرأي:

لقد اتصل بي عدد من الاخوان الفضلاء يقترحون أن أترك إثارة مثل هذه الأمور في الصحافة، وانا أستغرب أن يستنكر هؤلاء الاخوان أن يتجه الناس إلى الصحافة ليعبروا فيها عن آرائهم. وكأنهم ينسون وظيفة الاعلام واهميته في التعبير عن الرأي. واهميته في التاثير على تفكير الناس، فالصحافة منبر للرأي العام. ويجب على كل ذي رأي يحس أن فيه فائدة أن يعلنه على الملأ لتبرأ ذمته من كتمان العلم الذي ألزمه الله بنشره ويجب على من يعارضه ان يناقشه بما استطاع من الحسنى والتجرد ونحن عندما نتناقش في شيء. فذلك من باب النقد الموضوعي لا نعني جامعة الامام بعينها او أشخاصها بعينهم إنما نذكرهم نماذج موجودة أمامنا فليس في الاسلام كهنوت نصراني ولا أسرار ماسونية نحن في مجتمع الاسلام والمسلمين، القائم على البساطة والوضوح ينبغي أن نعلن الحقائق على الملأ فما يجري في ميدان التعليم سواء في الجامعة او في غيرها هو أمر يهم المجتمع كله ولا يهم فئة محدودة من العاملين فيه. فالجامعة جزء من الأبنية التي بناها المجتمع. فالنقاش في الصحف أمر لا غبار عليه ولا يعني الاساءة لأحد. وإن تعجب فاعجب لقوم يزورون عن الصحافة ويكرهون أن يناقش الانسان فيها أو أن يناقش ويعدون تركها من سمت أهل العلم. ودلالة الرصانة والعقل ويرسمون لأستاذ الجامعة صورة تشبه صورة عبدالله بن سوار القاضي التي رسمها الجاحظ.

ويريدون أن يعيش أستاذ الجامعة زميتاً لا يتحرك، وهو والله مذهب ما رأيت أفسد منه للعلم ولا أستر منه للجهل، وانه هو منطق البكيء المفحم الذي لا يريد أن يستفيد ولا أن يفيد، وهؤلاء يسيئون الظن بالصحافة ويحسنون بأنفسهم، إن فضل الحوار مذكور. فاجتماع رجلين يتحاوران ينجب ثماراً دانية لأن تبادل الآراء ينتج أفكاراً جديدة أو يزكي أخرى. أو يقوي بعضها، ويضعف بعضاً ويبعد الناس عن العقم.

٧ ـ حوار العبارة لا الحجارة:

وكثير من الناس يتصورون النقاش هراشاً ونزعاً ومهاترة وتراشقاً بالحجارة على أن الاختلاف تفاعل وصحة وخصوبة وفي الهراش والنزاع يقف العقل وتبدأ الحبال الصوتية. لأن رفع الصوت يتماشى بشكل عكسي مع ضعف الحجة. وربما جاء العصا وإذا حكم العصا توقف العقل عن العمل، وعند ذلك يصبح المتحاورون طرشاناً. كرجلين يتكلمان بلغتين مختلفتين لا احد منهما يفهم الآخر لا يسمعان ولا يفهمان. هذا الصمم الثقافي خطير. لأن كلاً من الفريقين يبرر أنه صاحب الحق المطلق وأن الآخر صاحب الباطل المطلق. ويقسم الأشياء إلى طاهر مقدس مقبول ومدنس حقير مرفوض.

إن كراهية الحوار تؤدي إلى شيوع الارهاب الفكري والتسلط والقمع. والنظر إلى الآخرين على أنهم جهلة أو ذوي نيات سيئة أو ذوي غايات خاصة، وذلك يؤدي إلى العنف والتسلط وإلى استبداد الرأي. وقد يؤدي إلى أن يغتال بعض المتحمسين بعضاً ويصفي بعضهم بعضاً. كما كان من بعض الحركات السياسية البعثية والفلسطينية تحت شعارات القضاء على الرجعية والخونة والعملاء. والأمر عند المتطرفين والمترمتين أخطر لأن التكفير سلاح ماض إذا أسيء استخدامه كما كان من الخوارج وجماعة التكفير والهجرة. إن منهاج النقد الصحيح يحرر الناس من الارهاب ويحررهم من نظام الشيخ والمريد، ويحرر العقل ويحرث أرضاً ذات خصوبة. التقاء الأفكار بالأفكار ينتج ثماراً صحيحة صالحة وعلى هذا المقياس جاء تكاثر الحيوان وتكاثر النبات. ومما يتصل بهذا المجال مفهوم اجتماع الكلمة، فبعض الناس يقولون يجب أن يتفق الناس ويجب ترك الاختلاف دون أن يبينوا أن الذي يجب الاتفاق عليه هو الحق وهؤلاء ينسون أن الاسلام فتح العقول قبل القلوب وفتح القلوب قبل البلاد. وأن اجتماع الكلمة المطلوب مرهون بالذي يجتمع الناس عليه، فإن كان الأمر حقاً جلياً فالاجتماع محمود، وإن كان الأمر باطلاً واضحاً، أو أمراً ملتبساً فالاجتهاد في تحري الصواب والتزامه خير من التقليد، وأولى من الاجتماع على الباطل وطوبى للغرباء.

ومن عيوب الحوار، تنزيه الذات، فبعض المناقشين في مجال الفكر الديني يضع فرضية ويبني عليها نتيجة فهو يقوم بالعمل جهاداً في سبيل الله واحتساباً فعمله إذن مقدس، ومن هنا يختلط المبدأ

ليس في الاسلام كهنوت نصراني ولا أسرار ماسونية

الذكي يفترض في مناقشيه الذكاء.. وتصور النقد انه هدم سذاجة وضعف

لا ينبغي أن تغرنا الألقاب ولا العناوين حتى لا نكون إمعات

لابد من ترك الربط بين العلم والعصمة.. والتعلق بالأكابر داء عظيم

بالشخص، ويتجه الشخص إلى تنزيه الذات لا مراجعتها. وذلك من الأمور التي توقع الناس في ضيق الأفق ويتصور بعض الناس أنهم محاربون من أجل مبادئهم، دون أن يدركوا أنهم أيضاً منتقدون أو مكرهون بسبب أخطائهم فيصبح اكتشاف الخطأ صعباً، فيؤدي بهم إلى التشنج، وذلك يدعو إلى استمرار الأخطاء.

٨ ـ العلاقة بين الاخلاص والصواب:

على أن من الضروري أن نفرق دائماً بين مستويين من الكلام والعمل الأول: الاخلاص. الثاني: الصواب ومن عيوب النقد عندنا تفسيره على أنه تشويه وجحد للفضل، وهذا أمر يعرج بنا على الفرق بين الصواب والاخلاص. إن نجاح أي عمل يحتاج إلى ثلاثة أجهزة جهاز تخطيط وجهاز تنفيذ وجهاز مراقبة ومراجعة. وهذا ينطبق على أي نشاط فكري أو عمل تجاري أو علمي أو مادي. والنقد في بعض الأوساط الاسلامية كلمة تعتبر غريبة لا يفهم منها في الغالب إلا صورة التجريح والجحود، على أن علماءنا الأولين اهتموا بها فكان من ذلك علم الجرح والتعديل الذي أدى إلى وثاقة الحديث. ورجال الفكر الاسلامي والفقه ليسوا أكثر قداسة من رواة الحديث. إذن فيجب أن نسعى إلى النقد الموضوعي الذي يحاول أن يقوم على عقل علمي هادىء. أليس القرآن يؤكد على ظلم الانسان لنفسه. وانه ابن آدم كبير الظلم، وانه أكثر شيء جدلاً. ويبين



د. عبدالله الحامد

أن الصالحين يتبرأون من فساد أنفسهم. لأن النفس أمارة بالسوء. فأين هذا من قوم يرون النقد كشفاً لعورة أو إظهار لثغرة من خصم متربص أو لخصم متوثب.

وهي مقولة تفترض صاحبها بنفسه السلامة والاستقامة والذكاء وبالآخر الجهل والضلال. على أن الذكي هو من يفترض في مناقشيه الذكاء. أما أن يتصور الانسان أن نقد مؤسسة أو وضعها تحت المجهر هو هدم لها، فتلك سذاجة وضعف إدراك لطبيعة العصر لأنه أسلوب (التغطية) يؤدي إلى تراكم الأخطاء وليس في ذلك جحد لفضل أحد. ونعوذ بالله أن نكون من الجاحدين ولكن أعمال الجميع مظنة النقص والتقصير والكمال لذي الجلال كما قال الشاعر:

من ذا الذي ما ساء قط

ومن له الحسنى فقط

إن ترك النقد سكوت عن الحق. والحق تعالى يقول: إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمناً قليلاً. أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار، ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يُزكيهم ولهم عذاب اليم. والله سبحانه وتعالى يقول أيضاً أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه إن كنتم مؤمنين وإخلاص رجل وتضحيته وفضله ودينه لا يعني صحة قوله أو سلامة موقفه أو استمراره على صوابه واخلاص القائمين على عمل أو نصاعة ماضيهم ليس دليلاً على صحة كل حاضرهم، ولا مستقبلهم.

وكم من أناس يبدأون مخلصين مصلحين، ثم يتأكسدون مع الواقع ويتبخر إخلاصهم مع مرور الزمن، فيعودون صوراً عادية، قد تفتقد فيها الاخلاص الذي بدأت به أو النشاط أو الوعي.

الالتزام هو بالاسلام وليس بالأشخاص ولا بالمؤسسات ولا بالأسماء والمؤمن ينبغي أن يدور مع الحق حيثما دار فلا ينبغي أن تغرنا الألقاب ولا العناوين ولا أن نكون إمعات تقول كما يقول العامي حطها برأس عالم واطلع وأنت سالم.

والتبعة أمام الله سبحانه وتعالى جسيمة. لا ينبغي أن تنظر إلى اجتهاد أهل الفضل على أنه مصدر لن يتغير وإنما ينبغي أن تنظر إليه على أنه عمل بشري فيه الصواب والخطأ. وهذا شأن عمل كل انسان غير معصوم. إن التعلق بالأكابر داء عظيم. ولذلك قيل «عثرات الأكابر كبائر» لأنها تجعل الآخرين يتعبون في تبريرها. ويحملون الاسلام ما لا يحتمل حيث تجد أنفسهم مضطرين للدفاع عنها. وكم وجدنا لبعض الزعماء والكبراء مواقف لا تخلو من خطأ. مما يوقع الناس في التناقض ويشتت جهودهم ويلجئهم إلى التبرير والتعذير والتلفيق. لابد من ملاحظة انفصال الاخلاص عن الصواب أحياناً، ولابد من ترك الربط بين العلم والعصمة وإلا وقعنا فيما وقع فيه بنو إسرائيل. كما ذكر ابن القيم في اقتضاء الصراط المستقيم في شرح الآية الكريمة «وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله قالوا أنؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه، ...

د. صالح بن فوزان الفوزان يعقب على حوار د. الحامد:

المجازفة في القول جرتك إلى تقليد بعض الكتاب الجهال

لم نعهدك فقيهاً حتى تنتقد كتب الفقه ورجاله!

●● كنت اعرف الدكتور عبدالله بن حامد الحامد رجلاً معتدلاً في أقواله كتاباته وبحوثه ولكنني فوجئت حينما قرأت المقابلة التي اجرتها معه مجلة اليمامة في عددها ١١٦٤ الاربعاء ١٣ محرم ١٤١٢هـ وفي صفحة الثقافة فوجدت هذه المقابلة تحمل بعض الافكار التي لا تتناسب مع ما كنت اعرفه عن الأستاذ ...

يُحتاج إليها في هذا الزمن وان هذا المنهج الذي تسير عليه تلك الكتب ذمه علماء كباراً كابن خلدون وابن تيمية وابن حزم.. الخ ما قال.

٣ ـ ينتقد بشدة طريقة الحفظ لأنها بزعمه تقلل من الفهم فيصعب ان يحفظ الطالب الصغير سوراً من القرآن وانواع التوحيد الثلاثة. ويرى ان الطريقة الصحيحة ان ...

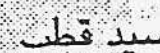
. الحفظ في الآخر. وان يكتب التوحيد التلاميذ بمراعاة الاستشهاد بما في الكون والانسان من أسرار على غرار ما كتب فضيلة الشيخ عبدالمجيد الزنداني. وينبغي ان نحذف كثيراً من الشواذ التي تشيع في شرح ابن عقيل وابن هشام ونحوه من كتب النحو التي تعطي نماذج سيئة يقيسون على خطا فتضعف الملكة

والمختصرات فقط ولم يكن لد... تتفاعل به وتثبت معاصر... سبب تسلطن الثقافة الاجن... فيها من جدة وتحديث.

يقول: وقد نحت جامعة محمد بن سعود نحو الأزه... تكرس المنحى التقليدي في... الديني واللغوي فنقلت ... الأزهر نفسه وستجابه ...

رحمه الله وصف اليهود بانهم كانوا يعرفون الحق. فلما جاءهم الناطق به من غير طائفة يهوونها لم ينقادوا له. وهذا يُبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم او الدين ،فمن المتفقهة او المتصوفة أو غيرهم أو رئيس معظم عندهم في الدين غير النبي صلى الله عليه وسلم. فإنهم لا يقبلون من الدين لا فقهاً ولا رواية إلا ما جاءت به طائفتهم. مع أن دين الاسلام يوجب اتباع الحق مطلقاً رواية وفقهاً من غير تعيين شخص او طائفة غير رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن هنا فوجود خطأ أمر




سيد قطب


أبو الأعلى المودودي

يجب أن نفرق بين نقد الخطأ وخطأ النقد!

بالدليل نفرق بين العلم المستند إلى البرهان والرأي المستند إلى الظن

كثير من الناس لا يقرأون إلا ما يعجبهم ويتطابق مع تصوراتهم وينغلقون على كل رأي يخالف آراءهم

طبيعي فكل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون لذلك يقول المتحدث دائماً علمتني التجارب أي الأخطاء والتعليم بالتجربة والخطأ أحد وسائل التربية. قال ابن قدامة المقدسي في مختصر منهاج القاصدين: «ولقد كان السلف يحبون من يُنبههم على عيوبهم، وأما نحن اليوم وأبغض الناس إلينا من يعرفنا بعيوبنا» نسأل الله السلامة، أقول والله المستعان كيف لو عاش ابن قدامة في مسلمي هذا الزمان، ولذلك فإن من العادات السيئة أن تجد كثيراً من الناس لا يقرأون إلا ما يعجبهم ويتطابق مع تصوراتهم ورغباتهم وينغلقون على كل راي يخالف آراءهم ينحبسون في صوابهم وخطاهم. ولذلك يحرم سعة الأفق ورحابة النظر. والقدرة على المقارنة والوزن والتقدير واكتشاف الأخطاء، لذلك قال أحد الحكماء «من جهلنا نخطىء ومن أخطائنا نتعلم». وإذا اعتقد الانسان أنه على الصواب ولم ينتبه إلى الدلائل فتلك البلية.

ولذلك وجب على أهل العلم والرأي والحكم أن يعلموا أن النظر إلى أقوالهم وأعمالهم أبر مشروع تداركاً لنقص، وتصحيحاً لخطأ، وأن ذلك حق لله وللناس وضرورة للسلامة والتقدم وهي أفضل هدية وأكرم يد تسدى في الحياة وبعد الممات.

قال الحسن البصري في تفسير قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة «إن المؤمن والله ما نراه إلا ويلوم نفسه ما أردت بكلمتي هذه ما أردت بأكلتي ما أردت بحديث نفسي، وإن الفاجر يمضي قدماً لا يعاتب نفسه» وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا». وعن ميمون بن مهران قال لا يكون العبد تقياً حتى يحاسب نفسه كما يحاسب شريكه من أين مطعمه وملبسه.. وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: الكيس من دان نفسه أي حاسبها. وقال الله سبحانه وتعالى: والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم.

وهذا يبين لنا أهمة الجهر بالرأي في إصلاح الأحوال.

٩ ـ نقد الخطأ وخطأ النقد:

ينبغي أن نفرق بين نقد الخطأ وخطا النقد فالنقد الذي يهدف إلى التحقير هو المراء الباطل كما ذكر الغزالي فقال: «المراء طعنك في كلام لاظهار خلل فيه لغير غرض سوى تحقير قائله». قلت. ومن المراء أن تطعن في كلام أحد لأن أحداً استهواك وأثر عليك للكتابة في موضوع لم تقتنع به. ومن خطأ النقد الدائم لكل شيء. والمواقف السلبية غير المنتجة وأن يحاسب الناس اخوانهم أعسر حساب وهم يتفرجون وهذا تشهير وهدم، لأنه يحدث مع الخطأ أخطاءً أخرى. أما الذين ينقدون وهم يعملون وينقدون ويضعون خططاً لتجنب الخطأ فهؤلاء صنف آخر. ومن الأمور التي ينبغي أن يتجنبها الناقد أن بعض الأخطاء المكشوفة معروفة، ولكن إصلاحها أمر غير متات. لأن الوسائل قاصرة ولأن طبيعة البشر ناقصة أو لأن المرحلة لا تسمح بإصلاحها. فإذا وعى الانسان هذه الأمور كان عليه أن يلفت النظر إلى الأخطاء التي يمكن إصلاحها.

ومن هذا المنطلق، فإنني أشكر الزملاء الذين يتفهمون الدوافع الحسنة لاعلان هذه الأفكار أول مرة. وأشكر الذين أحسوا أخيراً بذلك، وأحسوا أن التعبير عنها لا يضيرهم، لأن كاتبها لا يريد أن يأخذ منهم شيئاً وأسأل الله أن يدرك الجميع ذلك. لأن معرفة سلامة المقصد عون على تفهم الرأي والحصول على ضالة المؤمن. وأجد عذراً للاخوان الذين يخالفونها، ولكني لا أجد لنفسي عذراً في السكوت أو في التراجع عن بيان ما اجتهدت فيه ورأيته حقاً، لن يرجع الباحث حتى يصل ولن يتراجع حتى يقتنع.

ولا أدعي أنني لا أخطىء ولكن أدعي أنني تحريت الصدق. وأسأل الله الصواب، وأسأل القارىء النصيحة، بالطريقة التي يراها مناسبة. وأنا أتحدث عن أمر لا يخصني ولا يخص محاوراً لي ولا فقيهاً واحداً أو فقهاء عديدين، ولا كلية ما أو جامعة ما أو بلداً ما. إنه يتناول المنهج العام في التعليم الاسلامي، وإن كنا عند ذكر الأمثلة مضطرين أن نستقيها من مجال خبرتنا في الوظيفة والعمل والحياة. فأرجو أن يتبين ان خصوصية المثال لا تعني خصوصية الموضوع.

د. صالح الفوزان يرد على د. عبدالله الحامد:

بل تعال نتفقه أولاً ثم نتحاور

أبوالأعلى المودودي وسيد قطب دافعا عن تاريخ الاسلام وعن رصيده العلمي، بينما انتقدت كتب الفقه والنحو، ووصفت حقبة طويلة من تاريخ المسلمين بالانحطاط

●● تواصل الجدل حول مسائل عدة: في التربية وتطوير مناهج الدرس العلمي، والنظر في بعض مسائل الفقه والنحو، بين الأستاذين الفاضلين د. صالح الفوزان ود. عبدالله الحامد؛ إثر لقاء عاصف أثار فيه الحامد تساؤلات كثيرة حول مصطلح الأدب الاسلامي، ومناهج التعليم، وكيف أنها إما متغربة أو منغلقة، وضرورة تطوير أساليب الدرس العلمي في الفقه وفي النحو.

وكان الدكتور الحامد قد بعث الينا بسلسلة من الردود المطولة تنيّف على مائة وعشرين صفحة، فاكتفينا بنشر حلقتين فقط، وفي هذا العدد ننشر رد الدكتور الفوزان، الذي جاء مختصراً جداً، ومؤكداً على أفكاره السابقة في مسائل الخلاف المثارة.



د. عبدالله الحامد في رده على د. صالح الفوزان

لم تعهدني فقيهاً ولكن تعال نتحاور

الجزء الأول

كنت قد تحدثت في مقامات شتى في مقابلات ومقالات ومحاضرات عن ضرورة تجديد مناهج تدريس العربية والدين للأطفال والناشئين والكبار فأثرتها في مقابلة نشرت في جريدة الرياض في أسبوعين متواليين في ١٢ من جمادى الآخرة وفي التاسع عشر منه. وكانت عليها تعليقات وتعقيبات فأعدت صياغتها وعمقتها ونشرتها في ثلاث مقالات متتالية في جريدة الرياض أيضاً بعنوان ليس كلاماً فارغاً ولكنه رأي علمي، عدد الخميس ٢٧ من ربيع الأول ١٤١٠هـ في الحلقة الأولى. أما الحلقة الثانية فنشرت يوم الخميس ٤ من ربيع الآخر ١٤١٠هـ ونشرت الحلقة الأخيرة الثالثة في نفس الجريدة يوم الخميس أيضاً في ١٧ ربيع الأول ١٤١٠هـ وقد علق عليها نفر من الأساتذة فأيدها الدكتور ناصر الرشيد والدكتور أحمد الفويجري والأستاذ حمد العسعوس، وقد

نحن لا نعترف بأصول التربية الغربية

«في ظلال القرآن» لسيد قطب، يشتمل على كثير من الأفكار الصوفية، وتعبيرات غير لائقة مثل: الايقاعات، والموسيقى، والجرس

●● كنت قد كتبت تعقيباً على مقالة الدكتور: عبدالله الحامد التي نشرت في مجلة اليمامة في عددها ١١٦٤ الصادر في يوم الأربعاء ١٣ محرم ١٤١٢هـ ينتقد بها حقبة طويلة من تاريخ المسلمين ويسميها بعصر الانحطاط وينتقد بعض الكتب الفقهية والنحوية ومناهج جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية وقد نشرت مشكورة هذا التعقيب كل من مجلة اليمامة ومجلة الدعوة. ثم قرأت أخيراً رداً من الدكتور عبدالله على هذا التعقيب نشر في مجلة اليمامة في عدديها ١١٨١، ١١٨٢ وكان هذا الرد بعنوان: لم تعهدني فقيهاً ولكن تعال نتحاور» وهو رد مطول لكنه يتضمن شيئاً واحداً وهو أن النقد والتعبير عن الراي ليسا مقصورين على المتخصصين. وأعتقد أن هذا رأي خاص به لا يوافقه عليه أحد من الباحثين الذين ينشدون الحقيقة. والله تعالى يقول على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم: (نبئوني بعلم إن كنتم صادقين). هذا وقد جاءت في تعقيب الدكتور فقرات تحتاج الى مناقشة. مما اضطرني الى

كتابة هذا الرد عليها، لاحباً في الاثارة واشغال القراء ولكن لبيان الحقيقة التي حاول الدكتور هداه الله التعتيم عليها فاقول:

اولاً: عنوان مقالة الدكتور: «لم تعهدني فقيهاً ولكن تعال نتحاور» في غاية التناقض إذ كيف يجوز لغير الفقيه أن يحاور حول كتب الفقه. اليس المنهج السليم لي ولك يا فضيلة الدكتور ان نتفقه اولا ثم نتحاور إذا كان للمحاورة فائدة ومردود علمي نافع. والمحاورة بدون فقه تكون مراء مذموماً ينبغي او يجب تركه. قال الله تعالى: (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى: (فاسال به خبيرا) وقال تعالى: (ولا ينبئك مثل خبير). وايضاً ليس بيني وبينك قضية نتحاور فيها. وإنما هو شيء اثرته انت فاحببت نصحيتك فإن قبلت فذلك ما كنا نبغي، وإلا تفعل فانا قد اديت ما وجب عليَّ ولا نود ان نصل الى الجدال الذي لا فائدة منه.


ابو الأعلى المودودي

ثانياً: استشهد الدكتور على انه لا يلزم الناقد ان يكون متخصصاً بان كلا من الشيخ ابي الأعلى المودودي والأستاذ سيد قطب رحمهما الله قد خاضا في كثير من الفنون وهما غير متخصصين.

ونقول اجابة عن ذلك: اولا هذا ليس بحجة ومن يا ترى سوغ للمذكورين فعلهما هذا حتى يكونا حجة. وثانياً: إن هذين الرجلين الفاضلين قد وقفا عند حدهما فلم ينتقدا كتب الفقه والنحو كما فعلت ولم يصفا حقبة طويلة من تاريخ المسلمين بانها عصر انحطاط بل كلنا يدافعان عن تاريخ الاسلام وعن رصيده العلمي فليتك اقتديت بهما ووقفت كما وقفا.

ثالثاً: اثنى الدكتور ثناء مغالياً على كتاب سيد قطب: (في ظلال القرآن) وقال إنه اعجز الفقهاء والمفسرين وهو آية على علمه. وهذه صفة لا تكون إلا للقرآن الكريم ونقول لفضيلة الدكتور: ليتك لم تبالغ هذه المبالغة الكبيرة في مدح هذا الكتاب فإنه رغم ما فيه من فائدة وجهد ثقافي إلا انه يشتمل على كثير من الأفكار الصوفية وتاويل صفات الله عز وجل عن معانيها الصحيحة ولا يعتني بتوحيد الألوهية إلا في جانب الحاكمية وإنما يركز على توحيد الربوبية ثم إن فيه تعبيرات لا تليق بالقرآن الكريم لأنها من اللهو المحرم مثل التعبير بالإيقاعات والموسيقى والجرس للآيات مما هو من افرازات الصوفية. ثم هو لا يخلو من بعض النظريات الحديثة التي هي محل نظر ولا يجوز ان يفسر بها القرآن وقد الفت رسائل في انتقاده منها المطبوع ومنها ما لم يطبع حتى الآن حسب علمي وقد نشر في بعض المجلات مقالات حول هذا الكتاب.

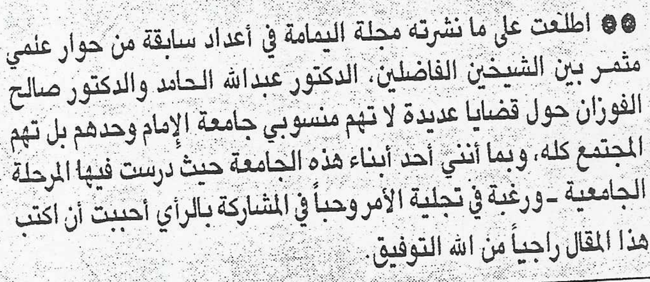
رابعاً: وقول الدكتور: اليس تقييم الكتاب من اصول التربية اليوم ان توزع استبانة على الدارسين ليدلوا برايهم حول الكتاب والمادة. جوابنا عنه ان نقول: بلى هذا من اصول التربية الغربية ولكن نحن لا نعترف بها. لأن تربيتنا الإسلامية - والحمد لله - تغنينا عنها فهي التربية الأصلية النافعة وليس فيها ما ذكرت. ثم من اين للطالب وهو لا يزال في بداية الطلب ان يحكم على الكتابة والمادة، انه إذا بلغ هذه المرتبة فقد تجاوز مرتبة الطلب. وايضاً لو ترك الاختيار للطالب فانه سيختار الكتاب السهل وإن كان قليل الفائدة ولا ينمي فيه الروح العلمية فيجب أن تختار الكتاب الدراسي لجنة علمية متخصصة من العلماء واخيراً اسال الله لي وللدكتور الفاضل التوفيق للعلم النافع والعمل الصالح وما فيه الخير لديننا وامتنا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

18

مع د. الحامد، رداً على الشيخ الفوزان:

الفقه ليس شرطاً للحوار

حسن المالكي



اطلعت على ما نشرته مجلة اليمامة في أعداد سابقة من حوار علمي مثمر بين الشيخين الفاضلين، الدكتور عبدالله الحامد والدكتور صالح الفوزان حول قضايا عديدة لا تهم منسوبي جامعة الإمام وحدهم بل تهم المجتمع كله، وبما أنني أحد أبناء هذه الجامعة حيث درست فيها المرحلة الجامعية - ورغبة في تجلية الأمر وحباً في المشاركة بالرأي أحببت أن اكتب هذا المقال راجياً من الله التوفيق.

وقبل أن أبدي بعض الآراء في بعض تلك القضايا التي دار حولها النقاش أحب أن أقول: إن معالجة أي أمر بشيء من المجاملة والتماس الأعذار الضعيفة يفسد هذا الأمر ويفسد الحلول البديلة ولذلك أرجو ألا تستغربوا الصراحة والوضوح في هذا المقال (إن أريد إلا الاصلاح ما استطعت) ومن تلك القضايا:

١ - قضية المناهج التعليمية في جامعة الامام: وخصوصاً المناهج الدينية واللغوية حيث أن الدكتور الحامد يرى أن بعض المناهج كزاد المستقنع وشروح ابن عقيل وابن هشام تحتاج الى تجديد في وسائل العرض مع حذف العبارات الركيكة والشواهد الشاذة.. الى آخر ما قال وردَّ عليه الشيخ الفوزان بأن هذه الكتب ليس فيها ما ذكر الشيخ الحامد وأكثر من الدفاع عن متن (زاد المستقنع) في الفقه وقال (إنه قد درَسه ودرّسه ولم يدرك فيه شيئاً مما ذكر الشيخ الحامد).

وانا في رايي أن الشيخ الحامد قد وفق كثيراً في نقد كتاب الزاد وإن كان نقده ناقصاً حيث أظهر وكأنه ليس في الكتاب إلا عبارات ركيكة وقضايا لا نحتاج اليها في هذا العصر والأمر أكبر مما قاله الحامد فمتن الزاد يحتوي على كثير من الأخطاء الفقهية سيتم التنبيه عليها بعد قليل. وأنا استغربت جداً من الشيخ صالح الفوزان دفاعه عن (زاد المستقنع) وقد خالفه في كثير من فتاواه حيث تزيد مخالفاته للزاد في أكثر من خمسين فتوى من فتاواه سيتم التنبيه على بعضها.

فكتاب زاد المستقنع يجب استبداله بكتاب أفضل منه وما أكثرها وذلك للأسباب التالية:

كيف يدافع الشيخ الفوزان عن زاد المستقنع وقد خالفه في أكثر من ٥٠ حكماً في فتاواه

إن الشيخ الفوزان الينا حبيب لكن الحق أحب

■ السبب الأول: أن كتاب (زاد المستقنع) كتاب متخصص في الفقه الحنبلي فقط مع مخالفته - أحياناً - لفتاوى ومسائل الامام أحمد نفسه. وطلبة العلم ينبغي عليهم دراسة الفقه المبني على الأحاديث الصحيحة لا المبني على آراء الرجال.

■ السبب الثاني: أن كتاب زاد المستقنع من أوله الى آخره لا يحتوي على أكثر من خمسة أحاديث مع ضعف بعضها والشيخ الفوزان يؤكد على أن الواجب أخذ ما قام عليه الدليل الصحيح وهذا منثور في كتبه وخطبه وفتاواه.

■ السبب الثالث: أن كتاب زاد المستنقع فيه من الأخطاء الفقهية الشيء الكثير وسأذكر بعض الأخطاء الموجودة في (أركان الاسلام فقط) أي في كتب الصلاة والزكاة والصوم والحج وسأترك البقية وتبلغ عشرين كتاباً وأكثر من ١٠٠ باب بغية الاختصار. وهذه الأخطاء التي سأذكرها هي دليلي على أن كتاب (الزاد) ينبغي استبداله أو تحقيقه على الأقل وبيان الصحيح من الضعيف من أحكامه.

■ السبب الرابع: أن الشيخ صالح الفوزان دافع كثيراً بل دفاعاً مستميتاً عن متن الزاد وقد خالفه كما تقدم وكما سيأتي.

■ السبب الخامس: أن كتاب الزاد يحتوي على بعض البدع المنكرة التي نص على بدعيتها جماعة من كبار العلماء كسماحة الشيخ ابن باز وكالعلامة الألباني وسأذكرها ضمن الأخطاء التي سأسردها بعد قليل.

فمن تلك الأخطاء:

١ - ما ذكره صاحب الزاد ص ١٥ حيث قال (ويمسح وجهه بيديه) أي بعد القنوت وهذا غير مشروع بل هو مكروه وقد أنكره الامام مالك وابن المبارك والامام أحمد والعز بن عبدالسلام وابن تيمية وغيرهم.

والشيخ الفوزان في كتابه نور على الدرب ص ٢٦ قد أقر بأن الأحاديث المروية في مسح الوجه أحاديث ضعيفة لا تقوم بها حجة.

٢ - المخالفة الثانية قال صاحب الزاد ص ١٩ (يشترط لصحة صلاة الجمعة الوقت و.. وحضور أربعين من أهل وجوبها).

وهذا الشرط الأخير ليس له أصل صحيح لا في كتاب ولا سنة صحيحة وبسبب هذا الشرط المزعوم هناك الكثير من القرى لا تقام فيها صلاة الجمعة لعدم اكتمال ذلك العدد وأفتى عليهم بعض طلاب العلم بهذه الفتوى اعتماداً على مافي (الزاد) فإنا لله وإنا اليه راجعون.

وصلاة الجمعة لا يشترط فيها اربعون ولا ثلاثون بل يكفي ثلاثة يقول سماحة الشيخ ابن باز (وأصح ما قيل في ذلك ثلاثة الامام واثنان معه فإن وجد في قرية ثلاثة رجال مكلفون احرار مستوطنون اقاموا الجمعة ولم يصلوا ظهراً لأن الأدلة الدالة على شرعية صلاة الجمعة وفرضيتها تعمهم فما فوق، انظر كتاب الفتاوى له ص ٦٦.

والشيخ الفوزان خالف متن الزاد في هذه المسألة أيضاً حيث قال: (لم يقم دليل صحيح على اشتراط الأربعين) انظر نور على الدرب ص ٦٤ وقال في المنتقى ص ١٥ (صلاة الجمعة كغيرها من الصلوات لا يشترط لها عدد معين خاص) فكيف يقول الشيخ الفوزان بعد هذا انه (درس زاد المستقنع ودرسه ولم يدرك فيه شيئا) أليس كلامه السابق مما استدركه نفسه ضمنياً على متن الزاد.

■ المخالفة الثالثة: قول صاحب الزاد ص ١٧ ويليه (-أي الامام- الرجال ثم الصبيان ثم النساء).

وهذا الترتيب ليس على اطلاقه فلا أصل لوضع الصبيان في صف وليس عليه دليل يعتبر لا صحيح ولا حسن بل إن وجودهم في صف سبباً في تشويشهم على المصلين وعبثهم أثناء الصلاة فهذا يترتب عليه مفاسد عظيمة وانظر المزيد من هذا في كتاب المخالفات للشيخ السدحان (٢/٦٦).

■ المخالفة الرابعة: قول صاحب الزاد ص ١٩ (وتحرم اقامتها (أي الجمعة) في أكثر من موضع من البلد إلا لحاجة فإن فعلوا فالصحيحة ما باشرها الامام أو اذن فيها فإن استويا في إذن أو عدمه فالثانية باطلة وإن وقعتا معاً أو جهلت الأولى بطلتا). سبحان الله!!

فهذه من العبارات الغامضة الركيكة والقضايا التي لا حاجة إليها في متن الزاد التي ذكرها الشيخ الحامد وتساءل عنها الشيخ الفوزان. وما اكثر تلك العبارات المماثلة لهذه العبارة حيث انها تعالج مشكلة لم تحدث وليس لها مثيـ على أرض الواقع وقبل هذا:



د. عبدالله الحامد

وبعده ليس عليها دليل لا صحيح ولا حسن ولا حتى ضعيف ومن كان مدعياً فعليه بالدليل ونحن في الانتظار.

■ المخالفة الخامسة: قول صاحب الزاد ص ١٢ (ويسن القيام عند (قد) من اقامة الصلاة). وهذه ايضاً من المخالفات التي لا تعتمد على حديث صحيح ولا حسن والشيخ الفوزان هو القائل: (والشرع توفيقي يتلقى من الشارع فما جاء به الشرع وجب علينا التعبد به استحباباً في المستحبات والزاماً في الواجبات وما لم يرد به الشرع فليس لنا أن نقدم بين يدي الله ورسوله زيادة فيه أو نقصاً) من كتاب نور على الدرب ص ٣٩.

وهذه المخالفة ليس لها دليل صحيح وقد أوردها الشيخ السدحان في المخالفات (١/١٨١).

■ المخالفة السادسة: ما ذكره صاحب الزاد ص ١٢ حيث قال: (ويقول المأموم في رفعه (ربنا ولك الحمد) فقط، وهذا ليس صحيحاً بل الزيادة لا مانع منها بل هي مستحبة مثل (ربنا ولك الحمد حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء من شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد احق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد) كل هذا مستحب للامام والمأموم وكل هذا جاء بأدلة صحيحة انظر صفة صلاة النبي (ص) للشيخ ابن بارز ص ٦ وللألباني ص ١٠٢.

■ المخالفة السابعة: ما حدده صاحب الزاد ص ١٣ بان التشهد الأول هو (التحيات لله والصلوات والطيبات.. الى (عبده ورسوله). وسماه التشهد الأول وقال (وإن كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية نهض مكبراً بعد التشهد الأول) أي ولا يقرأ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا خطأ مشهور ومن شهرته أننا نسينا السنة الصحيحة في هذا حيث أن السنة قراءة الصلاة على النبي (ص) في الجلوس الأول أيضاً - وانظر كلام سماحة الشيخ ابن باز في المسألة ومشروعية زيادة الصلاة مع النبي (ص) في صفة صلاة النبي (ص) ص ١١، ١٢ حيث يقول الشيخ ابن باز (وإن كانت الصلاة ثلاثية كالمغرب أو رباعية كالظهر والعصر والعشاء قرأ التشهد المذكور آنفاً مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم نهض مكبراً..) وقد استطرد الشيخ الالباني في ذكر الأدلة على هذه المشروعية في صفة صلاة النبي له ص ١٢٩ ورد على القائلين بأن الصلاة على النبي (ص) خاصة بالتشهد في الجلوس الأخير فالتشهد الأول والأخير واحد وانما سمي التشهد الأول نسبة الى الجلوس الأول وسمي التشهد الأخير نسبة الى الجلوس الأخير وليست النسبة الى صيغة معينة تختلف عن الصيغة الأخرى. وكثير من طلبة العلم اليوم اذا علّموا الناس لا يعلمونهم التشهد كاملاً بسبب ما قرأوه من كتب الفقه التي تفتقد للتحقيق الحديثي - المبني على الأحاديث الصحيحة فقط - ومن تلك الكتب التي لا تعتني بتحقيق الأحاديث كتاب زاد المستقنع وغيره. وأكبر من هذا أنهم ينكرون على من يأتي بهذا المشروع زعماً منهم بان هذا خلاف الحق والله المستعان.

■ المخالفة الثامنة: ما ذكره صاحب الزاد ص ١٣ بقوله (ويصلي ما بقي -أي الثالثة والرابعة- بالحمد فقط). اي ولا ينبغي له قراءة سورة مع الفاتحة وهذا أيضا من الأخطاء الشائعة والمخالفات المنتشرة أو على الأقل هذا من باب (الزام ما لا يلزم) والصحيح انه لا باس بالزيادة يقول سماحة الشيخ ابن باز ص ١٣ من كتابه (وإن قرأ في الثالثة والرابعة من الظهر زيادة على الفاتحة في بعض الأحيان فلا باس لثبوت ما يدل على ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم).

وللألباني كلام مدعم بالأدلة في كتابه ص ١٤٠ وذكر الشيخ السدحان انه بسبب هذه المخالفة ان بعض الناس يتحرج من الزيادة إذا كان مأموماً فيكرر الفاتحة ظناً منه بان الزيادة لا تجوز. انظر المخالفات (١/١٢٨).

■ المخالفة التاسعة: قول صاحب الزاد ص ١٣ (وتبطل الصلاة بمرور كلب أسود بهيم فقط).

وهذا تخصيص ناقص جدا فالصلاة تبطل بمرور (المرأة «وفي رواية المرأة الحائض» والحمار والكلب الأسود) وأصل الحديث في مسلم وانظر كلام الشيخ ابن باز في فتاوى إسلامية (١/٢٤٣، ٢٨٧) وصفة صلاة النبي للألباني (ص ٥٨) بالأدلة الصحيحة.

■ المخالفة العاشرة والحادية عشرة قول صاحب الزاد ص ٢٢ (ويقرأ عند المحتضر سورة (يس) ويوجهه الى القبلة وهذه بدع متتالية وقد نبه على بدعيتها الشيخ الألباني في مختصر الجنائز ص ٩٦ وان كان بعض الناس قد يعارض في هذا فعليه الدليل الصحيح على شرعيتها.

■ المخالفة الثانية عشرة: قوله ص ٢٢ (ويقص شارب الميت ويقلم أظافره) أيضا هذه من بدع الجنائز انظر مختصر الجنائز ص ٩٧.

■ المخالفة الثالثة عشرة: قوله ص ٢٣ (السنة أن يقوم الامام عند صدر رجل وعند وسط امرأة) الجملة الأولى ليست من السنة بل من البدعة والصحيح هو الوقوف عند (رأس رجل) وليس (صدر رجل) في صلاة الجنازة وانظر كلام الشيخ الألباني ص ١٠١ من المرجع السابق.

ومن عارض فعليه بالدليل الصحيح.

■ المخالفة الرابعة عشرة: قول صاحب الزاد ص ٢٤ (ولا تكره القراءة -أي قراءة القرآن- على القبر)



بل هذه بدعة محدثة وللشيخ ابن باز حفظه الله كلام متين حول هذا حيث يقول (ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قرأ سورة من القرآن او آيات منه للأموات مع كثرة زيارته لقبورهم ولو كان ذلك مشروعاً لفعله وبينه لأصحابه.. فكانت قراءة القرآن للأموات بدعة محدثة وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال (من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد) انتهى كلام الشيخ وانظر إليه في فتاوى اسلامية (٢/٢٧). والشيخ صالح الفوزان قد أقر بأن قراءة الفاتحة للأموات بدعة كما في كتابه نور على الدرب ص ٦٥ فكيف يقول إنه ما أدرك في الزاد أخطاء أليست هذه البدعة من زاد المستقنع. أم أن الولاء للكتب زاد عن ولائنا للحق وأهله.

■ المخالفة الخامسة عشرة: قول صاحب الزاد ص ٢٦ (ولا زكاة في حلي الذهب والفضة المعد للاستعمال او العادية) والصحيح الذي دلت عليه الأدلة خلاف هذا، وذلك بأن فيه زكاة وجوباً سواء المستعمل منه أو غير المستعمل أو العادية، يقول سماحة الشيخ ابن باز (والواجب في حلي النساء من الذهب والفضة الزكاة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول وإن كانت معدة للاستعمال أو العادية في أصح قولي العلماء). انظر الفتاوى الاسلامية (٢/٤١، ٥٠) وكذا قال بوجوب الألباني في آداب الزفاف وغيرهما من العلماء الذين يتمسكون بالآثار والأحاديث الصحيحة.

■ المخالفة السادسة عشرة: قول صاحب الزاد ص ١٢ (ويقبض المصلي كوع يسراه تحت سرته وينظر مسجده) قوله: تحت سرته هذا خلاف الصحيح حيث أن الصحيح هو وضع اليدين على الصدر في الصلاة وما سوى ذلك إما ضعيف أو لا أصل له، انظر صفة صلاة النبي (ص) لابن باز ص ٣ وللالباني ص ٦١ وقال الشيخ الفوزان نحو هذا في (نور على الدرب) ص ٢٤.

■ المخالفة السابعة عشرة: قول صاحب الزاد ص ٢٨ (ظاهر المذهب يوجب صومه «أي يوم الشك» إذ حال دون الهلال غيم او قتر) ومن المعلوم أن صوم يوم الشك لا يجوز وأقل أحواله الكراهة الشديدة فكيف يوجبه المذهب وقد نهى عنه الشرع.

يقول سماحة الشيخ ابن باز (وهكذا يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يثبت رؤية الهلال فإنه يوم شك لا يجوز صومه في أصح قولي العلماء سواء كان صحواً او غيماً للأحاديث الصحيحة الدالة على النهي عن ذلك) فتاوى إسلامية (٢/١٢٦).

■ المخالفة الثامنة عشرة: ما ذكره صاحب الزاد ص ٢٨ من ان (المذي) من مفسدات الصوم ان تعمد الصائم خروجه. وهذا غير صحيح يقول الشيخ ابن باز (أما المذي فلا يفسد به الصوم في أصح قولي العلماء لأن الأصل السلامة وعدم بطلان الصوم) أي أنه لا يوجد دليل صحيح على أن المذي يفسد الصوم فبقي الأصل وهو السلامة وعدم البطلان.

انظر تفصيل ذلك في مجلة الدعوة عدد ١١٨٨.

■ المخالفة التاسعة عشرة: قول صاحب الزاد ص ٣١ (واحرام عقب ركعتين)، هاتان الركعتان اللتان ذكرهما ليستا شرطاً في الاحرام بل ولا من سنن الاحرام انظر صفة الحج في كتاب التحقيق والايضاح لابن باز ص ١٦.

■ المخالفة العشرون: قوله ص ٣١ (ويستحب قول (وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني) وهذا إنما يستحب للخائف على نفسه ولا يستحب لكل محرم بالحج او العمرة، انظر التحقيق والايضاح ص ٤٥.

■ المخالفة الحادية والعشرون: قوله ص ٣٢ (وتسقط فدية لبس وطيب وتغطية راس بالنسيان دون وطء وصيد وتقليم وحلاق) والصحيح أن التقليم والحلق والصيد تسقط فديته بالنسيان أيضاً ولا دليل على التفريق حتى ان الشيخ الفوزان نفسه اختار هذا في المنتقى ص ٣٧ وللشيخ ابن باز فتوى في هذا (في ان التقليم والحلق والصيد تسقط فديته عند النسيان) انظر التحقيق والايضاح ص ٦١.

■ المخالفة الثانية والعشرون: ما ذكره ص ٣٢ بقوله (فإذا رأى «الحاج» البيت رفع يديه وقال ما ورد). وهذا كله غير مشروع لا رفع اليدين ولا تلك الأذكار التي تنتشر وليس عليها دليل صحيح. وهذا الرفع وذاك الذكر لم يذكره علماء الاسلام المعتمدين فلم يذكره الشيخ ابن باز في صفة الحج في كتابه ولا ذكره الالباني ولا غيرهما مما يدل على انه لا أصل له البتة. فوجب التنبيه على ما لا أصل له حتى لا يدخل في السنة الصريحة ما ليس منها.

■ المخالفة الثالثة والعشرون: قول صاحب الزاد ص ٣٣ (فإذا بلغ الحاج محسراً أسرع رميه حجر وأخذ الحصى وعدده سبعون حصاة..) وهذه ايضا من المخالفات المنتشرة فإنه لا يؤخذ جميع الحصى من ذلك المكان ولا يؤخذ إلا سبع حصيات ليوم العيد فقط وإن اخذها الحاج من منى جاز يقول سماحة الشيخ ابن باز (يؤخذ الحصى من منى وإذا آخذ حصى يوم العيد من مزدلفة فلا بأس وهي سبع يوم العيد) وقال (وأيام التشريق يلتقطها من منى كل يوم واحد وعشرين حصاة) فتاوى اسلامية (٢/١٨٨).

وقال في التحقيق الايضاح ص ٩٤ (ومن اي موضع لقط الحصى اجزاه ذلك بل يجوز لقطه من منى) وبسبب هذه المخالفة رأينا من يزعم أن من طلبة العلم يفتي على الناس بأن يلتقطوا جميع الحصي من مزدلفة وهذا جهل بالسنة وعلم بالمذهب مع أن كتب الشيخ ابن باز وكتب الالباني عن الحج متوفرة ومنتشرة، وهي أفضل الموجود ولكن التقليد من طالب العلم داء عظيم.

■ المخالفة الرابعة والعشرون: هي ما زاده صاحب الزاد بقوله ص ٣٣ (ولا يجزيء الرمي بغيرها) أي بغير السبعين حصاة الملتقطة من وادي محسر وهذا تكليف للناس بما لم يكلفهم به الشرع ومن مقتضيات شهادة (أن محمد رسول الله) الا يعبد الله إلا بما شرع صلى الله عليه وسلم. ومحمد (ص) لم يوجب على الناس الا يرموا إلا بتلك السبعين ولا أمر بالتقاطها من مزدلفة ولا من وادي محسر ومن ضاق عليه الحق فالباطل عليه اضيق.

د صالح الفوزان يرد على د عبدالله الحامد:

بل تعال نتفقه أولاً ثم نتحاور

أبو الأعلى المودودي وسيد قطب دافعا عن تاريخ الاسلام وعن رصيده العلمي، بينما انتقدت كتب الفقه والنحو، ووصفت حقبة طويلة من تاريخ المسلمين بالانحطاط

●● تواصل الجدل حول مسائل عدة: في التربية وتطوير مناهج الدرس العلمي، والنظر في بعض مسائل الفقه والنحو، بين الاستاذين الفاضلين د. صالح الفوزان ود. عبدالله الحامد، إثر لقاء عاصف اثار فيه الحامد تساؤلات كثيرة حول مصطلح الادب الاسلامي، ومناهج التعليم، وكيف







د/ الفوزان معقباً:

من لم تعجبه جامعتنا فليلتمس جامعة أخرى

بقلم: د. صالح الفوزان

●● الحمد لله وحده، وبعد فقد اطلعت في مجلة اليمامة العدد ١١٨٦ الاربعاء ١٩/٦/١٤١٢هـ على مقال لمن سمى نفسه حسن المالكي يتهجم فيه على متن زاد المستقنع في فقه الحنابلة ويزعم أن فيه مخالفات علمية وينصح باستبداله بكتاب أفضل منه - وليست هذه أولى مبادرات هذا الشخص فقد تهجم من قبل على كتاب منهاج السنة النبوية لشيخ الاسلام ابن تيمية ربما لدوافع لا تخفى - وكان المنبر الذي أطل منه على الناس بتلك الأفكار هو مجلة اليمامة واليوم جاء دور زاد المستقنع ولا ندري ماذا سيبدر منه غداً مع كتب أخرى من كتب السلف. زعم أن في متن الزاد أكثر من مائة خطأ وعشرات البدع المخالفة للشرع وذكر من هذه الأخطاء بزعمه أربعاً وعشرين مخالفة. وانظر كيف سماها في الأول أخطاء ثم سماها مخالفات. ومعروف أن الأخطاء غير المخالفات - لأن الأخطاء مخالفة الصواب، وأما المخالفات فهي ما يقع بين العلماء من اختلاف في الاجتهاد وقد يكون الصواب فيها مع المخالف. ولولا أننا نخاف أن يلبس بكلامه الذي نشره على بعض الناس لما اشتغلنا بالتعقيب عليه وتعقيبنا يتلخص فيما يلي:

١ - إنه جعل المسائل الخلافية التي اختار صاحب زاد المستقنع منها ما ترجح لديه من مذهب إمامه اعتبرها أخطاء - ومعروف لدى العلماء انه لا إنكار في مسائل الاجتهاد وان تخطئة المجتهد تحتاج الى دليل مسلم به وهناك فرق بين الترجيح والتخطئة. فإذا كان في متن الزاد اقوال مرجوحة فلا يلزم من ذلك انها خطأ.

٢ - إنه استدل على خطأ المصنف في تلك المسائل بكون بعض العلماء أفتى بخلافها ومعلوم ان هذا ليس بدليل فالمفتي يفتي بما ترجح لديه وقد يكون الصواب مع مخالفه. فقد يكون الصواب مع صاحب الزاد.

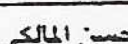
٣ - إنه ظن ان الكتاب الذي يدرس يلزم الافتاء بكل ما فيه، ومعلوم انه لا تلازم بين دراسة الشيء ومعرفته وبين الافتاء به، فبإمكان الانسان ان يدرس الكتاب أو الكتب وعند الافتاء يختار ما ترجح لديه بالدليل. بل إن الانسان يدرس المذاهب الباطلة ويعرف شبهها ومبانيها مثل مذاهب الجهمية والمعتزلة وغيرهما من الفرق الضالة إلى جانب ما يدرس من المذاهب الصحيحة ليعرف الحق من الباطل والخطأ من الصواب.

٤ - ليس هناك كتاب معصوم من الخطأ إلا كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسنة رسوله الذي لا ينطق عن الهوى، ولو أن الكتاب يترك من اجل ما فيه من الخطأ لتركت كتب كثيرة بل لم نجد كتاباً من كتب الفقه ولا كتب النحو ولا غيرهما معصوماً وحينئذ تتعطل الدراسة حتى يختار لنا حسن المالكي كتاباً سليماً. ومن يأمن اختياره؟

٥ - وأخيراً أقول: نحن مقتنعون من كتب أئمتنا ومناهج جامعاتنا ومن لم يقتنع بذلك فعليه أن يلتمس جامعة أخرى وكتبا أخرى تتفق مع ذوقه ومشربه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه.

مع د الحامد. ردا على الشيخ الفوزان:

الفقه ليس شرطاً للحوار



حسن المالكي

●● اطلعت على ما نشرته مجلة اليمامة في اعداد سابقة من حوار علمي ساخن بين الشيخين الفاضلين الدكتور عبدالله الحامد والدكتور صالح الفوزان حول قضايا عديدة لا تهم منسوبي جامعة الإمام وحدهم بل تهم المجتمع كله. وبما أنني أحد ابناء هذه الجامعة حيث درست فيها المرحلة الجامعية - ورغبة في تجلية الأمر وحباً في المشاركة بالرأي احببت أن اكتب هذا المقال راجياً من الله التوفيق.

وصل الى سمعي بعض الآراء في بعض تلك القضايا التي دار حولها النقاش احب ان اقول إن معالجة اي امر يبدأ من المحاولة والتمس الاعذار الضعيفة بصدد هذا الامر وبصدد الحلول السهلة ولذلك ارجو [illegible]

وقع كثيراً في مثل كتاب الزاد وإن كان ... حيث تظهر وكأنه ليس في الكتاب إلا عبارات ركيكة وقضايا لا يحتاج اليها في هذا العصر والأمر اكبر مما قاله ... فمتن الزاد يحتوي على كثير من الاخطاء الفقهية [illegible]

■ السبب الاول: أن كتاب (زاد المستقنع) كتاب متخصص في الفقه الحنبلي فقط مع مخالفته - احياناً - لفتوى ومسائل الامام احمد نفسه وطلبة العلم ينبغي عليهم دراسة الفقه المبني على الاحاديث الصحيحة لا المبني على آراء الرجال.

■ السبب الثاني: أن كتاب زاد المستقنع من اوله الى آخره لا يحتوي على اكثر من خمسة احاديث مع ضعف بعضها والشيخ الفوزان يؤكد على ان الواجب اخذ ما دل عليه الدليل الصحيح وهذا مسطور في كتبه وخطبه وفتاواه.

■ السبب الثالث: أن كتاب زاد المستقنع فيه من الاخطاء الفقهية [illegible]

الضعيف من احكامه

■ السبب الرابع: ان الشيخ صالح الفوزان دافع كثيرا بل دفاعا مستميتا عن متن الزاد وقد خالفه كما تقدم وكما سيأتي.

■ السبب الخامس: ان كتاب الزاد يحتوي على بعض البدع المنكرة التي نص على بدعيتها جماعة من كبار العلماء كسماحة الشيخ ابن باز والعلامة الالباني وسنذكرها ضمن الاخطاء التي سنسردها بعد قليل

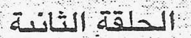
من تلك الاخطاء

١ - ما ذكره صاحب الزاد ص ١٥ حيث قال (ويمسح وجهه بيديه) اي بعد القنوت وهذا غير مشروع بل هو مكروه وقد انكره الامام مالك وابن [illegible]

مع د. الحامد. ردا على الشيخ الفوزان:

زاد المستقنع ومنار السبيل دلالتان على ضعف المنهج العلمي وبعده عن التجديد

بقلم: حسن المالكي



الحلقة الثانية

●● نشرنا في العدد السابق الحلقة الأولى من رد الأستاذ حسن المالكي حول قضية تجديد بعض مناهج الدرس الديني واللغوي، وكان الأخ المالكي ذا رؤية واضحة في هذه المسألة؛ إذ ذهب إلى نقد هذا المنهج نقداً شديداً، وضرب مثلاً لضعف الدرس الديني واللغوي بما يتلقاه الطلبة في جامعة الإمام من فوائد فقهية وغيرها من كتاب وضع في زمن اختلفت فيه الآن كثير من المعايير والمقاييس، وجدت أحوال أخرى تستدعي اجتهاداً فقهياً واعياً قائماً على الكتاب والسنة، وملماً بخطر المستجدات العصرية، وإلحاحها على الناس.

وهذا الكتاب هو «زاد المستقنع»، وقد عدد الكاتب في مقالته الآنفة أربعاً وعشرين ملحوظة، وهو الآن بصدد استكمال هذه الملحوظات، والتأكيد على أهمية العناية بتجديد المنهج وتطويره، وحسن اختيار مصادر المعرفة العلمية.

المحرر

■ المخالفة الخامسة والعشرون:

قال صاحب الزاد : ص ٣٤ (وتستحب زيارة قبر النبي (ص) وقبري صاحبيه) أي بعد طواف الوداع وهذا ظاهره أنه يستحب شد الرحال إليها أي ان يكون قصده زيارة القبر وليس زيارة المسجد النبوي. وكلامه هذا غير صحيح على الاطلاق بل لا يجوز شد الرحال لزيارة قبر النبي (ص) ولا قبر غيره بل عدها بعض العلماء من البدع المفضية الى الشرك ومنهم سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز حيث قال (اما البعيد عن المدينة فليس له شد الرحل لقصد زيارة القبر لكن يسن له شد الرحل لقصد المسجد الشريف) وقال (والقول بشرعية شد الرحال لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم يفضي الى اتخاذه عيداً ووقوع المحذور الذي خافه النبي صلى الله عليه وسلم من الغلو والاطراء كما قد وقع لكثير من الناس في ذلك بسبب اعتقادهم شرعية شد الرحال لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم). انظر التحقيق والايضاح ص ١٥٧.

والشيخ الفوزان قد ذكر نحو هذا في المنتقى ص ٨٣ حيث يقول: (إنه لابد ان تكون زيارة الرجال للقبور بدون سفر لأن السفر لزيارة القبور بقصد العبادة فيها محرمة إلا السفر لزيارة المساجد الثلاثة).

فالقضية ليست مجرد عبارات ركيكة غامضة بل القضية قضية بدع ومخالفات وتشريع ما لم يشرعه الله ورسوله والزام ما لم يلزمه الله ورسوله اذاً فالمناهج فعلاً بحاجة الى اعادة نظر بل الى استبدال حتى لا تحل البدعة محل السنة.

■ المخالفة السادسة والعشرون:

ما قال صاحب الزاد ص ١٦ (ولا قراءة على مأموم) أي إلا اذا أسر الامام أو في سكتاته فقط دون الجهر، والصحيح الذي دلت عليه الأدلة الخاصة أن قراءة الفاتحة واجبة على المأموم سواء سكت الامام أو لم يسكت، أسرّ أو جهر وان كانت المسألة فيها خلاف قوي. لكن الصحيح هو ما سبق اذا ليس كل اختلاف مسلم به فهناك راجح ومرجوح، وصواب وأصوب منه، يقول سماحة الشيخ ابن باز (عليك أن تقرأ الفاتحة في كل ركعة ولو لم يسكت الامام) انظر فتاوى اسلامية (١/ ٢٣٥).

■ المخالفة السابعة والعشرون:

قول صاحب الزاد ص ١٥ (والتراويح عشرون ركعة) والصحيح انها احدى عشرة ركعة او ثلاث عشرة ركعة مع الوتر لكن لا ينكر على من زاد على هذا العدد لكن لا تقول إنها عشرون ركعة. فالقول باحدى عشرة ركعة هو الأرجح وهو اشهر اقوال المحدثين قديماً وحديثاً وسماحة الشيخ ابن باز وكذلك ابن عثيمين يقولان إن التراويح إحدى عشرة أو ثلاث عشرة مع الوتر ولكنهما لا يريان الباس في الزيادة بخلاف الالباني الذي يرى ان الزيادة على احدى عشرة ركعة بدعة.

لكن الأفضل كما قال الشيخ ابن باز حيث قال: (ومن تأمل سنته صلى الله عليه وسلم علم أن الأفضل في هذا كله هو صلاة احدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة في رمضان وغيره لكون ذلك هو الموافق لفعل النبي صلى الله عليه وسلم في غالب أحواله) انظر عدد صلاة التراويح للدكتور الصبيحي ص ٤٣. وكنت قد قرأت للشيخ ابن عثيمين كلاماً نحو هذا في مجلة الدعوة لكن نسيت العدد ولم اهتد اليه. ثم وجدته وهو العدد ١٢٣٥.

■ المخالفة الثامنة والعشرون:

قول صاحب الزاد ص ١٠ (وتأخيرها «اي صلاة العشاء» الى ثلث الليل افضل إن سهل) وسألت شيخي الذي درسني الزاد اي ثلث يقصد فقال الثلث الأول، فإن كان هذا - كما هو الظاهر - فهو خطأ بل يجوز تأخيرها الى نصف الليل، يقول سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز بعد أن اكد على وجوب صلاة الجماعة ثم ذكر اهل الاعذار فقال (وصلاة العشاء فالأفضل تأخيرها بعض الوقت لأنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك لكن لا يجوز تأخير العشاء الى ما بعد نصف الليل لنول النبي صلى الله

عليه وسلم (وقت صلاة العشاء الى نصف الليل) خرجه مسلم في صحيحه) انظر الدعوة عدد ١١٨٤

■ المخالفة التاسعة والعشرون:

قول صاحب الزاد ص ١٣ (ويكره في الصلاة التفاته ورفع بصره الى السماء..) هذا صحيح إلا رفع البصر إلا السماء فهو محرم والمحرم اشد من المكروه، إذ المكروه لا إثم فيه لكنه ينقص الأجر أما المحرم ففيه إثم فلا ينبغي الجمع بين الحكمين وجعلهما واحداً. انظر كلام الشيخ الألباني في صفة صلاة النبي (ص) ص ٦٢.

■ المخالفة الثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ١٥ (ويكبر اذا سجد وإذا رفع ويجلس ويسلم ولا يتشهد) أي الذي يسجد للتلاوة. وهذا كله غير لازم ولا يلزمه الا التكبير عند الهوي للسجود يقول سماحة الشيخ ابن باز (أما عند الرفع في خارج الصلاة فلم يرد فيه تكبير ولا تسليم) ثم قال: ؟فلا يلزمه إلا التكبيرة الأولى عند السجود اذا كان خارج الصلاة) أي في سجود التلاوة انظر فتاوى اسلامية (١/٣٥٥).

■ المخالفة الحادية والثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ١٣ (وله التعوذ عند آية وعيد والسؤال عند آية رحمة ولو في فرض). وهذا غير صحيح في الفرض اما في التطوع فنعم يجوز، وقد سألت سماحة العلامة الشيخ عبدالعزيز ابن باز عمن يقولون إذا قرؤا (إياك نعبد وإياك نستعين) يقولون: استعنا بالله وأحياناً اذا سمعوا الامام يقرأها قالوها فأجابني فضيلته بأن المشروع هو السكوت فقط.



د. الحامد

وفضيلة الشيخ الفوزان قد أفتى بمعنى كلام الشيخ ابن باز وخالف متن الزاد الذي يدافع عنه فقال ص ٥٥ من نور على الدرب (أما الدعاء في القيام في الصلاة فهذا لا يشرع إلا في النافلة اذا مر القارىء بآية فيها رحمة فإنه يسأل الله.. كما كان النبي (ص) يفعل هذا في قيام الليل).

■ المخالفة الثانية والثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ١٧ (ولا تصح إمامة صبي لبالغ). وهذا قول لا اصل له في الشرع بل هو باطل قد ثبت في صحيح البخاري ما يخالفه في حديث عمرو بن سلمة المشهور.

وللشيخ ابن باز كلام متين في المسألة يقول (الصحيح من قولي العلماء جواز ان يكون الامام صبياً غير بالغ والمأموم مكلف كما صح الحديث بذلك عن عمرو بن سلمة الجرمي (أنه كان يصلي بقومه وهو ابن سبع سنين لأنه كان أكثرهم قرآناً وكان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم) الدعوة عدد ١٢٣٥.

■ المخالفة الثالثة والثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ١٧ أيضا (لا مفترض بمتنفل) ومعناه لا يجوز اقتداء مفترض بمتنفل وهذا أيضا غير صحيح وهي شبهة مشهورة للأسف. فإنه يجوز إمامة المتنفل بالمفترض كما ثبت في الصحيح من إمامة معاذ بن جبل لقومه وقد صلى مع رسول الله (ص)، يقول سماحة الشيخ ابن بارز - بعد أن ذكر حديث معاذ - (فدل على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه في بعض أنواع صلاة الخوف صلى بطائفة ركعتين ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين وكانت الأولى فرضه أما الثانية فكانت نفلاً وهم مفترضون). الفتاوى ص ٦٢.

■ المخالفة الرابعة والثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ١٦ (ولا تصح خلف فاسق) أي لا تصح الصلاة خلف الفاسق وهذا خطأ أيضا، صحيح أن الأولى أن يتولى الإمامة غيره لكن لا تبطل الصلاة خلفه والشيخ ابن باز جوّز الصلاة خلف الفاسق مستدلاً بفعل ابن عمر انه صلى خلف الحجاج وهو فاسق ومن أظلم الظلمة انظر رسالة الشيخ عن التدخين: وكذلك جوّز الصلاة خلف المبتدع إذا لم تكن البدعة مكفرة لصاحبها كالجهمية وغيرهم ممن بدعتهم تخرجهم عن الاسلام. انظر فتاوى إسلامية (١/٣٥٩).

■ المخالفة الخامسة والثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ١٧ (ولا من يصلي الظهر بمن يصلي العصر أو غيرهما) أي لا تجوز إمامة من يصلي العصر بمن يصلي الظهر هذا معنى كلامه وعبارته فيها تكلف في اللغة وفي الحكم. ويهمنا الحكم حيث أن ما ذكره غير صحيح ولسماحة الشيخ ابن باز فتوى في هذا حيث قال: (إذا دخلت المسجد وصلاة العشاء مقامة ثم تذكرت أنك لم تصل المغرب فتدخل مع الجماعة بنية صلاة المغرب وإذا قام الإمام الى الركعة الرابعة فتجلس أنت في الثالثة وتنتظر الإمام حتى يسلم ثم تسلم معه ولا يضر اختلاف النية بين الامام والمأموم على الصحيح من أقوال أهل العلم) وسمعت من الشيخ العثيمين في كلية الدعوة والاعلام فتوى مشابهة لهذه.

■ المخالفة السادسة والثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ٢٨ (وإن أفطرت حامل أو مرضع خوفاً على ولديهما قضتا وأطعمتا لكل يوم مسكينا) هذا لا دليل عليه فإنه لا

د. صالح الفوزان يرد على د. عبدالله الحامد:

بل تعال نتفقه أولاً ثم نتحاور

أبوالأعلى المودودي وسيد قطب دافعا عن تاريخ الاسلام وعن رصيده العلمي، بينما انتقدت كتب الفقه والنحو، ووصفت حقبة طويلة من تاريخ المسلمين بالانحطاط

●● تواصل الجدل حول مسائل عدة: في التربية وتطوير مناهج الدرس العلمي. والنظر في بعض مسائل الفقه والنحو. بين الأستاذين الفاضلين د. صالح الفوزان ود. عبدالله الحامد: إثر لقاء عاصف أثار فيه الحامد تساؤلات كثيرة حول مصطلح الأدب الاسلامي. ومناهج التعليم. وكيف

لم نجتهد في نقيضها ولكن تعال نتحاور

قصاصة من رد الفوزان

الفقه ليس شرطاً للحوار!

دافع الفوزان عن الزاد بغير حق ولا مستند أو دليل

ليس الزاد وحده الذي ينبغي تحقيقه

كتاب زاد المستقنع تزيد مخالفاته على ١٥٠ مخالفة

كتاب منار السبيل فيه أكثر من ٥٣٠ حديثاً ضعيفاً وموضوعاً

مشكلتنا هي ولاؤنا للكتب أكبر من ولائنا للحق وأهله

يجب عليهما إلا القضاء فقط. ولسماحة الشيخ ابن باز فتوى قال فيها: (إن خافت الحامل على نفسها او جنينها من الصوم أفطرت وعليها القضاء فقط شأنها في ذلك شأن المريض..) فتاوى إسلامية (١٤٩/٢).

■ المخالفة السابعة والثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ٢٨ (وان رآه «أي هلال رمضان» أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم) وهذا فيه نظر ولعل الراجح أن لا يلزم الصوم إلا أهل البلد الذي رؤي فيه الهلال والمطالع تختلف فالذي في شرق آسيا غير الذي في أفريقيا مثلا. فكل بلد لا يلزمه الصوم إلا إذا رؤي الهلال فيه وإن لم ير فيكملون عدة شعبان ثلاثين يوماً. وللشيخ ابن باز فتوى مشهورة في هذا وله فتوى مشابهة في كتاب الفتاوى ص ١١٧.

■ المخالفة الثامنة والثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ٥ (التسوك مسنون كل وقت لغير صائم بعد الزوال) أي أنه يكره للصائم أن يستخدم المسواك بعد الزوال وهذا خطأ واضح، والصحيح استحباب السواك قبل الزوال وبعده وفتاوى الشيخ ابن باز في هذا مشهورة معروفة للجميع ثم ليس هناك أي دليل على كراهية السواك بعد الزوال مطلقاً.

■ المخالفة التاسعة والثلاثون:

قول صاحب الزاد ص ٣٤ (ثم يرجع فيبيت بمنى.. يفعل هذا «أي الرمي» في كل يوم من أيام التشريق فإن رماه كله في الثالث أجزأه).

وهذا خطأ بيّن إذ أن الرمي في اليومين الأولين واجب وبهذا لا يجوز جمعه في اليوم الثالث.

وانظر معنى هذا الكلام في التحقيق والايضاح ص ١١٠ للشيخ ابن باز. وكذلك فتاوى (نور على الدرب) للشيخ الفوزان ص ٩٤.

■ المخالفة الأربعون:

قول صاحب الزاد ص٣٤ (ويقف غير الحائض بين الركن والباب داعياً بما ورد وتقف الحائض ببابه وتدعو بالدعاء) أي في طواف الوداع وهذا كله غير مشروع ولا دليل عليه وانظر صفة الحج للشيخ ابن باز ص ١١ وحجة النبي للألباني ص ٨٣.

هذه المخالفات الأربعون انتقيتها انتقاء من خمسة كتب من كتب زاد المستقنع وهي (كتاب الصلاة بأبوابها وكتاب الجنائز وكتاب الزكاة وكتاب الصوم وكتاب المناسك) وفيها جميعها حوالي ثلاثون باباً وتركتُ واحداً وعشرين كتاباً لم اتعرض لهم خشية التطويل وفيها ما يزيد على مائة باب.

والأربعون مخالفة المذكورة هنا تكون بمعدل ثمانية أخطاء في كل كتاب وهذا يعني أن المخالفات قد تصل الى أكثر من ١٥٠ مخالفة في كتاب صغير لا تزيد صفحاته على مائة صفحة أي بمعدل خطأ ونصف في كل صفحة، أهذا هو الكتاب الذي يدافع عنه د. الفوزان ويقول إنه قد (درسه ودرسه ولم يدرك فيه شيئاً)!؟!

وأنا إنما استطردت في ذكر بعض أخطائه لأن الشيخ الفوزان دافع عنه بغير حق ولا مستند أو دليل.

وأنتم لاحظتم أن الشيخ الفوزان قد خالف متن الزاد الذي يدافع عنه خالفه في أكثر من خمسين موطناً ذكرت منها هنا سبع مخالفات انظر على سبيل المثال أرقام المخالفات [١، ٢، ١٤، ١٦، ٢٥، ٣١، ٣٩] وبعضها بدع سافرة وقد انكرها الشيخ الفوزان وهي في متن الزاد؟!

ثانياً: ايضا ليس (زاد المستقنع) وحده الذي ينبغي تحقيقه وتنقية ما فيه من الشوائب فهناك مقررات دينية اخرى فيها كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ومنها (منار السبيل) الذي قرر في معظم كليات الجامعة وفيه اكثر من ٥٣٠ حديثاً بين موضوع وضعيف ومنكر وشاذ وقد اخرج الألباني جزاه الله خيراً - كتاب (ارواء الغليل) وهو تخريج لأحاديث منار السبيل ضعّف فيه العدد المذكور سابقاً ولكن حتى الآن لم يعتمد كتاب (ارواء الغليل) في جامعة الامام وبقينا منغلقين على (منار السبيل) بما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وقد نختلف مع الألباني في حديث أو حديثين أو عشرة أو عشرين لكن ما نفعل ببقية الـ (٥٠٠) حديث الضعيفة والموضوعة!! فلماذا ينكر علينا الشيخ الفوزان نقد المناهج في هذه الجامعة! أليس القائل (الواجب على الانسان أن يتحرى في ما ينسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير لأن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس كالكذب على احد لأنه كذب على شريعة الله سبحانه وتعالى) نور على الدرب ص ٤٧ أليس القائل (لا يجوز أن ينسب الى رسول الله «ص» شيئا لا يعلم انه صحيح او حسن يحتج به)!! فنحن ننادي بهذا! طهروا المناهج الدينية من الأحاديث الضعيفة والموضوعة واتركوا الازدواجية في الحكم على الكتب والاشخاص. وهناك كتب اخرى كثيرة مقررة يجب النظر فيها كالروض المربع شرح الزاد، وكالمقنع وغيرهما. حماية لسنة نبينا (ص) من أن يدخل فيها ما ليس منها.

ثالثاً: قضية الحوار والفقه:

الشيخ صالح الفوزان كأنه يشترط الفقه بمعنى التخصص على من يريد ابداء رأيه في مثل هذه الكتب وهذا الشرط ليس صحيحاً ولا معتمداً في الحوار إذ لا يشترط في المتحاورين ان يتخصصا في الفقه ويحصلان على الدكتوراه ثم يتحاورا، هذا شرط مخالف للشرع! إذ أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس حكراً على المتخصصين فإذا عرفت ان شد الرحال لزيارة القبور بدعة فلا يلزم أن أتخصص في الفقه ثم أنكر ولذلك اذا عرفت ان هذا الحديث موضوع فلا يشترط ان أحصل على دكتوراه في الفقه ثم أنكره بل أنكر ما اتيقن أنه منكر هذا واجب شرعاً.

ثم ان قول الشيخ الفوزان (تعال نتفقه ثم نتحاور) في غاية التناقض أيضا إذ كيف يدعونا أن نتفقه ولم نتفق الى الآن على الكتب المؤهلة لهذا الفقه ولا حددنا الشيخ الذي سنتفقه على يديه ولا على الطريقة وكل هذه الأشياء تحتاج للحوار أولاً، فنحن لا نرضى أن نتفقه على زاد المستقنع مثلاً والشيخ الفوزان يريدنا أن نتفقه على أمثال (الزاد) بما فيه من المخالفات الشرعية والبدع المنكرة.

فمرحباً بالفقه إذا كان مبنياً على سنة رسول الله «ص» الصحيحة ولا مرحباً به إذا خالفها أو خالف ما شرعه الله ورسوله. أو على متابعة المقلد في تقليده ومتابعة الأحاديث الضعيفة فهذا فقه نأباه ولا نريده بل نبرأ الى الله منه.

أسأل الله عز وجل أن يخلص نياتنا ويسدد أعمالنا وأسأله لي خاصة أن يجنبني زلل القول والفعل وأن يطهر قلبي من نزغات الشيطان وأسباب الهوى. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله ومن تبعه بإحسان.

حسن فرحان حسن المالكي
كلية الدعوة والاعلام

رفع الملام عن الأئمة الأعلام

سامح الله الحامد فقد اتكأ على البطر اللفظي والتهويش الصحفي

●● سعدت جداً عندما قرأت النقاش بين علمين من أعلامنا في هذه البلاد ورمزين من رموزنا الشرعية والأدبية على بعض القضايا لأن حواراً كهذا بين رمزين سيعمل على رفع مستوى حواراتنا كلها في هذه البلاد لأنه الحوار النموذج. الحوار القدوة. الحوار المؤطر بالاطر الشرعية والأخلاقية والأدبية لكنني أصبت بخيبة أمل عندما قرأت رد الدكتور عبدالله الحامد على فضيلة الشيخ صالح الفوزان لأنني كنت أتوقع من الدكتور عبدالله حواراً هادئاً عميقاً علمياً خاصة وهو يتحاور مع احد علماء بلاد الحرمين وإذا بي أفاجأ بالدكتور عبدالله يُخرج كل ما في جعبته وليته سهم ولكنه ثان وثالث واذا به يخرج بالحوار من الحوار الى الرشق بالحجارة سامحه الله متكئاً على بطر لفظي بحكم تخصصه اللغوي وتهويش صحفي وبعبارة أخرى «طهبلة» بلغة العوام كما يقول أبوعبدالرحمن بن عقيل في رده على الشيخ محمد الغزالي. وما الدكتور عبدالله الحامد عند الشيخ صالح الفوزان إلا عامي بالعلم الشرعي وبالمثال يتضح المقال خذ مثالاً واحداً فقط على عامية د. عبدالله الحامد بالعلم الشرعي قوله في رقم ٣ من المسائل التي أوردها الجزء الأول سطر ١٢، ١٣ قوله (والاعتماد المباشر على النصوص الدينية انتهى) كلمة النصوص الدينية لا يقولها إلا طلبة المراحل الابتدائية والأدباء والصحفيون أما طلبة العلم الشرعي المبتدئون فيقولون نصوص الكتاب والسنة أو أقوال الصحابة والسلف الأول هذا من ناحية اللفظ أما من ناحية المضمون فلا احد من العلماء سلفاً وخلفاً يقول بالاعتماد المباشر على النصوص بل هناك شروط للمجتهد وخاصة المفسر ذكرها العلماء وانصح د. عبدالله بأن يرجع الى كتاب اصول الفقه في المعاهد العلمية ولا يعيبه أبداً وهو دكتور وافضل الأمة هو أبوبكر الصديق رضي الله عنه الخليفة الراشد الأول ومع منزلته العظيمة كيف وهو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف وهو عربي قح ومع ذلك كله كان يقول اي سماء تظلني وأي أرض تقلني ان اقول بالقرآن برأيي فكيف يدعو د. عبدالله الناس أن يكونوا مفسرين لكتاب الله كتاب رب العالمين بزعم ودعوى تقديم معرفة دينية تجمع بين العمق والبساطة وملاءمة روح العصر والاعتماد المباشر على النصوص الدينية والاعتماد المباشر هو القول بالقرآن بمجرد الرأي فقط والله المستعان ورد الدكتور عبدالله الحامد على الشيخ صالح اشتمل على جهالات عظيمة ودعاوى خطيرة ومزالق شائكة لا يتسع المقام لذكرها وتحتاج الى كتاب ساكتفي باهمها وأخطرها الا وهي دعوة الناس كل الناس ان يكونوا مفتين ومبلغين عن الله بدعاوى أوهن من خيط العنكبوت مثل «واغلب المنغلقين على تحقيق الكتب والتراث من هذا النمط فقد لا يعرفون ما بين أيديهم من آلات وما حولهم من حياة» الخ.. ومثل «يحاول بها الذين لا يريدون التغيير والتجديد أن يجبروا ذوي الأفكار على ايثار السلامة والعافية بدلا من التفكير بصوت عال».. الخ يا أخ عبدالله اتق الله ولا تفتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب ان يتكلم بشرع الله فتبوء بوزرهم يوم الحشر والنشر ان فتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب ان يفتي لهي طامة عظمى واذكرك يا أخ عبدالله ان الله سبحانه تولى بنفسه الافتاء قال تعالى: «يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة». واذكرك بقوله تعالى «قل إنما حرّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون» وهذه المحرمات الخمس أعظمها القول على الله بغير علم فالقول بدين الله إنما هو للراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم بالقرآن بل وأمرنا بنص القرآن بالرجوع اليهم وسؤالهم قال تعالى: «فاسألوا اهل الذكر» وطاعتهم اوجب من طاعة الآباء والأمهات بالنصوص المبينات كما أوضح ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمهُ الله والتطاول على مقام العلماء وازدرائهم من

رداً على المالكي:

هذه المطالب في غير محلها

●● اطلعت على الحوار الذي دار بين كل من الشيخ د. صالح الفوزان والأستاذ الدكتور عبدالله الحامد حول تطوير المناهج التعليمية للعلوم الشرعية وما يتصل بها كعلوم اللغة والنحو - تاييداً ومعارضة. وكذلك اطلعت على ما عقب به الاخ حسن المالكي على ذلك الحوار، وقد بدالي أن هذه المحاورة قد اخذت في الانحراف، وخاصة من قبل الأخ حسن - عن كونها مناظرة موضوعها المفاضلة بين المناهج التعليمية الى ان أصبحت محاكمة انصبت على بعض المتون والمؤلفات العلمية خاصة كتاب (زاد المستقنع) مع ما في هذه المحاكمة من تجن ومجافاة للحق كما سيتبين ذلك ان شاء الله من خلال هذا التعقيب الذي دفعني إليه أهمية هذا الموضوع بالنسبة لي ولأمثالي من الذين يشتغلون بتدريس العلوم الشرعية. فاحببت الكتابة مبدياً رأيي فيه لعل الله ان ينفع به - وهو المستعان في كل شان - وقد أوجزته في النقاط التالية:-

أولاً: إن من المتفق عليه بين الجميع ولا أظن أحداً يخالف فيه أن نهضتنا العلمية التي نطمح إليها في عصرنا الحاضر يجب ان تكون مبنية على تراثنا العلمي الأصيل الذي خلفه لنا علماؤنا الأفذاذ عبر القرون الهجرية المتوالية.

ثانياً: وبناء على المسلّمة السابقة فإن اتخاذ المتون العلمية أسساً ومناهج في التعليم الشرعي وما يتصل به من العلوم امرٌ مقصود لذاته، وهو ربط المتعلم بالأساليب العلمية لعلماء الأمة السابقين كي يفهمها ويفهم مراميها، ومن ثم تتهيا له الملكة لفهم التراث العلمي الأصيل لينظر من خلاله الى مشكلات العصر ونوازله.

ثالثاً: وتاكيداً لما سبق فإن اعتماد مناهج بديلة بأساليب معاصرة سيؤدي الى انقطاع صلة المتعلمين بالمناهج والطرائق العلمية لعلمائنا السابقين فينشأ عن ذلك العجز عن فهم ما تضمنته من نفائس العلم وجواهره، خاصة وان الجميع على علم بما يبديه كثير من المتعلمين اليوم من استصعاب الرجوع إلى المراجع والمؤلفات التي تنتمي الى تلك المناهج العلمية.

رابعاً: إن جعل تلك المتون مناهج تعليمية لا يعني ولم يعن - في الواقع - الاقتصار على ما تضمنته من مادة أو التعبد الحرفي بما جاء فيها من أحكام، بل إن وظيفتها هي التي اطلقت عليها وهي كونها (مناهج) يتخذها المعلم أساساً ينطلق منه، أما الوظيفة الكبرى فقد انيطت بالمعلم وهي شرح مضمون ذلك المنهج والتعليق عليه ببيان راجحه من مرجوحه حسب ما يقتضيه الدليل بالطريقة والاسلوب الذي يرى انه الأفضل في تحقيق الغرض. ومن هنا نجد أن المطالبة بالتجديد يجب أن تنصب على وظيفة المعلم لان ذلك هو الاجدى.

خامساً: إن وجود بعض الآراء المرجوحة - والتي سماها الاخ حسن اخطاء وجعلها سبباً للقدح في بعض المتون والمؤلفات الفقهية كزاد المستقنع أو منار السبيل، أو وجود بعض الهفوات البدعية أمرٌ لا يبرر الدعوة الى نبذ تلك

شان اهل الاهواء والملل الباطلة والنحل الضالة ولقد كتب ابن تيمية رحمه الله كتاباً يعتبر فريداً في بابه وحيداً في نوعه واعتقد لو ان كل من اراد ان يرد على العلماء ويتسلق على جبالهم الشاهقة وقصورهم العتيدة ثم قبل ذلك قرا كتاب ابن تيمية رحمه الله «رفع الملام عن الائمة الاعلام» لتراجع عن موقفه او على الاقل لتادب مع مقامهم الكبير وكتاب ابن تيمية هذا يعتبر بحق مدرسة علمية اخلاقية ادبية. ثم هناك مسالة يغفل عنها كثير من الأدباء الاسلاميين والمفكرين الاسلاميين احب أن أنبه لها أخانا د. عبدالله بينها الأستاذ الفاضل جمال سلطان في كتابه القيم ازمة الحوار الديني ص ١٤ يقول «هذه الاتجاهات الجديدة في الفكر الاسلامي وفي سبيل تحقيقها لأهدافها وتنفيذها لعملية الانقلاب المأمولة تعترضها قلاع وحصون تاريخية وتراثية مديدة كما ان هناك من القضايا والمشكلات الفكرية والعلمية والفقهية والاصولية، مالا قبل لهم بها، ولا طاقة لهم على تخطيها او حتى محاولة اقتحامها والخوض فيها. إما لضعف في قدراتهم العلمية تجاهها أصلاً، وإما لا فتقارهم الى الرصيد الجهادي والدعوى في الاسلام بالتالي فهم ينظرون الى هذه القضايا او هو الواقع بالنسبة لهم على انها بمثابة (حقول الغام) لا يامن احدهم ان يتسبب خوضه فيها الى تدميره هو ذاته ومن ثمَّ كان هذا الفريق في حاجة ماسة الى نوعية خاصة من الرموز الاسلامية يتخذها كمصدات رياح او يدفعها دفعاً لكي تقوم بدور كاسحات الغام تمهد الطرق وتطهرها وتؤمنها لتقدم الغزاة الجدد، والفاتحين المستنيرين. اقول هذه الرموز هي بطبيعة الحال ممن يشترط ان يتوفر في شخصيتها «الاستقامة الدينية والتراث الجهادي والدعوي الشخصي الذي يمنحهم القبول عند جمهور الامة وحسن الظن عند علمائها ودعاتها اي ان هذه الشخصيات التي يراد توريطها في هذا العمل هي اصلا من الشخصيات النظيفة والتي لا يتوجه إليها بطعن فكيف إذن تتم عملية توريط هؤلاء الدعاة او المفكرين الاسلاميين قلت والادباء الاسلاميين في مواقف ليسوا من أهلها ولا من جنسها ولا يقصدون الى نتائجها النهائية ابداً. ذلك الصنيع يتم عبر عملية بالغة الدقة والتعقيد والخفاء لا أجد عبارة تصلح وصفاً سليماً ودقيقاً لها سوى عبارة احد ابناء هذه الطريقة حيث وصفها بانها (تكتيك فكري سياسي) هذا التكتيك له بلاشك انماطه ووسائله العديدة والمتنوعة حاصلها الاهتمام بصياغة المواقف الفكرية على صورة محددة تؤدي إلى ارتباك الحكم او الفتوى عليها او تشوشها على اعتبار ان الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما يهتم هذا التكتيك بفن صناعة القضايا والمشكلات الفقهية والفكرية الاسلامية وايضاً فن ضبط توقيت إشارة بعض المشكلات العلمية والفكرية الإسلامية التي تطرح كل حين بحيث يمثل التوقيت إطاراً لصورة الحكم او الموقف. يُنتهى إلى فهمه على غير المقصود اصلا منه. ومثل هذه الطرائق والأساليب توجب علينا تحذير بعض اهل العلم والدعاة من خطورة النظر إلى القضايا المطروحة للحوار الديني نظرة بريئة محضة وخطورة الحديث بتلقائية في المشكلات الفقهية المثارة ولا سيما تلك التي تحمل طابعاً عاماً يتصل بشؤون الحياة العامة او يرتبط بتأصيل نظرة إسلامية عامة او قيمة أو سلوك أو مبدأ وذلك لأن الحوار الديني قد تلوث بفعل دخول نفر من المفكرين والكتاب والباحثين إلى ساحة الفكر الاسلامي دونما ارتكاز على قواعد اخلاقية وقيم علمية إسلامية، تحكم نزاهة الحوار وطهارته). انتهى وقبل نهاية هذه المقالة الصحفية فإني اقول للدكتور الحامد لكل جواد كبوة وقبل الختام استغرب جداً من الاخ حسن المالكي إطلاقه لفظ الشيخ على د. الاديب الناقد وكانه هو والعلامة صالح الفوزان صنوان وهذا خلط للأوراق وعمى في الرؤية فالعلامة والبحر الفهامة صالح الفوزان احد اعضاء هيئة كبار العلماء ومدير المعهد العالي للقضاء بالمملكة لسنوات طويلة تخرج على يديه كثير من كبار القضاة بالمملكة وكثير من العلماء والدعاة بل علم إسلامي تعرفه كثير من البلاد الاسلامية ومرجع علمي كبير وإمام من ائمة الدعوة الاسلامية في هذا العصر نحسبه والله حسيبه ولا نزكي على الله أحداً ولذلك فقول الاخ حسن عن فضيلة الشيخ صالح أم ان الولاء للكتب زاد عن ولائنا للحق واهله لا محل له من الاعراب أما بيان الاخ حسن لبعض الاخطاء الفقهية في كتاب زاد المستقنع فهذا لا يقلل من قيمة الكتاب الفقهية على ضوء قول الشاعر العربي

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها
كفى المرء نبلاً ان تعد معايبه

ثم أمر آخر هل هناك كتاب في الدنيا لا يخلو من أخطاء قليلة أو كثيرة حاشا كتاب الله.

كتبه:

صعب بن حميد الجلعود

الفقه ليس شرطاً للحوار

قصاصة من رد المالكي

الكتب واطراحها، لان ما ذكر لا يخلو منه كتاب خطته يد الانسان، مع العلم ان بعض الآراء التي نراها مرجوحة في هذه الكتب قد تكون راجحة عند غيرنا نظرا لتكافؤ الأدلة احياناً.

سادساً. وإيضاحاً لما سبق فإن تضمن كتاب آراء مرجوحة ليس عيباً يعاب به الكتاب، لأن العلم الشرعي وخاصة علم الفقه يمتاز بميزة فريدة وهي اشتماله على الآراء المتعددة، ووجهات النظر المختلفة، ولم يعرف الفقه الشرعي التقنين الالزامي لمحتوياته كما في القوانين، ومن ثم فإن ورود آراء مرجوحة في الكتاب ليس عيباً لأن بدلها - وهي الآراء الراجحة - موجود وترجع مهمة التنبيه إليه الى المعلم.

سابعاً: إن دعوى الأخ حسن ان كتاب زاد المستقنع فيه مخالفة لفتاوي ومسائل الامام أحمد نفسه دعوى تحتاج الى إثبات، لأن من المعلوم لدى القريبين من علم الفقه أن الامام أحمد ترد عنه الروايات المتعددة في المسألة الواحدة، وقد تبلغ أحياناً ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً او اكثر، والتي ينقلها عنه أصحابه الموثوقون، وغالباً ما يحصل التعارض بين هذه الروايات مع صحة نسبتها الى الامام وهذا لا غرابة فيه ولا مطعن.

ثامناً: أن قدح الاخ حسن في كتاب الزاد بأنه من أوله الى آخره لا يحتوي على اكثر من خمسة احاديث - حسب قوله - قدح واه، لأن تجرد الزاد وما ماثله من المتون عن ذكر الأدلة أمر مقصود من أجل الاختصار فلا يعني ذلك انها مجرد أحكام عارية عن الدليل. بل المنهج المتبع فيها أن تكون مبنية على الدليل.

تاسعاً: أن مطالبة الاخ حسن بأن تكون دراسة الفقه دراسة مبنية على الاحاديث الصحيحة مطالبة في غير محلها، لأن ما يطالب به هو ما يعرف باسم «فقه الحديث» وهو علم قائم بذاته، كما أن الفقه المبني على تقرير الأحكام وهو ما اشتهر باسم الفقه علم قائم بذاته، فلا ينبغي أن نتخبط في الأمر فندعو الى إلغاء فن مستقل لاستبداله بفن مستقل آخر.

عاشراً: ان دعوى الاخ حسن - بتلميح أشبه بالتصريح - وقوع الشيخ صالح الفوزان في تناقض مع النفس لأنه قد خالف في كثير من فتاواه كثيراً من الأحكام التي قررها كتاب الزاد مع دفاعه عنه - دعوى مردودة، لان الشيخ - حسب فهمي لوجهة نظره - إنما دافع عن الزاد وما أشبهه من المتون العلمية بصفتها المنهجية ولم يدافع عن مضامينها بحيث يدعو الى التسليم بما جاء فيها تسليماً مطلقاً لا يقبل الرد أو المناقشة، فإن هذا ليس بوارد ولا مقبول.

الحادي عشر: وختاماً فإني أذكِّر بأن المناهج الحديثة قد نشأ عليها الآلاف من طلبة العلم في عصرنا الحاضر، ومع ذلك فإن خيرة طلاب العلم واعمقهم علماً وأثبتهم طريقة هم الذين نشأوا على المناهج العلمية لعلمائنا المتقدمين. وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

عبدالرحمن بن فهد الحمين

كلية الشريعة - بالرياض

حول موضوع الفوزان والحامد:

كان حق القضية أن تطرح في أندية خاصة

●● اطلعت على ما كتبه المالكي في العدد الماضي من مجلة اليمامة بتاريخ ١٩/٦/١٤١٢هـ فيما يتعلق بالموضوع المثار على صفحاتها بين فضيلة الشيخ الدكتور صالح الفوزان والدكتور الحامد.

ولقد اساءني كثيرا هذا الاطناب في هذه القضية أمام العام والخاص، وكان حقها أن لا تطرح إلا في أندية خاصة باهل الفكر.

وإذا قد تدخل في النزاع بين الدكتورين طرف ثالث، رأيت لزاماً عليَّ الادلاء بما تردد في صدري طيلة وقت هذا الجدل. فاقول ـ طارقاً للموضوع من معايير اخرى غير التي طرحها المالكي:

إن مما لا مراء فيه بين عالمين من العلماء المبرزين، منذ عرفت «المتون العلمية»: ضرورة تاصيل الطالب المبتدىء، في كل علم من العلوم التي تخدم تخصصه. وما بزغ نجم عالم إلا بقوة التأصيل، وما أفلت نجوم اقوام إلا بضعف التأصيل.

ومن خلال الاستقراء لتراجم علماء الأمة: ندرك أن معنى التأصيل هنا: العناية الفائقة بمتون العلم حفظاً، او مطالعة، وفهماً. ففي ترجمة وكل عالم يذكر أنه حفظ في مبدأ طلبه متناً في فقه مذهبه ومتناً في الحديث، والأصول، والقواعد، والنحو.. وهكذا. فهذه مرحلة اولية لنيل العلم وتحصيله. يعقبها مرحلة ثانية هي:ـ النظر في شروح هذه المتون، وتحليل عباراتها، ومعرفة مآخذها تدليلاً وتعليلاً. يعقبها مرحلة ثالثة وهي: النظر في الخلاف القوي بين العلماء في مسائل هذه المتون، ومحاولة ترجيح أحد القولين على الآخر، لصحة حجته ووجهته. ويعقب ذلك مراحل يتقلب فيها الطالب الى ان يصل مرحلة الاجتهاد.

كل هذا ـ في الجملة ـ منهج علمائنا معشر المسلمين، ما يربو على عشرة قرون من الزمان، يبدؤون بصغار العلم قبل كباره، وبمتونه قبل مطولاته، متخذين طريقة التدرج في كل ذلك. وقد ثبت ان هذه الوسيلة لأخذ العلم: اجدر من الوسيلة الغربية التي تفرخ انصاف علماء، وتلدهم مشوهين غالباً.

وبعد هذا التمهيد، اقول:ـ لقد تجنى المالكي جناية عظيمة على كتاب اعتمده العلماء منذ أربعة قرون أو ما يزيد، يحفظونه، ويدرسونه، ويشرحونه. وهذا التجني إنما هو صادر من عدم معرفة بوسائل التعلم الأثرية. ولو أن الكاتب ادرك أولاً ـ انه لا يسلم كتاب من نقد سوى كتاب الله تعالى. وأدرك ثانياً ـ ان هذا الكتاب ـ وما شابهه من المتون ـ إنما هو للمرحلة الابتدائية في الطلب، وهي ـ المرحلة التي لا يكلف ـ بل لا يجوز ـ لصاحبها: تعليم الناس، وافتاؤهم. إلا عند عدم وجود غيره. وأدرك ثالثاً: ـ ان هذا الكتاب ونحوه إنما ألف لجمع ذهن الطالب، حتى يمتلك اساساً قوياً يبني عليه شاهقات المسائل. وأدرك رابعاً: أن هذا المتن لا يخرج عمّا قرره الامام احمد في مسائله، أو خرجه الأصحاب على كلامه، وما هو إلا اختصار لكتاب معتمد المذهب ابن قدامة المقدسي، المسمى «المقنع» وأدرك خامساً: ضرورة ربط الطالب في مبدأ امره بمذهب من المذاهب الأربعة، كما قرر ذلك المحققون من العلماء قولاً وعملاً، كالذهبي في «سير أعلام النبلاء» ج٨/٩ وابن الجوزي في «صيد الخاطر» ص١٦٧ وابن سعدي في «الفتاوى» ص ٣٠ وأدرك سادسا: طبيعة التكوين الفقهي للمذاهب الاسلامية، ومراتب التصنيف فيها، وطريقة المصنفين لها. اقول: لو ادرك هذا الكاتب هذه المدارك لما وقع في هذه الجناية. ولكنه ضعف علمه، وقصر نظره (ولا يجني جان إلا على ... ـه) ودفاعاً عن مبادئنا التعليمية العريقة، القي الضوء على بعض انتقاداته لمتن «الزاد» وقبل هذا، اقول:ـ إن جُلَّ ما زعمه اخطاء في الكتاب، إنما هو من «المسائل الاجتهادية» التي تتجاذبها ادلة التشريع. وقد تتكافا هذه الأدلة من حيثيات متعددة، عندئذ لا يعاب على عالم اخذه بقول تبين له رجحانه، كما لا يعاب على عالم خالفه فأخذ بالقول الثاني لتبين رجحانه في نظره. وقد لا تتكافا هذه الأدلة، فالسبيل إذاً اعتماد القول البين رجحانه، وطرح ما خالفه. ولا يعاب على عالم أخذ بالقول المرجوح عندنا، بعد ان تبين له صحته، وإلا لزم الصاق العيب بأبي حنيفة، والشافعي، ومالك، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من الائمة. ولعل كتاب «رفع الملام عن الائمة الأعلام» يجلي هذا البحث اكثر.

اما عن تفصيل الانتقاد: فإن المالكي تعقب «الزاد» في اربع وعشرين مسالة، وعنده مزيد، وإليك عرض بعض هذه الانتقادات:ـ

الانتقاد الأول:ـ مسالة مسح الوجه بعد الدعاء. اختلف فيها العلماء، فمن قال بجوازها وحسَّنَ الحديث الوارد فيها قال بالمشروعية. وقد قال الحافظ ابن حجر في «البلوغ» على حديث عمر هذا ـ وله شواهد، ومجموعها يقضي بانه حديث حسن. قال الصنعاني في «سبل السلام» ٤/٤٣٠: وفيه دليل على مشروعية المسح اهـ ومن ضعف الحديث من العلماء لم يقل بجوازها. فيا مالكي هل هذا الخطا يوجب انتقاداً؟

الانتقاد الثاني: مسالة وضع اليدين في الصلاة حال القيام. اختلف فيها العلماء، فمنهم من رجّح وضعها على الصدر، اعتماداً على حديث وائل بن حجر، وقد اشار العلامة ابن القيم رحمه الله في «البدائع» ج٣/٩١، الى نكارته وضعفه. ومنهم من رجح حديث علي في وضعها تحت السرّة، وهو حديث ضعيف. فما الذي يعاب على عالم صحح حديث عليّ وعمل به، وضعف حديث وائل. وما الذي يعاب على من عكس القضية، إذا كان ذلك عن اجتهاد وبذل وسعى في طلب الحق؟ على ان حديث علي ممن صححه ابن القيم في المرجع السابق.

الانتقاد الثالث:ـ مسالة زكاة الحلي. فإن ما ذهب اليه صاحب «الزاد» هو مذهب جماهير المسلمين من المالكية والشافعية، والحنابلة. وهو راي المحققين من العلماء، كالنووي وابن القيم، ومفهوم كلام شيخ الاسلام، والشوكاني، وابن سعدي، ومحمد بن ابراهيم، وابن حميد. وقد انتصر لهذا القول بمؤلفات عديدة. فكيف تجرا هذا الرجل على عيب «متن الزاد» لقوله بعدم الوجوب؟ افتعاب مؤلفات هؤلاء الأئمة لقولهم بعدم الوجوب؟

الانتقاد الرابع:ـ زعم هذا الرجل ان «متن الزاد» ينص على عدم الإجزاء إذا رُمي بغير حصى وادي محسّر. وهذا غاية الجهل بكلام العلماء: فإن قول صاحب الزاد:ـ (ولا يجزىء الرمي بغيرها) يرجع الضمير فيه إلى جنس الحصى، لا الى حصى وادي محسّر. ثم إنه نصّ على مشروعية الاسراع في هذا الوادي، فكيف يقول بالتقاط الحصى منه؟ فيا مالكي:ـ الا تفهمت العبارة قبل نقدها، وسالت قبل الحكم، فإن شفاء العيّ السؤال.

الانتقاد الخامس: مسالة الاحرام بعد ركعتين. ظن المالكي أن صاحب الزاد يرى انهما شرط في الاحرام، وليس كذلك، بل نص الزاد انها سنة. والراجح استحباب الاحرام بعد فريضة تاسياً بالنبي صلى الله عليه وسلم. قال الترمذي: والذي يستحبه اهل العلم أن يحرم دبر الصلاة. اهـ قال البغوي: عليه العمل عند اكثر العلماء. اهـ ومن قال من العلماء كصاحب الزاد: انه يستحب بعد ركعتين: فإن اراد الفريضة فلا إشكال، وإن اراد نافلة، فهذا اجتهاد في الحاق النافلة بالفريضة، تحصيلاً للتاسي بالنبي صلى الله عليه وسلم عندما احرم دبر الصلاة المكتوبة. فلمن قال به: أجر الاجتهاد.

هذا ولو تتبعنا انتقاداته ومزاعمه لطال المقام، واتسعت دائرة الكلام، ولكن اكتفينا بما ذكر. تنبيهاً على ما لم يذكر.

واخيراً نقول للمالكي: اعطنا كتاباً ـ غير كتاب الله ـ لا نقد عليه.

عبدالسلام بن برجس آل عبدالكريم
المعهد العالي للقضاء
الرياض

حسن المالكي يدافع ويرد:

نحن متفقون.. لكننا مختلفون!

الحلقة الأولى

اطلعت على ردود كل من فضيلة الشيخ صالح الفوزان والأخوة عبد الرحمن الحمين وصعب الجلعود وعبد السلام بن برجس ـ حفظهم الله جميعاً ـ وكانوا قد ردوا على مقالي حول المناهج الدينية في جامعة الإمام. وقد رأيت أن كثيراً من آرائهم قد جانبها الصواب ولا يحسن السكوت عليها وبعض آرائهم فيها جانب من الحق لم يَخْفَ عليّ ساعة كتابتي للمقال ولكنني طلبت في مقالي الاختصار وقصدت الاقتصار على المخالفة ونقيضها دون توسع في ذكر الأدلة والشواهد على كلامي. وساورد ـ في هذا المقال ـ بعض الوقفات مع ردودهم ليس حباً في الاشارة ولا هواية في الردود ولكنني رأيت انه لابد من بيان الحق دون مجاملة على حسابه.

أولًا: فضيلة الشيخ الفوزان:

حيث رد علي فضيلته في العدد (١١٨٧) ولي مع رده عدة وقفات:

١ ـ الوقفة الأولى: ان الشيخ حفظه الله لم يرد أو ينكر شيئا من المخالفات والبدع التي أوردتها من (زاد المستقنع) وهذا شبه إقرار منه ـ حفظه الله ـ بأنني مصيب ـ أو على الاقل شبه مصيب ـ في الحكم على تلك المخالفات والبدع، ولا أظن أن الشيخ الفوزان سيتأخر في الدفاع عن متن الزاد لو رأى أن ساحته بريئة مما رميته به من الأخطاء والبدع. وهذا ـ والحمد لله لب الموضوع ولب الخلاف بيني وبين الشيخ الفوزان.

الوقفة الثانية: قول الشيخ الفوزان (اطلعت على مقال لمن سمّى نفسه حسن المالكي) وأنا لم اسم نفسي بهذا الاسم ولكن سماني الوالد فرحان حسن حفظه الله وهو فلاح يسكن في مرتفعات بني مالك الجنوب وكان قد أراد أن يسميني (عائض) فأصر أخي الأكبر عبدالله على تسميتي (حسن) بغير اختيار مني فاطاعه الوالد وسماني بهذا الاسم فهذا هو اسمي حقيقة لا أتبرأ منه ولا أتعامل بالأسماء المستعارة.

لئن ساءني أن نلتني بمساءة
لقد سرّني أني خطرتُ ببالك

الوقفة الثالثة: قول الشيخ (ويزعم أن في متن زاد المستقنع مخالفات علمية) أنا لا أزعم بل أجزم أن في متن الزاد مخالفات شرعية وبدعاً منكرة وقد أوردت منها اربعين مخالفة بين بدعة وخطأ انتقيتها من ربع (الزاد) فقط ولم يعترض عليها الشيخ الفوزان وأنا لم اتهم (الزاد) غيابياً بل نقلت لكم الكتاب ورقم الصفحة والنص ثم نقضت تلك المخالفات إما بدليل صحيح أو بما قاله الشيخ ابن باز أو الألباني واعتمدت على قولهما لانهما يعتمدان على الآثار والأحاديث الصحيحة.

الوقفة الرابعة: قول الشيخ ـ حفظه الله ـ (وليست هذه أولى مبادرات هذا الشخص فقد تهجم من قبل على كتاب منهاج السنة النبوية لشيخ الاسلام ابن تيمية).

أي انني تهجمت على زاد المستقنع وعلى منهاج السنة وهذا أولًا: سماه تهجماً والتهجم إنما يكون بغرض سيء وبغير دليل ولا مستند من الحق وأنا ما قصدتُ إلا النصيحة والإصلاح.

ثانياً: أن الشيخ الفوزان هو القائل (هل كون الرجل من أهل السنة والجماعة ومن أهل الاستقامة هل ذلك يمنع من الاعتراض عليه إذا أخطأ) فنحن إذاً متفقون لكننا مختلفون!!؟

صحيح اننا متفقون ـ نظرياً ـ انه يجوز الاعتراض على المخطىء إذا أخطأ ولو كان من كبار ائمة أهل السنة والجماعة.

ولكننا مختلفون ـ تطبيقاً ـ إذ اننا ننكر على من لاحظ على كتب الزاد أو المنهاج أو غيرهما من الكتب التي نحترمها! ونبيح لأنفسنا الرد على علماء ونمنع الرد على آخرين ولو خالفوا الكتاب والسنة بل نسمي من رد خطأهم (متهجماً له دوافع لا تخفى).

والشيخ الفوزان قد خطّأ من هو مثل ابن تيمية كالحافظ ابن حجر والإمام البيهقي وغيرهما انظر كتاب البيان ص ١٠٣، ١٠٤، ١٢٥.

بل انه قال في البيهقي (لا يوثق بنقله) وهذا قول لم يسبق إليه الشيخ الفوزان ولم يقل به أحد أئمة المسلمين من عصر البيهقي إلى عصرنا هذا؟

ثالثاً: كان الأجدر بشيخنا الفاضل أن يسألني عن أدلتي على تلك (التهجمات) على منهاج السنة فإن كان معي الحق فلماذا لا يأخذه وإن وجد الباطل فلماذا لا ينصحني لكن لا يحكم قبل أن يعرف أدلتي على أخطاء كتاب المنهاج او الزاد أو غيرهما.

رابعاً: لا انكر انني ذكرت أن كتاب منهاج السنة فيه روايات ضعيفة وتضعيف (لروايات وأحاديث صحيحة ونسبة أحاديث للصحيحين وليست فيها البتة ونفي لوجود أحاديث فيها أو في السنن وهي موجودة لفظاً وإسناداً. وفيه اعتماد على روايات متهالكة وفيه تأويلات تاريخية وأخطاء واضحة وقد نبه على بعض هذه الأخطاء ابن حجر والذهبي وابن كثير مع احترامهم لابن تيمية وتقديرهم له لكن الحق أولى بالاتباع، ومن المعاصرين الذين نبهوا على أخطاء المنهاج العلامة المحدث ناصر الدين الألباني وشعيب الأرناؤوط وغيرهما من علماء الحديث.



فليست هذه (مبادرة) مني كما أن ملاحظة العلماء على بعضهم لا تعد طعناً من الملاحظ في الملاحظ عليه وإلا للزم هذا أن الفوزان طعن في ابن حجر والبيهقي والسيوطي وغيرهم ممن رد عليهم الفوزان معيباً أو مخطئاً. والشيخ الفوزان هو القائل: (إذا أخطأ الشافعي أو أحمد أو ابو حنيفة أو مالك هل يلزم أني اتابعه في خطئه، لا يلزم وهم ينهون عن هذا) من محاضرة الفوزان في مسجد القدس.

خامساً: تلميح الشيخ الفوزان بأن لي (دوافع لا تخفى) جعلتني (أتهجم) على منهاج السنة؟! ما هي هذه الدوافع؟! إن كانت لا تخفى على فضيلته فليبينها للناس نصحاً لهم وتحذيراً للأمة لكن قبل ان يبينها ليعلم - ان كان كلامه غير صحيح - ان الله سيساله عنه وسنقدم جميعاً على حاكم عدل، يعرف خائنة الأعين وما تخفي الصدور. ولا ينبغي ان نشكك في نية كل من أراد الخير وأراد تنقية السنن الصحيحة وإن كان أصغر من أن يتجرأ لمثل هذا.

سادساً: وانا إنما حذرت من أخطاء منهاج السنة لأن كثيراً من طلاب العلم والعلماء يتلقون فتاوى ابن تيمية وأقواله في الأحاديث وغيرها على أنها حقائق مسلمة لا تقبل الخطأ بل هي عندهم - في الواقع التطبيقي لا النظري - بمنزلة الكلام المعصوم الذي لا يأتيه الباطل ولا يخرج عن الحق.

الوقفة الخامسة: أن الشيخ الفوزان كأنه استصغرني أن ألاحظ على مثل ابن تيمية أو صاحب زاد المستقنع ونحن جميعاً لا نشك في علمهم وتقواهم ولكن سأسأل الشيخ الفوزان سؤالاً واحداً:

لو قال ابن تيمية ان هذا الحديث لا يوجد في الصحاح ولا السنن ولا المسانيد ولم يره في كتب السنة المعتبرة ثم وجدنا ذلك الحديث في صحيح مسلم بالاسناد والمتن نفسه فماذا يسعنا أن نقول؟!

إما أن نقول ان ابن تيمية أخطأ في هذا، وهذا ليس عيباً بل يقع فيه الكثيرون!! وإما أن نكابر - مثل بعض الطلبة - ونقول ان نسخة مسلم الموجودة في الأسواق وفي الجامعات ليست النسخة الصحيحة لانه لا يمكن ان يخطىء ابن تيمية؟!

فاي الفريقين احق بالأمن واحق بالصواب!!

ارجو ان يكون هدفنا هو الحق أياً كان مصدره، وسواء قائله طالب علم او إمام أو عامي (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى).

الوقفة السادسة: عاب عليّ فضيلة الشيخ الفوزان تسمية الأخطاء مخالفات أو العكس فقال: (انظر كيف سماها في الأول أخطاء ثم سماها مخالفات ومعروف أن الأخطاء غير المخالفات لأن الأخطاء هي مخالفة الصواب وأما المخالفات فهي ما يقع بين العلماء من اختلاف في الاجتهاد وقد يكون الصواب مع المخالف).

أقول: وهذا التعريف الذي جاء به الشيخ الفوزان لا يعرفه أهل اللغة ولا أهل الشرع، وجميع الدلالات الشرعية واللغوية تدل على خلافه، وقد خالف الشيخ الفوزان هذا التعريف في أكثر من ١٥٠ موطناً من كتبه سأذكرها بالصفحات بعد قليل إن شاء الله.

وليس صحيحاً أبداً من أن (المخالفات هي ما يقع بين العلماء من اختلاف في الاجتهاد) فقد قال الله عز وجل (فليحذر الذين يخالفون عن امره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم).

فالمخالفة يترتب عليها وعيد شديد وليست مجرد اختلافات اجتهادية يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية (أي يخالفون عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله فما وافق ذلك قبل وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائناً من كان) انظر التفسير (٣/٢٦٤).

وقال النبي صلى الله عليه وسلم (خالفوا المجوس) (خالفوا المشركين) (كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل) وغيرها من ألفاظ المخالفة التي وردت في الأحاديث الصحيحة ومعناها لا يقترب من تعريف الشيخ الفوزان ولا يكاد. بل إن الشيخ الفوزان قد استخدم لفظ (المخالفة) بمعنى الخطأ وبمعنى البدعة وبمعنى الكفر والمنكر والباطل والضلال وزاد استخدامه لها بهذه المعاني على ١٥٠ موطناً في كتبه وأشهرها البيان انظر الصفحات (٣٤، ٥٥، ٦١، ٣٩، ٢٨، ١٣٩، ٦٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٢، ١٠٦، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ٩٠، ٩٣، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٣٧، ١٥١، ١٥٩، ٢٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٢، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣١، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧ يذكرها أحياناً أكثر من مرتين ومنها قوله ص٢٦٢ (فالحق اتباع السنة واجتناب المخالفة أياً كان مصدرها) هكذا سمّى المخالفة خلاف السنة إذاً وليست المخالفة مجرد أمور اجتهادية يسوغ فيها الاختلاف فكيف وأنا أقصد بالمخالفة ما قاله الشيخ الفوزان وهو ما خالف الحق أو السنة الصحيحة فيدخل فيها الخطأ والبدعة.

الوقفة السابعة: قول الشيخ (فقد يكون الصواب مع صاحب الزاد) هذا ظن من الشيخ حفظه الله والظن لا يغني من الحق شيئاً، فقد انعقدت الأدلة الصحيحة على تهافت كتاب الزاد وشرحه ومنار السبيل وغيرهم من الكتب المقررة ولا أظن هذا يخفى على الشيخ، خاصة وانه قد خالف متون هذه الكتب وهو لن يفتي إلا بما يراه الحق، وقد نص على بدعية قراءة القرآن للأموات عند القبور ولا يعقل أن يفتي بهذا وهو يرى أنه باطل.

الوقفة الثامنة: قوله (انه ظن أن الكتاب الذي يدرس يلزم الافتاء بكل ما فيه).

هذا ليس ظناً مني بل الواقع يشهد به إن كثيراً من طلبة العلم يفتون بما يدرسونه على أيدي الشيوخ في قاعات الدراسة ويعتبرون المقررات كلها صحيحة لا جدال فيها وقد علمنا كثيراً من المآسي تحدث بسبب فتاوى الطلبة الذين اعتمدوا على مثل الزاد مثل فتاوى الطلاق واحكام الحج والزكاة وغيرها.

وهذا عبد السلام البرجس



يتعصب (للزاد) وينكر حديث وضع اليدين على الصدر ويتخبط في زكاة الحلي تبعاً للزاد ولو استطرد في غيرها لزادت تناقضاته وأخطاؤه وسآتي على نقد مقاله بعد قليل إن شاء الله. اما قول الشيخ (إن الانسان يدرس المذاهب الباطلة ليعرف الحق من الباطل) فهذا صحيح ولكن عندما ندرس المذاهب الباطلة نُدرّس على أن هذا باطل يجب اجتنابه. أما إذا دُرِّسْنا كتاب الزاد فندرس على أن هذا حق يجب اتباعه، وندرس البدعة على انها سنة، وندرس الحديث الضعيف ونعتمد عليه على انه حديث صحيح حجة في الباب؟ فهذا غير ذاك والفرق أوضح وأجلى من أن يبيِّن.

الوقفة التاسعة: قول الشيخ (ليس هناك كتاب معصوم من الخطأ إلا كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسنة رسوله الذي لا ينطق عن الهوى).

اقول: وهذا هو ما ننادي به أن نرجع معاً إلى الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وعلى قول الذي لا ينطق عن الهوى (السنة الصحيحة) ونحاكم جميع الكتب إلى هذين الأصلين العظيمين (الكتاب والسنّة).

نعم يا فضيلة الشيخ: هذه والله دعوتنا وأقسم بالله على هذا وأشهد الله أنني لا أريد إلا أن تكون عباداتنا ومعاملاتنا وكل أمورنا وفق هذين الأصلين الكتاب والسنة الصحيحة.

وقول الشيخ (أنه ليس هناك كتاب معصوم) وكذلك قالها عبد السلام والحمين والجلعود

وهذه حجة واهية وددتُ انها صدرت من غيرهم.

إن هناك - بحمد الله - كتباً كثيرة أفضل من الزاد وشرحه وأفضل من المنار وغيرهما من الكتب مثل كتاب (سبل السلام) للصنعاني وكتاب (نيل الأوطار) للشوكاني وكتب الألباني (صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) و(الجنائز) فقد اورد في الكتاب الأول اكثر من الف ومائتي حديث صحيح بمعنى انه لا يوجد في كتابه لفظة إلا وعليها دليل صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك كتب وفتاوى سماحة الشيخ ابن باز وزاد المعاد لابن القيم الذي حققه الأرناؤوط وغيرهما من الكتب وهذه كتب ليست معصومة لكن البدع فيها - إن وجدت - قليلة جداً وقد لا توجد فيها أي بدعة لاعتمادهم على الأحاديث الصحيحة. ولا مانع من العودة للصحاح والسنة والمسانيد والمصنفات الحديثية واستخراج ما يتعلق منها بالفقه وتأليف كتاب جامع جامعي في الفقه؟! لماذا لا؟ ما الذي ينقصنا! كتب السنة موجودة وقسم السنة وعلومها موجود والأساتذة المحدثون كثيرون. أو تحقيق الموجود منها على الأقل مثلما عمل مدير الجامعة في تحقيق المغنى فخرج كتاباً حافلاً بالتحقيقات البديعة، وكذلك ما عمله شعيب الارناؤوط ومدير الجامعة في تحقيق (شرح العقيدة الطحاوية)! فهذه الكتب وامثالها هي التي ننادي بها وهي كتب غير معصومة.

أما الأخ صعب الجلعود

فقداستغرب مني جداً أن أطلقتُ على الدكتور الحامد (الشيخ الحامد) وقال هو دكتور في الأدب وليس شيخاً ثم راح يصب الثناء على الشيخ الفوزان. وكان الأجدر بالأخ صعب أن يستغرب الأحاديث الموضوعة والبدع المنكرة التي تمتلىء بها المناهج الدينية في جامعة الإمام. ثم يستغرب بعد ذلك ما شاء.

اما الأخ عبد الرحمن الحمين فهو من الأخوة الذين أعرف عنهم التقى والورع ومن الذين احبهم في الله وبالمناسبة هو إمام مسجدنا وانني لاستحي أن ارد على من يقول (سمع الله لمن حمده) وأقول بعده (ربنا ولك الحمد) ولكن لبيان الحق اقول:

(١) إن مقال الاخ عبد الرحمن افضل مقال في الرد علي.

(٢) قوله: (إن وجود بعض الآراء المرجوحة والتي سماها الأخ حسن أخطاء.. او وجود بعض الهفوات البدعية لا يبرر الدعوة إلى نبذ تلك الكتب واطراحها).

هذا فيه اعتراف من الأخ عبد الرحمن - جزاه الله خيراً - بان الكتب فيها أخطاء وهفوات بدعية ولكنه قلل من شانها جداً والذي أعرفه بل الواجب على المسلم المنتمي لمذهب أهل السنة والجماعة أن يشتد نكيره على البدع والأخطاء المخالفة للأحاديث الصحيحة ولا يستهين بها ويسميها (آراء مرجوحة) حتى لو كانت مرجوحة نحن نريد الراجح ولا أظن الأخ عبد الرحمن يرضى بوجود الأحاديث الضعيفة التي تبلغ المئات في مناهجنا وكنت أطمع من أن يضم صوته إلى صوتي عسى أن نزحزح حديثين ضعيفين أو بدعة أو بدعتين!!

(٣) قوله: (إن مطالبة الأخ حسن بان تكون دراسة الفقه مبنية على الأحاديث الصحيحة مطالبة في غير محلها)!! لماذا يا أخ عبد الرحمن! أليس بناء الحكم على حديث صحيح خيراً من بنائه على حديث ضعيف أو رأي الرجال.

ثم انا لا أتصور أن هناك فقهاً بدون الأحاديث الصحيحة!! لأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى باثنين وتعهد اننا لن نضل ما تمسكنا بهما (كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم). فيجب أن يكون الفقه خاضعاً للقرآن وما صح من السنة! ولا يجوز أن نفصل الفقه عن الأحاديث الصحيحة وجميع الفقهاء والأئمة الأربعة كانوا محدثين قبل أن يكونوا فقهاء فالإمام مالك هو صاحب الموطأ والإمام أحمد صاحب المسند والشافعي له المسند وأبو حنيفة كان كذلك. والبخاري صاحب الصحيح استخرج من الحديث فوائد فقهية هامة نثرها في التراجم والأبواب وغيرها. فمن الخطأ فصل الفقه عن الأحاديث الصحيحة.

(٤) دفاع الأخ الحمين عن الشيخ الفوزان بأنه (إنما دافع عن الزاد وما أشبهه من المتون العلمية بصفتها المنهجية ولم يدافع عن مضامينها) هذا الاعتذار عن الشيخ الفوزان اعتذار جليل لكن الشيخ الفوزان لم يعتذر به والظاهر أنه لا يريده حتى ولو كان يريده لكان من الخطأ الدفاع عن مثل الزاد. نعم لو يؤلف كتاب على نمط الزاد مع إخلائه من البدع والأخطاء أو الآراء المرجوحة - كما تريدون تسميتها - لكان هذا أخف وأفضل مما هو عليه الزاد الآن.

(٥) قول الأخ عبد الرحمن (أن المنهج المتبع فيها (أي المناهج كالزاد وغيره) أن تكون مبنية على الدليل) هذا صحيح لكن أي دليل؟! فقد رجعت إلى شرح الزاد المسمى الروض المربع فوجدت فيه أحاديث موضوعة مثل (من زارني في حياتي فكانما زارني في مماتي) فبنى الزاد على مثل هذا الحديث استحباب زيارة القبر وشد الرحل إليه بعد طواف الوداع.

فالمطلوب بناؤهما على أدلة صحيحة وليست أدلة ضعيفة أو موضوعة.

واخيراً أشكر الأخ عبد الرحمن فقد كان رده متيناً مفيداً.

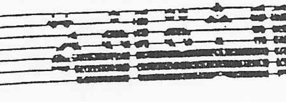
ردا على المالكي:

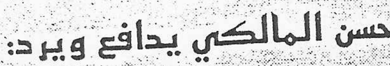
هذه المطالب في غير محلها

●● اطلعت على الحوار الذي دار بين كل من الشيخ د. صالح الفوزان والاستاذ الدكتور عبدالله الحامد حول تطوير المناهج التعليمية للعلوم الشرعية وما يتصل بها كعلوم اللغة والنحو - تاييداً ومعارضة. وكذلك اطلعت على ما عقب به الاخ حسن المالكي على ذلك الحوار، وقد بدا لي أن هذه المحاورة قد اخذت في

رايي فيه لعل الله ان ينفع به - وهو المستعان في كل شان - وقد اوجزته في النقاط التالية:-

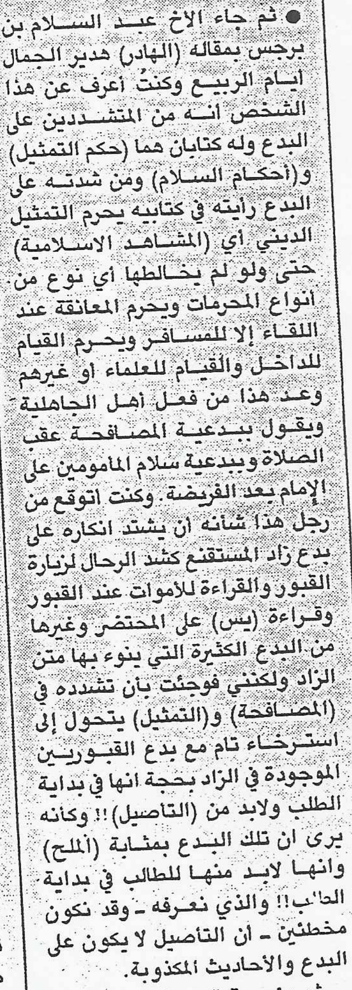
أولاً: إن من المتفق عليه بين الجميع ولا اظن احداً يخالف فيه ان نهضتنا العلمية التي نطمح إليها في عصرنا الحاضر يجب ان تكون مبنية على تراثنا العلمي الاصيل الذي خلفه لنا علماؤنا





نحن متفقون .. لكننا مختلفون!

الحلقة الثانية والأخيرة



● ثم جاء الأخ عبد السلام بن برجس بمقاله (الهادر) هدير الجمال أيام الربيع وكنتُ أعرف عن هذا الشخص انه من المتشددين على البدع وله كتابان هما (حكم التمثيل) و(أحكام السلام) ومن شدته على البدع رأيته في كتابيه يحرم التمثيل الديني أي (المشاهد الاسلامية) حتى ولو لم يخالطها أي نوع من انواع المحرمات ويحرم المعانقة عند اللقاء إلا للمسافر ويحرم القيام للداخل والقيام للعلماء او غيرهم وعد هذا من فعل أهل الجاهلية ويقول ببدعية المصافحة عقب الصلاة وببدعية سلام المامومين على الإمام بعد الفريضة. وكنت اتوقع من رجل هذا شأنه ان يشتد انكاره على بدع زاد المستقنع كشد الرحال لزيارة القبور والقراءة للأموات عند القبور وقراءة (يس) على المحتضر وغيرها من البدع الكثيرة التي ينوء بها متن الزاد ولكنني فوجئت بأن تشدده في (المصافحة) و(التمثيل) يتحول إلى استرخاء تام مع بدع القبوريين الموجودة في الزاد بحجة انها في بداية الطلب ولابد من (التاصيل)!! وكأنه يرى ان تلك البدع بمثابة (الملح) وانها لابد منها للطالب في بداية الطالب!! والذي نعرفه - وقد نكون مخطئين - ان التأصيل لا يكون على البدع والأحاديث المكذوبة.

ثم مزج مقاله بكثير من عبارات الاستعلاء والتهكم والتعالم مما جعله يقع في كثير من الأخطاء والتناقضات التي أعطت منه رجلاً آخر غير الذي كنا نعرفه!

ورأيت أن هناك خلافاً رئيسياً بيني وبينه فانا أرى وجوب تطهير المناهج الدينية من البدع والآراء الشاذة والأحاديث الضعيفة، وهو يرى ان ما في الزاد من هذا هو (التأصيل) ولابد منه في بداية الطلب حتى يصل الطالب إلى مرحلة الاجتهاد ثم ينكر تلك الأخطاء والبدع، ثم جعل الطلب على شكل مراحل وضيق على طالب العلم ألا ينكر شيئاً حتى يقطع المرحلة الثالثة، وقد يموت الطالب على بدعته قبل أن يصل إلى تلك المرحلة!! بحجة (التأصيل) وانه (ما بزغ نجم عالم إلا بقوة التأصيل وما أفلت أقوام إلا بضعف التأصيل) والذي أعرفه ان التأصيل وقوته إنما يستمد من قوة الكتاب والسنة وهذا هو ما ننادي به، وضعف التأصيل سيكون إذا بني على ضعف الأحاديث والآراء الشاذة!!

والسؤال هو: أين تكمن قوة التأصيل!! هل تكمن في الأحاديث الموضوعة أم في الأحاديث الصحاح!! ثم قال (لقد تجنى المالكي جناية عظيمة على كتاب اعتمده العلماء منذ اربعة قرون).

أقول: اتنكر علي انني تجنيت على كتاب الزاد ولا تنكر على الكتاب انه تجنى على شرع الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. هل راقبت الله في كلمتك هذه؟! ثم ان قول الأخ (اعتمده العلماء منذ اربعة قرون) تهويش اجوف إذ ان هذا الكتاب لم يعتمده إلا المقلدون من الحنابلة فقط دون مجتهديهم فكيف نسبَ إلى جميع العلماء اعتمادهم على هذا الكتاب.

ثم قال: (وهذا التجني إنما هو من عدم معرفة بوسائل العلم الأثرية).

نقول: لقد تركنا المعرفة لك يا ابن برجس فهنيئاً لك (الزاد) بما فيه من البدع والأحاديث الضعيفة فعليك به واهضمه وتعبد بما فيه ودافع عنه!! إن معرفة تولد البدع لمعرفة سوء وإن علماً يفرخ التقول على النبي صلى الله عليه وسلم بما لم يقله لعلم حق له أن يدفن.

وقول الأخ: (لو أدرك ثالثاً: أن هذا الكتاب ونحوه إنما ألف لجمع ذهن الطالب حتى يمتلك أساساً قوياً يبني عليه شاهقات المسائل).

أقول: لو أدرك الأخ عبد السلام أن هذا الكتاب وغيره من المقررات إنما تشتت ذهن الطالب عن السنة الصحيحة حتى تصبح غريبة بين أهلها لما دافع عنه، وصدق الإمام أحمد عندما قال (إنما بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها وتركوا الآثار) سير أعلام النبلاء (٨٢/١٢) نعم والله انها البلاء بعينه الذي يبنى عليه شاهقات المخالفات الشرعية.

وقول الأخ (ولو أدرك رابعاً أن هذا المتن لا يخرج عما قرره الإمام أحمد في مسائله).

أقول: انا أدرك ان هذا المتن يخرج عما قرره سيدنا وسيد الإمام أحمد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولو أدرك أخونا هذا وادرك أن هناك نصوصاً للإمام أحمد تخالف الزاد لكان خيراً له من رمي الناس بالتجهيل وضعف العلم!!

ومن المسائل التي خالف فيها الإمام أحمد متن الزاد ما رواه عنه ابن عبدالله في مسائله (ص٦٢) قال (رأيت أبي إذا صلى وضع يديه إحداهما على الأخرى فوق السرة) ومتن الزاد يقول (تحت السرة) وسيأتي الكلام على هذه المسألة في هذا المقال.

وكذلك أنكر الإمام أحمد مسح الوجه بعد الدعاء في القنوت والزاد يقول بالمسح وقد جمعت كثيراً من هذه المخالفات التي خالف فيها متن الزاد ما كان عليه الإمام أحمد.

وقبل هذا خالف متن الزاد ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والكلام في هذا فيه طول لا أرتضي الإسهاب فيه. ولوأدرك هذا الأخ أن هذا المتن بهذه الصفة لما ظهر لنا بتعالمه وتشدده في (المشاهد والمصافحة) وتسامحه مع بدع القبوريين ومخالفة ما شرع الله.

وقول الأخ (ولو أدرك خامساً ضرورة ربط الطالب في مبدأ أمره بمذهب من المذاهب الأربعة كما قرر ذلك المحققون من العلماء قولاً وعملاً كالذهبي في سير أعلام النبلاء (٩٠/٨) وابن الجوزي في صيد الخاطر ص١٦٧ وابن سعدي..).

أقول: احتوى كلامه هذا على تمويه ومغالطات كثيرة ونسب للأئمة أقوالاً لم يقولوها وسترون بعد أن انقل لكم ما قالوه حرفياً في الصفحات نفسها التي اختارها حتى تروا مقدار مصداقيته مع نفسه أولاً ومع القراء ثانياً.

أولاً: قول الذهبي (٩٠/٨) من

أرى وجوب تنقيح المناهج الدينية من البدع والآراء الشاذة والأحاديث الضعيفة

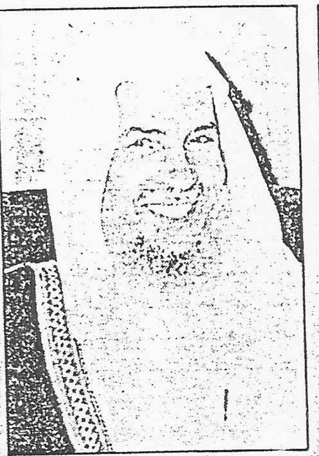
يا «عبدالسلام» لا تعاند الأحاديث الصحيحة من أجل نصرة أقوال «الزاد»

سير أعلام النبلاء حيث قال عندما ردّ على من قال لا تحل مخالفة الإمام قال (قوله لا تحل مخالفة الامام مجرد دعوى واجتهاد بلا معرفة بل له مخالفته (مخالفة إمامه) إلى إمام آخر حجته في تلك المسالة اقوى، لا بل عليه اتباع الدليل فيما تبرهن له لا كمن تمذهب لإمام فإذا لاح له ما يوافق هواه عمل به من اي مذهب كان ومن تتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين فقد رقّ دينه) وكلام الذهبي هذا فيه أبلغ رد على هذا الأخ وانا اشهد أن الاقرار على البدع والأحاديث الضعيفة واتباع الاهواء من رقة ديننا. وقال الذهبي بعدها (لكن شأن الطالب ان يدرس أولاً مصنفاً في الفقه فإذا حفظه بحثه وطالع الشروح فإن كان ذكياً فقيه النفس ورأى حجج الأئمة فليراقب الله وليحتط لدينه فإن خير الدين الورع ومن ترك الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه.

فهذا هو قول الذهبي كله وهو لا يرى ضرورة التزام أحد المذاهب الأربعة ـ كما أوهمنا الأخ عبد السلام ـ ثم ان الذهبي نصح بمراقبة الله والاحتياط للدين من هذه المختصرات.

ثم إن الذهبي قال أيضاً في الصفحة ٩١ (ثم وضعت المختصرات وأخلد الفقهاء إلى التقليد من غير نظر في الأعلم بل بحسب الاتفاق والتشهي والتعظيم والعادة والبلد).

أقول: وهذا الكلام ما أظنه خفي



د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي

على الأخ عبد السلام وكان الأجدر به وهو ممن ـ تأصلوا ـ وممن عرفوا (وسائل التعلم الأثرية ـ أن ينقل كل هذا عن الذهبي كاملاً ولا يلزم الذهبي بما لم يخطر له على بال.

أيضاً نجد الأخ عبد السلام ـ للأسف الشديد ـ حرّف كلام ابن الجوزي وحمله ما لم يقله وسانقل لكم كلام ابن الجوزي كاملاً. يقول ابن الجوزي ص١٦٧ (وقد علم قصر العمر وكثرة العلم فليبتدي (أي الطالبُ) بالقرآن وحفظه وينظر في تفسيره نظراً متوسطاً لا يخفى عليه بذلك منه شيء، وإن صح له قراءة القراءات السبع وأشياء من النحو وكتب اللغة وابتدأ بأصول الحديث من حيث النقل كالصحاح والمسانيد والسنن ومن حيث علم الحديث كمعرفة الضعفاء والاسماء فلينظر في اصول ذلك. وقد رتبت العلماء من ذلك ما يستغني به الطالب عن التعب، ولينظر في التواريخ ليعرف ما لا يستغنى عنه كنسب الرسول صلى الله عليه وسلم واقاربه وازواجه وما جرى ذلك ثم ليقبل على الفقه فلينظر في المذهب والخلاف وليكن اعتماده على مسائل الخلاف فلينظر في المسالة وما تحتوي عليه فيطلبه من مظانه كتفسير آية وحديث وكلمة لغة..).

هذا كلام ابن الجوزي وأنتم قد رأيتم:

١ ـ ان ابن الجوزي لم يقل بضرورة ربط الطالب في مبدأ أمره بمذهب من المذاهب الأربعة.

٢ ـ وان ابن الجوزي رأى أن يرتبط الطالب أولاً بالقرآن وتفسيره ثم القراءات ثم النحو وكتب اللغة ثم أصول الحديث كالصحاح وغيرها ثم التاريخ ثم يأتي الفقه في ذيل القائمة!!

وإنما أخره لأن القرآن والحديث يغنيان عن أكثر الفقه. وهذا موافق لما قلته وأكرره بأن الواجب تعلم الفقه من القرآن والسنة أولاً. ولكن الأخ عبد السلام تجاهل كلام ابن الجوزي وابتتر منه آخر كلمة ونسج حولها الخيوط واستنتج منها أن ابن الجوزي يرى ضرورة التزام مذهب معين ولم ينظر إلى قول ابن الجوزي (فيطلبه من مظانه كتفسير آية وحديث وكلمة لغة).

وابن الجوزي له كتاب مناقب الإمام أحمد اثنى فيه على تعظيم أحمد للنقل والآثار وكراهيته للكتب المشتملة على الرأي انظر ص٢٣٣، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢ ونقل عن أحمد أنه كان يكره أن يكتب كلامه ويوصي بالنظر في الأثر منها قوله (إن ابن المبارك لم ينزل من السماء إنما أمرنا أن ناخذ العلم من فوق).

وعلّق على هذا الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي بقوله (واضح أن نهي الإمام أحمد عن النظر في كتب الرأي وما الفه العلماء المجتهدون من أجل الا يشغل طلاب العلم ويصرفهم عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام صحابته رضوان الله عليهم لأنه رأى بعض الناس صرفتهم خلافات المذاهب وتقليد الناس عن تعرف الحق من مصدره وعن النظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وصدق الدكتور عبدالله وأملي فيه كبير ان يغير مناهج الجامعة بمناهج تقوم على الدليل الصحيح حتى نعرف الحق من مصدره.

ثم ياتي بعد هذا يتهم عباد الله بقصر النظر وبالجهل وكانه المتفرد بهذا العلم حيث قال (لو أدرك هذا الكاتب هذه المدارك كما وقع في هذه الجناية ولكنه ضعف علمه وقصر نظره ولا يجني جان إلا على نفسه).

نعم فقد جنيتُ على نفسي في انكار البدع بسبب ضعف علمي!! وأنا أعترف بأن علمي قليل ولكن قلة علمي مع إنكار البدع خير من كثرة علم أخينا ابن برجس الذي استخدمه في تقرير بدع الزاد ومخالفاته واستخدمه في التمويه والنقولات الشوهاء التي رأيتم عوارها.

ثما قال (ولا يعاب على عالم أخذ بالقول المرجوح عندنا بعد أن تبين له صحته وإلا لزم إلصاق العيب بأبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد).

أقول: فلماذا عبتَ من قال بجواز الأناشيد والمشاهد الإسلامية في المراكز الصيفية وغيرها. وإن كان هذا مرجوحاً فلماذا كتبت في كتابك (التمثيل) الذي قدم له الشيخ الفوزان، نصيحة إلى الطلاب ودعوتهم إلى ترك المشاهد وحرمتها بأدلة عامة لا تنص صراحة على ما قلت.

ولماذا بدّعت المعانقة والقيام للقادم وإن كان الحق معك لكن لماذا تعيب على الناس الأخذ بالمرجوح!!

ولماذا اقمت الدنيا واقعدتها من أجل هذه، بل وبدعت سلام المأمومين على الإمام بعد الصلاة.

فالبدعة يجب أن تؤطر وتحدد حتى تستخدم في اماكنها المطلوبة، اما جعل القيام للقادم بدعة ولكن شد الرحال للقبور ليس بدعة فهذه لا يقولها طالب علم فضلاً عن ـ المتاصلين ـ الذين يملكون (وسائل التعلم الأثرية)!!

ثم أظهر الأخ ـ سامحه الله ـ ان

ما فعلته من إنكار البدع والمخالفات الشرعية قد يلصق العيب بالائمة الاربعة.

ولو أدرك هذا الرجل ان الائمة الاربعة كانوا ينهون عن كل ما خالف الدليل الصحيح لعذرني، بل ينهون عن تقليدهم واتباعهم وساورد مقتطفات بسيطة مختصرة من اقوالهم بالترتيب ذكرها الالباني في مقدمة (صفة صلاة النبي) ص٥٠.

فابو حنيفة هو القائل (لا يحل لأحد أن ياخذ بقولنا ما لم يعلم من اين أخذناه) وثانيهم هو الإمام مالك صاحب القول المشهور (ليس أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم.

والثالث هو الشافعي القائل (اجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له أن يدعها لقول أحد).

والإمام احمد هو القائل (لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكاً ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذوا من حيث أخذوا).

وهو القائل (إنما الحجة في الآثار) ولم يقل إنما الحجة في المختصرات ولا المتون وهو القائل (من رد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفا هلكه).

هذه هي أقوال الائمة الأربعة فهل ما كتبته في المقال السابق يختلف عما قالوه هنا؟! قال العلامة الألباني (تلك هي أقوال الأئمة في الأمر بالتمسك بالحديث والنهي عن تقليدهم دون بصيرة وهي من الوضوح والبيان بحيث لا تقبل جدلاً ولا تأويلاً).

ثم اعتراض الأخ عبد السلام على خمس مسائل فقط مما أوردته في المخالفات في الجزء الأول من مقالي والتي بلغت اربعا وعشرين مخالفة.

وقبل الرد عليه اقول: فرضاً أنني أخطأت في عشر من المخالفات الأربعين هل هذا مبرر لتبرير بقية المخالفات الثلاثين وغيرها في ابواب متن الزاد الاخرى؟ هذا من ناحية.

الناحية الثانية: أن الأخ عبد السلام قد أساء في النقل عن الأئمة وخلط كثيراً من الأحكام ليصل إلى هدفه الوحيد في المدافعة عن متن الزاد وسأستعرض بعض تلك الاعتراضات مراعياً الاختصار ما امكن:

أما انتقاده الأول: وهو مسالة مسح الوجه بعد الدعاء في القنوت.

فقد لاحظت أن الأخ عبد السلام أجاد التمويه على القراء فقد نقل عن ابن حجر تحسين حديث المسح ونقل عن الصنعاني القول بمشروعيته وظن أن هذا ينطلي عليّ ولبيان الأمر أقول:

أولاً: ان مسح الوجه بعد القنوت داخل الصلاة هو الذي انتقدته على (متن الزاد).

ثانياً: العلماء يفرقون بين الأعمال داخل الصلاة والأعمال خارجها، فلا يجوز إدخال شيء من الأدعية والأفعال التي تفعل خارج الصلاة لا يجوز إدخالها في الصلاة إلا بدليل ثابت.

ثالثاً: إن مسح الوجه بعد الفراغ من دعاء القنوت في الصلاة لم يات فيه حديث لا صحيح ولا حسن والحافظ ابن حجر إنما أورد حديثه (حديث عمر) في كتاب الأذكار والدعوات وهو آخر أبواب سبل السلام.

ولم يورده في صفة القنوت ولا صفة الصلاة!! وصاحب الزاد أورده في صفة القنوت.

ثم انظر إلى قول الحافظ البيهقي حيث قال:

رابعاً: قال البيهقي (فأما مسح اليدين بالوجه عند الفراغ من الدعاء فلست أحفظ عن أحد من السلف في دعاء القنوت.

وان كان يروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة وقد روي فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث فيه ضعف وهو مستعمل عند بعضهم خارج الصلاة وأما في الصلاة فهو عمل لم يثبت بخبر صحيح ولا اثر ثابت ولا قياس فالاولى الا يفعله ويقتصر على ما فعله السلف رضي الله عنهم من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة)

وقال الألباني في إرواء الغليل ص١٨١ (واما مسحهما بالوجه في القنوت فلم يرد مطلقاً لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه فهو بدعة بلا شك).

إذاً فليعلم - صاحب الوسائل الأثرية - أن مسح الوجه بعد القنوت لم يرد فيه حديث وبذلك جزم الألباني وقاله بانه بدعة وجزم قبله البيهقي وهذا لا يخفى على ابن حجر ولا الصنعاني فلذلك لم يورده ابن حجر إلا في الأذكار والدعوات وهو باب مستقل خارج (صفة الصلاة).

والمسألة مسألتان جعلهما الأخ واحدة. ولذلك قال العز بن عبد السلام: لا يفعله إلا جاهل. ولكن راينا في زمننا هذا من يدَّعي أنه (تأصَّل) ويرمي الناس بالجهل وقصر النظر يفعل هذا ويدافع عنه.

أما الانتقاد الثاني: وهو مسالة وضع اليدين في الصلاة حال القيام.

فقد استحضر الأخ ابن برجس الاختلافات وراح يرجح ويضعف ويصحح ولم ينقل عن سبل السلام في هذه المرة لأن الموجود في سبل السلام يخالف ما يريده، والموجود في سبل السلام (٣٤٧/١) هو حديث وائل بن حجر فقط الذي فيه وضع اليدين على الصدر وفيه قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين).

فلم يرق هذا القول للاخ عبد السلام ولا راق له إيراد ابن حجر لهذا الحديث فقط ولا شرح الصنعاني له فراح يفتش حتى وجده في بدائع الفوائد لابن القيم ليلتمس منه تضعيف الحديث وكتاب ابن القيم ليس معي الآن ولكن نقل عنه شعيب الارناؤوط غير الذي قاله الأخ فقد قال شعيب الارناؤوط (٨/٣) من تحقيقه لكتاب العواصم لابن الوزير (قال الإمام ابن القيم: واختلف في موضع الوضع فعن الإمام احمد فوق السرة وعنه تحتها و..) فلم يجزم ابن القيم بشيء من هذا.

ثم لو صدق الأخ عبد السلام وان ابن القيم ضعف الحديث فمن المعلوم أن ابن القيم مع فضله وعلمه ليس في طبقة ابن عبد البر في علم الحديث ولا في طبقة ابن حجر وليست المسألة مسألة فقهية وإنما حديثية فإذا رجعنا لأهل الحديث نجد أن ابن حجر قد أورده واستدل به وجزم ابن عبد البر بأنه لم يثبت غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أما الحديث الذي أورده الأخ عبد السلام عن علي فقد اعترف بأنه ضعيف وقد ضعفه الألباني في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لأن في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق وهو ضعيف عند المحدثين وقد ضعفه الإمام أحمد نفسه.

ولذلك قال الالباني (ولذلك لم ياخذ الإمام احمد بحديثه وكان يضع يديه إحداهما على الاخرى فوق السرة) بتصرف بسيط.

وقال النووي في المجموع (٣١٣/٣) (واتفقوا على تضعيف هذا الحديث لأنه من رواية عبد

حول موضوع الفوزان والحامد:

كان حق القضية أن تطرح في أندية خاصة

قصاصة من رد عبد السلام البرجس

الرحمن بن إسحاق وهو ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل) وضعفه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٨٦/٢) وقال الألباني ومما يدل على ضعفه انه روي عن علي خلافه بإسناد خير منه ثم أورده الألباني وقال (والذي صح عنه صلى الله عليه وسلم في موضع وضع اليدين إنما هو على الصدر فقط وفي ذلك أحاديث كثيرة). انظر صفة صلاة النبي ص٨٨ للألباني وإرواء الغليل ص (٦٩/٢) وهو اختيار سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله. بل قال الشيخ الفوزان نحو هذا في كتابه نور على الدرب ص٢٤.

الانتقاد الثالث: مسألة زكاة الحلي حيث زعم عبد السلام أن عدم أداء زكاة الحلي هو مذهب جماهير المسلمين.

وأنا قد ذكرت في ردي على الشيخ الفوزان ان المسألة فيها خلاف قوي وان الصحيح وجوب الزكاة لأحاديث كثيرة منها حديث حسن في سنن النسائي حسن إسناده الألباني وابن باز واستدلا به على وجوب زكاة الحلي والحديث عن عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم (أن امرأة من أهل اليمن أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنت لها في يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب فقال أتؤدين زكاة هذا؟ قالت: لا. قال (أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار) الحديث انظر صحيح سنن الترمذي (٥٢٣/٢) للألباني.

ولذلك قال ابن باز (الأرجح وجوب الزكاة فيها إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول لقيام الدليل من الكتاب والسنة على ذلك) لاحظ قوله (من الكتاب والسنة)!!

فيا عبد السلام لا تعاند الأحاديث الصحيحة من أجل نصرة أقوال (زادك) فإن هذا استخدام للعلم في غير ما يرضاه الله ورسوله. فالتحاكم يكون للكتاب والسنة وليس ما استظهرته من أقوال الرجال واعلم أن تقديم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم على أقوال بعض أهل العلم من أوجب الواجبات.

الانتقاد الرابع: مسألة الحصى قال: (إن قول صاحب الزاد «ولا يجزىء الرمي بغيرها» إنما يرجع الضمير فيه إلى جنس الحصى لا إلى حصى وادي محسر)

هذه هي المسألة الوحيدة التي أصاب فيها الأخ عبد السلام والحق يقال ولكن يبقى أن عبارة الزاد عبارة فيها ركة وتكلف وهي عبارة موهمة وقد رأينا بأعيننا من طلبة الزاد من يقول بهذا القول تبعاً لمتن الزاد مما يدل على صدق كلمة الحامد، أن الألفاظ الركيكة تكون سبباً في كثير من الوهم ولا تستطيع تفكيك عبارات الزاد إلا بعد الرجوع لشروحه وأصوله حتى تستنتج الحكم الصحيح أو القول الذي أراده صاحب الزاد وليس كل طلبة (الزاد) يرجعون لهذه الشروح فيفتون بما تحت أيديهم من المتون.

والخلاصة: أن ركاكة العبارة وغموضها سبب في وقوع الوهم وصعوبة فهم المراد.

الانتقاد الخامس: مسألة الإحرام بعد ركعتين وقول الأخ عبد السلام (ظن المالكي أن صاحب الزاد يرى أنهما شرط في الإحرام)

وأنا لم أقل هذا وقد علمت أن صاحب الزاد نص على أنهما سنة وأنا قلت أن هذا ليس من شروط الإحرام ولا من سننه وقد وافقني على أكثر هذا القول الأخ عبد السلام ولكنه حاول أن يوسع دائرة الخلاف، ونحن نريد قصر الأعمال (والعبادات على ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم وللناس فيما يعشقون مذاهب؟!

ثم اعتذر عن صاحب الزاد بأنه ربما أراد بعد الفريضة وهذا اعتذار هلامي ولو كل من أخطأ نحاول تفسير خطئه حتى يوافق الصواب لماتت السنن الصحيحة.

وأخيراً أقولها دعوة صريحة لنتعلم شباباً وشيوخاً طلاباً وأساتذة ومنبع العلم ليس (الزاد) ولا شروحه ولا ما شابهه ولكن المنبع الصافي هو كتاب الله وتفسيره والأحاديث الصحيحة وشروحها هذا ما نريده فمن قبل فمرحباً به ومن أعرض فالله يحكم بين الجميع والله الموفق.



د/ صالح الفوزان:

مع حسن المالكي مرة أخرى

■ اطلعت في مجلة اليمامة على مقالة نشرتها في عددها ١١٨٩ يوم الأربعاء ١١ رجب ١٤١٢هـ بقلم: حسن المالكي يدافع فيها عن آرائه حول كتابي «متن الزاد ومنهاج السنة النبوية». وقد حمدت الله تعالى كثيراً حيث صدَّق ما قلته فيه من تجنيه على الكتابين وتبوئه منزلة لم يصل إليها وليعرف القراء الكرام ذلك منه. أما تعقيبي عليه فيتلخص فيما يلي:

أولاً: قوله في العنوان: نحن متفقون لكننا مختلفون، تناقض عجيب كيف نكون متفقين ومختلفين في آن واحد. ثم كيف نكون متفقين ونحن نرد عليه ونفند آراءه، لكنه لا يأنف التناقض.

ثانياً: وقوله انني لم ارد ولم انكر شيئاً من المخالفات والبدع التي زعم وجودها في متن الزاد شيء أعجب. إذ كيف لم ارد ولم أنكر وقد فندت مزاعمه وبددتها من ستة وجوه هي مذكورة في مقالي الذي رددت به عليه وذكرت أن ما زعمه في متن الزاد مسائل اجتهادية. يرى مؤلفه انها هي الراجحة في مذهب احمد، بينما قد يرى غيره أن بعضها مرجوح في المذهب.

ثالثاً: قوله إنني قلت إن الإمام البيهقي لا يوثق في نقله. اقول هو قد كذب عليَّ وهو لم ينقل كلامي بنصه حتى يعرف القراء المناسبة التي ذكرت فيها المؤاخذة على الإمام البيهقي رحمه الله، وهذا نص كلامي في معرض ردي على الدكتور السيوطي حيث قلت: ما نسبه إلى الإمام أحمد (يعني من تأويل: (وجاء ربك) (بجاء أمر ربك) لم يثبت عنه ولم يوثقه من كتب الإمام أو كتب أصحابه وذكر البيهقي لذلك لا يعتمد. لأن البيهقي - رحمه الله - عنده شيء من تأويل الصفات فلا يوثق بنقله في هذا الباب لأنه ربما يتساهل في النقل.

هذا نص كلامي، قلت لا يوثق بنقله في هذا الباب أي باب الصفات، وعللت ذلك. ولم أقل لا يوثق بنقله مطلقاً كما توهمه عبارة المالكي تزويراً وتشنيعاً، وكذلك ما ذكره من أنني خطأت الحافظ ابن حجر والسيوطي وهو لم ينقل كلامي في ذلك حتى يعرف وجه التخطئة أما مجرد إطلاق الكلام بلا موازين فهذا إنما يكون مقبولاً عند حسن المالكي وأشباهه.

رابعاً: وأما قوله: إنني طعنت في ابن حجر والبيهقي والسيوطي فهو مبالغة في الكذب فانا لم اطعن - والحمد لله في واحد من هؤلاء - لكن قد أذكر عليه مأخذاً في بعض الأمور وهذا لا يعني الطعن، وإن كان المالكي صادقاً فيما يقول فليذكر نص كلامي الذي طعنت فيه في واحد من هؤلاء. أما المناقشة في بعض الآراء فلا تسمى طعناً إلا عند المالكي، إذ الطعن هو جرح العدالة والديانة.

خامساً: قد بيّن المالكي - والحمد لله - الدافع الذي حمله على تهجمه على كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية حيث قال ما نصه بالحرف: (وانا إنما حذرت من أخطاء منهاج السنة لأن كثيراً من طلاب العلم والعلماء يتلقون فتاوى ابن تيمية وأقواله في الأحاديث وغيرها على انها حقائق مسلمة لا تقبل الخطأ بل هي عندهم في الواقع التطبيقي لا النظري بمنزلة الكلام المعصوم الذي لا يأتيه الباطل ولا يخرج عن الحق) هذا نص كلامه وفيه من المآخذ الشنيعة ما يلي:

١ - تجهيل العلماء وانهم لا يعرفون الخطأ من الصواب وأنهم يقلدون ابن تيمية تقليداً أعمى كأنه عندهم معصوم من الخطأ. وهذا الاتهام ينسحب على العلماء من عصر ابن تيمية إلى وقتنا هذا.

٢ - إن الذي حمله على تهجمه أنه رأى ابن تيمية إماماً مجدداً لدين الله وأن كلامه له قبول عند اهل الحق وعليه إقبال فأراد أن يصرف الناس عنه ويشككهم فيه.

ونقول له: قد عارض ابن تيمية قبلك كثير من أصحاب الأهواء وكادوا له شتى المكائد فأخزاهم الله وباءوا بالفشل ونصره عليهم وانقطع أثرهم وبقي أثره مباركاً يتجدد كل وقت ولله الحمد والمنة. والبقاء للأصلح: (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) وما مثلك ومثله إلا:

كناطح صخرة يوما ليوهنها
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

ثم نقول للمالكي أيضاً: شيخ الإسلام ابن تيمية له مؤلفات كثيرة تبلغ المائتين - والحمد لله - فلماذا اخترت منهاج السنة بالذات ووضعته في قفص الاتهام وزعمت أن فيه روايات ضعيفة وتضعيف الروايات وأحاديث صحيحة واعتماداً على روايات متهالكة بزعمك. وأن فيه مع ذلك تأويلات تاريخية وأخطاء واضحة. لماذا نظرت إلى هذا الكتاب النفيس البريء كل البراءة مما قلته فيه بمنظار أسود وتعاميت عما في كتب الطائفة التي رد عليها الشيخ في هذا

حسن المالكي يدافع ويرد

نحن متفقون.. لكننا مختلفون

الحلقة الأولى

قصاصة من رد المالكي على الفوزان



حسن المالكي

الكتاب من الأحاديث المكذوبة والمعتقدات الضالة، إن كنت تريد النصح للأمة.

أما شيخ الإسلام فيصدق عليه قول القائل:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتائب

سادساً: اعترض المالكي على قولي إن الأخطاء غير المخالفات بانه لا فرق بينهما وهو في اعتراضه هذا - إما انه لا يفهم ولا يريد ان يفهم - أو انه يغالط. وإلا فمعلوم ان الاختلاف في الاجتهاد ومخالفة بعض العلماء لبعض أمر واقع ولا يحكم على قول من اقوالهم انه خطأ إلا إذا خالف كتابا أو سنة مخالفة صريحة وصاحبه معذور في اجتهاده وبذل وسعه ويرجى له على الأجر الذي وعد به رسول الله ﷺ واستدلال المالكي بقوله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم)، على تاثيم المخالف في اجتهاده استدلال في غير محله لأن المراد بذلك من خالف امر الرسول ﷺ متعمداً. واما من لم يكن متعمدا اوخالف غيره من العلماء بحسب اجتهاده طلباً للحق لا للهوى والتعصب فهذا لا يدخل تحت الوعيد بل هو موعود بالاجر. ومازال العلماء من عصر الصحابة والتابعين إلى وقتنا هذا يختلفون في المسائل الفقهية ولا يعيب بعضهم على بعض ولا يحكم على مخالفه بانه مخطىء مادام لمخالفته محمل من النصوص فليسع صاحب متن الزاد - الذي تجاهل عليه المالكي - ما وسعهم، والخلاف إنما يكون مذموماً إذا كان في مسائل العقيدة.

سابعاً: اقتراح المالكي ان يجعل بدل متن الزاد كتاب سبل السلام ونيل الأوطار. ونقول له:

١ - هذان الكتابان من كتب الحديث وليسا من كتب الفقه وانت لا تفرق بين النوعين فلست من اهل الخبرة فلا عبرة باقتراحك.

٢ - معروف ان هذين الكتابين صدرا من قطر يعتنق غالب أهله مذهب الزيدية الذي يخالف مذهبنا، وهذان الكتابان يحملان من آراء هذا المذهب الشيء الكثير فلماذا اخترتهما دون غيرهما وأنت تزعم انك ناقد بعيد. لكن كما قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة
كما أن عين السخط تبدي المساويا

نعم في الكتابين تحقيق كثير. وعلم غزير، لكن فيهما إلى جانب ذلك ما ذكرنا وأنت بزعمك لا تريد إلا كتاباً مصفى، وأنا أعتقد ان الأخطاء التي في هذين الكتابين أكثر من الأخطاء التي زعمها في متن الزاد مع جلالة قدرهما وقدر مؤلفيهما، الإمامين الجليلين: الصنعاني والشوكاني رحمهما الله.

زعم المالكي في ختام مقاله ان المناهج الدينية في جامعة الإمام تمتلىء بالأحاديث الموضوعة والبدع، وهذا اتهام خطير ومعنى هذا الاتهام أن هذه الجامعة أصبحت مؤسسة لتدريس البدع والأحاديث الموضوعة.. نسال الله العفو والعافية من فلتات اللسان وزيغ الجنان.

وختاماً نقول إذا كان المالكي حقاً يغار على السنة ويكره البدع فلماذا يتهم الأبرياء والكتب النزيهة التي تدافع عن السنة ويترك الكتب الأخرى التي تمتلىء بالبدع والكذب المتعمد على رسول الله ﷺ وعلى صحابته الكرام ولكن يأبى الله إلا ان تتبين الحقائق. ونسال الله ان ينصر دينه ويعلي كلمته. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

ردا على المالكي:

إما أنك لا تحسن الفهم وإما أنك تتقول!

●● اطلعت على ما كتبه المالكي في العدد الماضي من مجلة «اليمامة» بتاريخ ١٤١٢/٧/١١هـ فالفيت مقالة بعيداً عن قواعد الجدل، وأصول المناظرة، التي تكسو المحاورة ثوباً علمياً قشيباً. وهنا رأيت ما وراء الأكمة، وتيقنت ان ليس في الساحة خصم.

بيد أني سأكتب كلمتي الأخيرة، لا للعلماء، ولا لطلبة العلم، وإنما للعامة من الناس، ومن ليس من اهل الاختصاص.

فاقول: إنّ اضرَّ ما يكون على العلم: المتعالمون، الذين ياخذون جانباً من العلم، وَيَعْمَوْنَ عن جوانب، ويفهمون فرعاً، ويجهلون اصولاً، عندئذ تستحكم الهلكة.

وهذا المالكي أخذ هدبة من الثوب العلمي، وترك الكساء، فهو ناقد لا يدرك كلام الخصم، ولا يحسنُ التعبير عن الحقائق، ولا يبالي في أي وادٍ من التناقضات وقع.

ولا ريب أن أُسَّ العلم، وقاعدته: فهم الخطاب، وإجادة البيان؛ فتعال معي أيها المنصف الفاضل لنر كيف فَهْمُ هذا الرجل!؟

قال في مقاله عن الكاتب: (وينكر حديث وضع اليدين على الصدر) لا اتردد حينما اقول:- إن من قرا كلامي في العدد الماضي، وقرا هذه الكلمة، سيظن بالمالكي احد أمرين: إما أنك لا تحسن الفهم، وإما التَّقَوّل. وحملاً منّا كلامه على المحمل الحسن، نقول: بل هو الظن الاول. وانا من هذا المنبر مستعد لأن اتحاكم عند من شاء هذا الرجل أن نتحاكم اليه من اهـ العلم: لينصف: هل انكرتُ حديث وائل، ام لم أنكره؟

إن كلامي - يا مالكي - على حديث وائل متوازي الطرفين، لم افصح فيه عمّا اراه في الحديث من صحة أو ضعف، وإنما سُقتُ خلاف العلماء فيه، لتعلم انت ان المسالة اجتهادية، ليس فيها ما يقطع بصحته في حقيقة الأمر. فمجال الحديث إنما هو في التنظير للقاعدة، لا التقريرُ، وبيان الراجح، وفرق بين المسارين شاسع، يدركه طويلبُ العلم.

وقال أيضاً: (ويتخبط في زكاة الحلي) هذا كالذي قبله، ومن المؤسف أن اضطر الى شرح كلام واضح لما انك عِبْتَ (الزاد) بمسألة زكاة الحلي، قلتُ لك: ما ذهب اليه صاحب (الزاد) هو رأي جمهور المسلمين، وهو قول من وصف بالتحقيق من العلماء، كابن القيم، والنووي، ومفتي الديار السعودية محمد بن ابراهيم آل الشيخ.. فكأني أسالك:- ما رأي جنابك في مؤلفات هؤلاء؟ هذا هو معنى كلامي عن زكاة الحلي، ولك الحق في أن لا تفهمه، فتخصصك في الاعلام، لا في الفقه واصوله.

وقال ايضاً (لزادت تناقضاته) فيا ايها الناقد: ما معنى التناقضات؟ إن كنت تعرف أن معنى التناقض: ان يقرر الانسان مسالة، ثم يخالف ما قرره، دون شعور. فانا أسالك ان تاتي بمناقضة لي في هذا المقال.. ولأبين للقارىء الكريم من هو احق بالتناقض، اقول:-

لقد انتقد المالكي كتاب (الزاد) لمخالفات وردت فيه، منها ان صاحب (الزاد) قال بمشروعية مسح الوجه

بعد الدعاء. وقد قال المالكي: إن هذا بدعة.

اقول: يا مالكي الم تمدح الآن كتاب (سبل السلام)؟ الم انقل لك عنه برقم الصفحة والجزء انه قرر هذه البدعة في منظورك وقال: إنها مشروعة؟ فعلامَ التناقض!! اليس العدل من صفات المؤمنين؟

الم تمدح كتاب (نيل الأوطار) وهو من القائلين بعدم وجوب زكاة الحلي، وتذمّ كتاب (الزاد) لأنه قال بعدم وجوب زكاة الحلي؟ اليس هذا عين التناقض يا شهود الله في ارضه.

ولا أرضى لنفسي أن تنزل منزلة هذا الرجل: فاتتبع ما في الكتابين من المخالفات - على قاعدته - ومن البدع، ليظهر للناس أن الرجل مضطربٌ لا قاعدة له.

وبالمناسبة - لا يفوتني - أن انبّه على قوله عن كتاب «سبل السلام»: (فقد اورد اكثر من الف ومائتي حديث صحيح) فمن اين له هذا الحكم، إن كان من عنده، فلا قبول إلا ببينة، وإن كان اعتمد على من صحح هذه الاحاديث من العلماء، فانا اقطع أن جُلّها مما تنوزع في تصحيحه، فهلا عرف لمن صحح وضعف قدره، واجتهاده، أم انه تعصب لمن صحح دون من ضعف، كما تعصب لمن خالف اجتهاده: اجتهاد صاحب (الزاد)؟ على أنه قد خلط بين (سبل السلام) و (بلوغ المرام) ولقد تفوه هذا المالكي بكلمة، لو تاملها، لما دخل في هذا النفق المظلم، والمغارة الموحشة. قال عن الكتب التي اوصى بها: (وهذه كتب ليست معصومة) فما دام أن هذه الكتب ليست معصومة؛ فالزاد ايضا ليس بمعصوم، وهذا من الحيف على كتب أهل العلم، حيث انك اعتذرت لنظير، وتركت او ذممت نظيره.

(يقضي على المرء في أيام محنته
حتى يرى حَسَناً ما ليس بالحَسَن)

وانا جازم أن المالكي لو نظر في هذه الكتب التي مدحها، بمثل نظره الى (الزاد) لنسفها من قواعدها، ولما بقي للمسلمين كتاب يفتخرون به.

ثم قال المالكي: (لكن البدع فيها - إن وجدت - قليلة جداً، وقد لا توجد) سبحان الله!! ما اسكر كثيره فملأ الكف منه حرام، فإذا كنت صاحب مبدأ، فاحلقه كله، أودعه كله. أما كونك تجوز قليل البدع فيما تحب، وتمنعها فيما لا تحب، فهذا تفريق بين المتماثلات، وجمع بين المتناقضات.

واخيراً انصح المالكي بان يصرف همّه للتحصيل العلمي، واحترام علماء الأمة.

أما عن مقال المالكي في عدد «اليمامة» ١١٩٠، فقد اساء، وتعدى، وظلم، قلب الحقائق، إذ لم يجد مندوحة سوى هذا القلب.

فلقد نقل هذا الرجل عني فقال: (ولا يخرج عما قرره الإمام أحمد في مسائله) هكذا بتر عبارتي ولم يكملها، وآخرها يقطع عليه الطريق، إذ جاء في آخرها: (أو خرّجه الأصحاب) فانا لم أزعم ان كل ما في الزاد قد قرره الامام احمد، بل هناك مسائل قررها أصحابه. فعلى هذا لا قيمة لسطورك في الرد. ولقد فهم المالكي أن قولي في ضرورة ربط الطالب بمذهب من المذاهب الأربعة في أول الأمر: (كما قرر ذلك المحققون من العلماء قولاً وعملاً) أن من ضربتُهُم مثلاً قد نصوا على هذه العبارة بحروفها، ولذا لما رجع إلى اقوالهم: لم يجد هذه العبارة، ففهم بفهمه النفي أني تقولت عليهم. ولقد جرّه قلمه - وش الحمد - الى سياقة كلامهم، فظهر عواره، وافتضح أمره. نقل عن الذهبي قوله (لكن شان الطالب أن يدرس أولاً مصنفاً في الفقه، فإذا حفظه بحثه، وطالع الشروح..) فهذا ما قررته، وهذا ما قرره الذهبي: يرى أن شان - أي ديدن - الطالب أن يحفظ متناً فقهياً أول طلبه للعلم. ومعلومٌ أن الذهبي يعني بالمتن الفقهي ما كان من متون فقه الأئمة الأربعة، إذ لا يوجد في زمنه فقه لأهل السنة غير فقههم. فهل موّهتُ انا على القراء، أم أنت فعلت ذلك؟

أما كلام ابن الجوزي فقد نقله المالكي فقال: (ثم ليقبل على الفقه فلينظر في المذهب) فهنا الشاهد، وهو أن ابن الجوزي يحث على التمذهب، وإلا لما قال للطالب: (ثم ليقبل) فهل أنا تقولت على ابن الجوزي ما لم يقل؟ أم أنت دلّست على القراء؟

ثم لم يفهم المالكي كلامي على مسألة (الانكار) وأنا أوضحها له فاقول: نعم لا يعاب على عالم - وهذا قيْد - أخذ بالقول المرجوح عندنا - وهذا قيد ثانٍ - بعد أن تبيّن له صحته - وهذا قيد ثالث - فإذا اجتمعت هذه القيود: العلم، المسائل الخلافية الاجتهادية، بذل الوسع في الوصول الى القول الصحيح: إذا اجتمعت هذه فلا إنكار، وإنما السبيل بيان القول الراجح، والرد على ادلة المخالف، دون أن نعيبه. ولذا انا لم أعِبْ على من مثّل. وإنما سقتُ الحجج، ونقضتُ الشبه، ومدحتُ أصحاب المراكز الصيفية.

اما عن مسألة الخلط بين مسح الوجه في الصلاة، وخارجها، التي رماني بها الكاتب. فإن الخلط جاء من فهمه، إذ المسألة واحدة، والدليل عليها واحد، فحديث عمر عام خارج الصلاة، وداخلها، ولا مخصص له. فالتفريق بين داخل الصلاة وخارجها في مسح الوجه باليدين، جهل بدلالات النصوص الشرعية.

ولذا فإن من استحبها في الصلاة بعد دعاء القنوت استدل بحديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ولم يُعَبْ عليه ذلك.

هذا بعض ما شط فيه المالكي، وليس الأفضل تعقب كلامه كله في مثل هذا المقام.

عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم
المعهد العالي للقضاء

لن تنال العلم إلا بستة

●● الحمد لله وبعد..

لقد اطلعت على ما كتبه من لقبته مجلة اليمامة بالأستاذ، وهو الطالب حسن المالكي، في العدد ١١٨٦ - ١١٨٧ فيما يتعلق بالموضوع الذي دار الحوار فيه بين فضيلة الشيخ الدكتور صالح الفوزان - والدكتور الحامد، وإن مما دفعني الى التدخل هو جراءة الطالب حسن الذي هو احد طلبة كلية الدعوة والاعلام حيث انه طعن في تراث تركته الأمة لأبنائها لكي يقوموا بتاسيس انفسهم عليه فاقول والله المستعان.

١ - إن هذه المختصرات التي نعتت فيها إنما هي تعتبر مدخلا لكتب المذهب لكي يستطيع الطالب تاصيل نفسه وتقوية شراعه لكي يتمكن من خوض غمار هذا البحر وهو العلم.

٢ - لقد أثنى على كتاب الزاد علماء أجلاء علموا مكانة هذا الكتاب بعد قراءتهم له ومعرفتهم باهميته، أخذوا العلم من أفواه علماء ولم ياخذوه عن طريق الكتب فقط ومنهم الشيخ سليمان بن عبدالرحمن بن حمدان والشيخ السعدي وغيرهما. انظر اللآلىء البهية في كيفية الاستفادة من الكتب الحنبلية ص٢٦.

٣ - إن هذا الكتاب الذي يطالب حسن المالكي بتغييره - وهو الزاد - إنما وضعه عالم يعرف ما يصلح لهذه الأمة ومالا يصلح لها، عالم أعماله كنار على علم وهو فضيلة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ ونائبه عبداللطيف آل الشيخ فهما اللذان قررا تدريس الزاد في المعاهد العلمية، ولقد حقق الله ما كان يصبو اليه الشيخ محمد رحمة الله عليه فقد درس في المعاهد وتخرج من هذه المعاهد علماء اجلاء يشار إليهم بالبنان وقد خدموا امتهم وخدموا دينهم دعوة وتعليماً.

فهذه هي المناهج التي يطالب الأخ حسن هداه الله بتغييرها فقد فاته أن العلماء الموجودين الآن هم ممن تعلموا وتخرجوا عن طريق هذه المناهج ومنهم من ينقل حسن آراءهم.

٤ - أما بالنسبة للمسائل التي ذكرها فإن جلّ ما ذكره من المسائل إنما هو

يا أخ حسن: المسألة ليست سلق بيض

●● إن كل حوار مثمر هو ما كان منضبطاً بأدب الحوار الشرعي وحتى يصل الحوار الى النتيجة فلابد أن يكون بالتي هي أحسن حتى مع العدو إلا الذين ظلموا وهذا المنهج القرآني في الحوار أنادي به من هذا المنبر الصحفي اليمامة سواء مع أنفسنا أو مع الرأي الآخر في جميع فروع الثقافة والمعرفة بغية الوصول الى شاطىء الحقيقة المنشودة الغائبة في مجاهيل بما يسمى الثقافة المعرفية العصرية التي لفت بظلامها وظلاميتها على الرأي الأصيل متدثرة بالموضوعية هكذا زعموا وحينا بالأدب وتارة بالبحث العلمي لعل هذه الثقافة أن تنفذ الى العقول أو تشكل القناعات أو تبتني الآراء وأنّى لها ذلك فدون هذا النوع من الثقافة خرط القتاد أن تنفذ. وهذه الثقافة المعرفية لا تسمح لثقافة أخرى أن تمر من بوابتها إلا ولها مآرب أخرى ثم أدلف بعد ذلك الى أخينا حسن المالكي ومع ردوده مع فضيلة الشيخ صالح الفوزان لأقول لك لا آخذ عليك ان ترد على احد لكن عتبي عليك اسلوبك وطريقته مع الشيخ صالح سامحك الله على ضوء قول الشاعر العربي:

وظلم ذوي القربى أشد مرارة
على المرء من وقع الحسام المهنّد

ولا غرو علي ان اثني على الشيخ صالح الفوزان فهو من باب معرفة لأهل الفضل وفضيلة الشيخ ليس بحاجة إلى ثنائي عليه إلا انني اشفق عليك يا أخ حسن ان تقع وتنزلق في مسلك اهل الأهواء والبدع من حيث لا تشعر في الوقوف امام العلماء الراسخين في علم الشريعة من حيث لا تقصد ذلك واسمح لي يا أخ حسن أن أهديك بعضاً من الهدايا العلمية ارجو ان يتسع صدرك العلمي لها.

الهدية الأولى: انت جريء جداً بالمسائل العلمية ونقطة الضعف لديك جراتك العجيبة وأعتقد أن لهذه الجراة عدة أسباب منها أولاً اندفاع الشباب وحماسهم الفائر وهذه طبيعة الشباب حيث الاندفاع وآحادية الراي بدون تاهل علمي راسخ ولا تعقل كبير وهم معذورون في ذلك.

ثانياً: لم تكمل بعد مسيرتك العلمية والفكرية فانت بحاجة الى النضج العلمي بعد. ولا انخدع أنا أو أنت لظهور أسمائنا على غلاف مجلة ما فرحم الله رجلاً عرف قدر نفسه فالمقاييس العلمية تختلف عن المقاييس الصحفية واسال من به خبيراً.

ثالثاً: يبدو انك لا تشاور علمياً يا أخ حسن وعمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا عرض له امر جمع اشياخ بدر ليستشيرهم كما نقل ذلك ابن رجب رحمه الله.

رابعاً: الغرور العلمي لديك وبرايك بينما التواضع العلمي صفة الراسخين في العلم.

الهدية الثانية: المنهجية العلمية لديك فيها خلل كبير حيث عرضت اربعين مسالة ولم تنتهج فيها المنهج العلمي الرصين. من بسط الاقوال والآراء بسطاً علمياً شاملاً مدعوماً بالأدلة من الكتاب والسنة واقوال الصحابة والسلف الأول وكما تعرف أن بعض المسائل العلمية يصل الخلاف فيها الى اربعين قولاً وهي مسالة واحدة فقط فما بالك بأربعين مسالة فالقضية يا أخ حسن ليست سلق بيض ثم ان منهجك العلمي غريب جداً فتضع قول فلان أمام قول فلان ولذلك حتى الشيخ صالح الذي نقلت عنه نقدك علمياً بهذا المنهج العجيب ولم يقرك على نقلك عنه واعتقد أن بقية العلماء على منهج الشيخ صالح حفظه الله.

الهدية الثالثة: قولك الوقفة الأولى: أن الشيخ حفظه الله لم يرد او ينكر شيئا من المخالفات والبدع التي اوردتها من زاد المستقنع وهذا شبه اقرار منه بانني مصيب او على الاقل شبه مصيب في الحكم على تلك المخالفات والبدع نقول لك استنتاجك خطا غير سليم فإن ملاحظاتك على زاد كل واحدة منها تحتاج لراي شيخ فيها على حدة بعيداً عن العـ طف والاندفاع للرأي ودع عنك الـ عميم والحسابات الخاطئة وشبه مصيب.

الهدية الرابعة: علم الجرح والتعديل علم قائم بذاته يا اخ حسن فمازلت انا استغرب على اطلاق كلمة الشيخ على الدكتور الأديب الناقد عبدالله الحامد وكانه هو وفضيلة الشيخ صالح الفوزان صنوان متلازمان نعم استغرب ثم استغرب ورحم الله علم الجرح والتعديل عند الأخ حسن ثم تريد بعد ذلك ان تستدرك على ابن تيمية رحمه الله.

الهدية الخامسة: قولك الوقفة السابعة: قول الشيخ (فقد يكون الصواب مع صاحب الزاد هذا ظن من الشيخ حفظه الله والظن لا يغني من الحق شيئاً فقد انعقدت الأدلة الصحيحة على تهافت كتاب الزاد وشرحه ومنار السبيل وغيرهم من الكتب المقررة ولا اظن هذا يخفى على الشيخ.. الخ) هكذا بكل بساطة بجرة قلم تُلغي مثل هذه الجهود العلمية الجبارة وتحكم عليها بالاعدام وانت الخصم والحكم ما هكذا تورد يا سعد الابل.

الهدية السادسة: يا اخ حسن إني أحبك في الله وهل فقط الأخ عبدالرحمن الحمين الذي تحبه في الله يا اخ حسن إن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.

وعين الرضا عن كل عيب كليلة
ولكن عين السخط تبدي المساويا

وإذا كان الأخ عبدالرحمن إمام مسجدكم وتستحي أن ترد عليه وهذا شيء طيب فيك فإنني اذكرك بأن فضيلة الشيخ صالح الفوزان إمام جامع وأيضا إمام من ائمة المسلمين في العلم وهو من أولي الأمر علي وعليك وعامة المسلمين جميعاً.

الهدية السابعة: أذكرك بمنهج الشيوخ في التريث في القضايا العلمية وعدم العجلة وأذكر نفسي قبلك وجميع طلبة العلم بل والأمة قاطبة بعظم القول على الله ما أعظمه وما أشده اعلام الموقعين عن رب العالمين.

الهدية الثامنة: أهديك قول الحكيم القديم: من المناقشة ينبثق النور وغفر الله لي ولك ومسك الختام ويبقى الود ما بقي العتاب.

ضعب بن حميد الجلعود

مسائل خلافية بين أهل العلم كل فريق منهم عنده من الأدلة ما يجعله يرجح القول الذي تبين له رجحانه ومن المعلوم أنه لا انكار في مسائل الخلاف لأن المصيب من المخطىء لا يعلمه إلا الله ولذا نجد ان علماءنا وعلى رأسهم هيئة كبار العلماء لم يقدح أحد منهم في الكتاب ولم يطلب أحد منهم تغيير المناهج مع ثقتنا التامة بهم وبعلمهم وبحرصهم على ما ينفع هذه الأمة وإنما بين كل واحد منهم ما ترجح عنده.

وأخيراً أقول للأخ حسن لقد كفاك الله مؤونة طلب تغيير المناهج فإن الساحة ولله الحمد مازالت عامرة بالعلماء والدعاة المخلصين العاملين الذين يعرفون مدى صلاحية المناهج فاولى لك ان تنتبه لدروسك وان تاخذ العلم عن طريق العلماء.

قال الشافعي رحمة الله عليه.

اخي لن تنال العلم إلا بستة
سأنبيك عن تفصيلها ببيان
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة
وصحبة أستاذ وطول زمان

وإياك أن تكون ممن قال فيهم الشاعر:

من كان شيخه كتابه
كان خطأه أكثر من صوابه

ونصيحتي لك ان تقرأ بعض المؤلفات التي ألفت في آداب طلب العلم وفي معرفة الآداب التي لابد أن يتحلى بها الشخص إذا أراد أن يخاطب العلماء ولعلك تذكر موقف ابن عباس رضي الله عنه مع زيد بن ثابت رضي الله عنه حينما قال ابن عباس هكذا أمرنا أن نحترم علماءنا. والله الموفق.

كتبه: واصل بن داود العبدالعزيز المذن آل سويلم
الاحساء ـ المبرز ـ الحمادية
المعهد العالي للقضاء

لقد جانبت الصواب

●● اطلعت على دفاعك وردك الأخير يا أخ حسن المالكي على فضيلة الشيخ د. صالح الفوزان (في يوم الثلاثاء ١١/٧/١٤١٢هـ) العدد (١١٨٩).

فلقد جانبك الحق وجانبت الصواب حول ردك على فضيلة الشيخ صالح حول موضوع «متن الزاد» وما فيه من أخطاء.

وأقول لك هب أن ذلك صحيح ونعم يوجد بعض الملاحظات على هذا المتن هل هذا يعطيك الضوء الأخضر لأن تندفع بأسلوبك على المؤلف رحمه الله وعلى الشيخ حفظه الله.

اسمع يا أخي إن كتاب الزاد. وشرح الكتاب «شرح زاد المستقنع» كلاهما كتابان قيمان علمياً. أما الخطأ إن وجد فالا تعلم أن ما كل مجتهد مصيب وهم مجتهدون فإن أصابوا فلهم أجران وإن أخطأوا فلهم أجر واحد. ثم ألم تعلم أن كل شخص يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم عليه أفضل الصلاة والسلام.

ثم إن المتن على مذهب الامام أحمد رحمه الله وهل تعلم أن الخلاف وقع عند الأئمة الأربعة رحمهم الله جميعاً. والخلاف في الجزئيات فقط فينبغي عليك وعلى كل طالب علم أن يحرص على القول الذي يؤيده الدليل.. وكل هذا لا خلاف فيه ولا مجاملة فلماذا التهجم على العلم والعلماء ومن يكون حسن المالكي حتى ينقد كتاباً رضية من هم أعلم من حسن وعَلَّمَهُ مشائخ أفضل من حسن وإن كان هناك جزئيات بسيطة في المتن فهنا يبدأ دور المدرس الذي تخرج على أيدي المشائخ من بيان الصحة من الخطأ خلال شرحه وطريقته أما على صفحات الجرائد

والمجلات فهذا لا ينبغي.

وإن كنت حريصاً على رجال الغد وأشبال الأسد. فعليك بمخاطبة من هم أهل لذلك والشيخ صالح بشر يخطيء ويصيب مثله مثل غيره من البشر. «كلكم خطاؤون وخير الخطائين التوابون» حديث شريف. ويقول تعالى «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطانا».

ولو أنك يا حسن بحثت عن اي كتاب لوجدت فيه خطأ إلا «كتاب رب العالمين». فهذا تكفل الله بحفظه «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون».

وتقول في معرض ردك. إننا متفقون نظرياً على جواز الاعتراض على المخطيء.

أقول بل وعملياً لكن طريقتك خطا خطا انظر الراجح في اقوال أهل العلم. وخاصة الحاليين منهم، كابن باز حفظه الله وابن عثيمين والشيخ صالح وغيرهم حفظهم الله.

يرون الراجح ويذكرونه.

ثم إن هناك مصالح وسداً للذرائع. فمثلاً نقاب المرأة الجائز فيه اخراج العين فقط فالآن المفتى به هو عدم ذلك لماذا؟ لأن النساء الآن تدرجن في النقاب حتى صرن يبدين نصف خدودهن.

ثم يا حسن كان حرياً بك أن تدافع عن الاسلام وتؤلف كتباً نافعة تكون سداً منيعاً في وجوه أعداء الإسلام. وإذا تم ذلك لا يمنع أن تخاطب من هم أعلى منك في مثل هذه الأمور.

ثم تقول: إن الملاحظة على العلماء لا تعد طعناً. أقول إن كلامك صحيح إذا كانت الملاحظة من عالم وكان الملاحظ فقيهاً عالماً بذلك جيداً.

وأنت لم تصل الى درجة ذلك.

أما قولك عن تلميح الشيخ «بأن لي دوافع لاتخفى» نقول إن الشيخ حكم من أمور منها أن البعرة تدل على البعير والأثر يدل على المسير.. وأنت من خلال كلامك وكتاباتك لابد وأن لك دافعاً في ذلك وإلا لكان الأجدر بك «أن تأتي البيوت من أبوابها» إن كنت صادقاً في ذلك وأن يكون لك من اسمك نصيب..

وأخشى يا حسن المالكي أن تكون ممن يحاول الظهور والبروز على حساب الآخرين بمعنى آخر مصاباً «بداء الشهرة» وأرجو أن لا يكون ذلك صحيحاً أما وقفتك السادسة: فنقول فيها: إنك انما حذرت من كتاب منهاج السنة لأن طلبة العلم كثيراً ينقلون فتاوى ابن تيمية رحمه الله على انها حقائق.. الخ.

أقول إن تلقي طلبة العلم لفتاوي ابن تيمية رحمه الله إنما هو من باب الاستشهاد احياناً والحكم أحياناً أخرى. ولأن فتاواه صحيحة واضحة. ولو أن فتوى من فتاويه خالفت نصاً من كتاب أو سنة لرمينا بها عرض الحائط.

قال تعالى: «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم» [الآية].

فاتق الله يا حسن «فالمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» وقول الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا لمعاذ: «وهل يكب الناس في النار إلا حصائد ألسنتهم».

أما بتعريفك عن اسمك. فإن الذي سماك هو أخوك عبدالله. فالشيخ إنما أراد من يكون حسن بالنسبة لمن قبله من طلبة العلم المشهود لهم بذلك هذا إن كنت لا تعرف وتعلم مقصوده.

أخيراً كان الأجدر بك يا أخ حسن أن تكرس جهدك لعرض بعض التجاوزات الدينية الاعتقادية التي تقع هنا وهناك وتنبه عليها بدلاً مما خضت فيه كما كان الأولى الإشارة الى بعض العادات الباطلة وبعض السلوكيات التي تخالف منهاجنا الديني فذلك أوجب.

أرجو الله أن تكون صالحاً مصلحاً وأن يهدينا وإياك والمسلمين. وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه. إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله وسلم على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم.

عبدالرحمن بن ناصر بن محمد الخلف

حسن المالكي يدافع ويرد:

نحن متفقون.. لكننا مختلفون!

الحلقة الاولى

اطلعت على ردود كل من فضيلة الشيخ صالح الفوزان والاخوة عبد الرحمن الحسن ومنصب الجلمود وعبد السلام بن برجس - حفظهم الله جميعاً - وكانوا قد ردوا على مقالي حول المناهج الدينية في جامعة الإمام وقد رأيت أن كثيراً من آرائهم قد جانبها الصواب ولا يحسن السكوت عليها وبعض آرائهم فيها جنب من الحق لم يخف عليّ ساعة كتابتي للمقال ولكنني طلبت في مقالي الاختصار وقصدت الاقتصار على المتفق وتقصيها دون توسع في ذكر الأدلة والشواهد على كلامي وسأورد - في هذا المقال - بعض الوقفات مع ردودهم ليس حباً في الإثارة ولا غواية في الردود ولكنني رأيت أنه لابد من بيان الحق دون مجاملة على حسابه.

عن متن الزاد لو رأى أن ساحته بريئة مما رميته به من الأخطاء والبدع. وهذا - والحمد لله - لب الموضوع ولب الخلاف بيني وبين الشيخ الفوزان.

الوقفة الثانية: قول الشيخ الفوزان (اطلعت على مقال لمن سمى نفسه حسن المالكي) وأنا لم اسم نفسي بهذا الاسم ولكن سماني الوالد [illegible] حفظه الله وهو فلاح يسكن في مرتفعات بني مالك [illegible] وكان قد أراد أن يسميني (عائض) فاصر أخي الأكبر عبد الله على تسميتي (حسن) [illegible] فأطاعه الوالد وسماني بهذا الاسم فهذا هو اسمي حقيقة لا أتبرأ منه ولا أتعامل بالأسماء المستعارة لكن [illegible] لقد سرتني التي حضرت بمقالك

على الآثار والأحاديث الصحيحة.

الوقفة الرابعة: قول الشيخ - حفظه الله - (ونسيت هذه أول مبادرات هذا الشخص فقد تهجم من قبل على كتاب منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية).

أي أنني تهجمت على زاد المستقنع وعلى منهاج السنة وهذا أولاً سماه تهجماً والتهجم إنما يكون بغرض سيء وبغير دليل ولا مستند من الحق وأنا ما قصدت إلا النصيحة والإصلاح.

ثانياً أن الشيخ الفوزان هو القائل (هل كون الرجل من أهل السنة والجماعة ومن أهل الاستقامة هل ذلك يمنع من الاعتراض عليه إذا أخطأ) فنحن إذاً متفقون لكننا مختلفون!! صحيح أننا متفقون - نظرياً -

والإمام البيهقي وغيرهما انظر كتاب البيان ص ١٠٣، ١٠٤، ١٢٥. بل أنه قال في البيهقي (لا يوثق بنقله) وهذا قول لم يسبق اليه الشيخ الفوزان ولم يقل به أحد أئمة المسلمين من عصر البيهقي إلى عصرنا هذا؟!

ثالثاً: كان الأجدر بشيخنا الفاضل أن يسألني عن أدلتي على تلك (التهجمات) على منهاج السنة فإن كان معي الحق فلماذا لا يأخذه وإن وجد الباطل فلماذا لا ينصحني لكن لا يحكم قبل أن يعرف أدلتي على أخطاء كتاب المنهاج أو الزاد أو غيرهما.

رابعاً: لا أنكر أنني ذكرت أن كتاب منهاج السنة فيه روايات ضعيفة وتضعيف الروايات وأحاديث صحيحة وصحة أحاديث



المالكي يناقش فضيلة الشيخ الفوزان:

اللهم فاشهد!



بقلم: حسن فرحان حسن المالكي

جامعة الإمام كلية الدعوة والاعلام

●● اطلعت على ردود لفضيلة الشيخ صالح الفوزان وقد رد عليّ ردين متشابهين الأول في الدعوة يوم الخميس ١٩ رجب ١٤١٢هـ والثاني في اليمامة ٢٥ رجب ١٤١٢هـ وكنت قد كتبت أنا والدكتور الحامد مقالات عديدة حول وجوب تطوير المناهج والمقررات في جامعة الإمام وأعتقد أن هذا ليس عيباً فمازال الطلاب والأساتذة يبدون ملاحظاتهم وآراءهم حول المادة وتطويرها وتشكيلها حتى نصل للمستوى المطلوب.

فردّ علينا أخوة أفاضل وشيوخ فضلاء مؤكدين أن المناهج والمقررات في حالة جيدة لا تقبل التعديل ولا التبديل!! وكان رد الشيخ الفوزان هذا امتداداً لتلك الردود وقد لاحظت على مقاله عدة ملاحظات جوهرية!!

الملاحظة الأولى:

إن الدكتور الفوزان خرج عن الموضوع الأساسي الذي كان مدار الحوار وهو كتاب (زاد المستقنع) أحد المقررات في الجامعة وكنت قد أوردت عليه أربعين مخالفة بين بدعة وخطأ ونقلت أقوالاً لسماحة الشيخ ابن باز في ذلك وإلى الآن لم يرد الفوزان على خطأ واحد من تلك الأخطاء التي قلت أنها في متن (الزاد)!! وفي مقاله الأخير - الذي أرد عليه الآن - وجدت أن الدكتور قد بدأ بالهجوم ومن ذلك الهجوم (المالكي لا يفهم) لا يريد أن يفهم، يغالط التشنيع، التزوير، التجني، التهجم على كتب السلف..» وغيرها من الاتهامات التي لا تبريء متن (الزاد) الذي يدافع عنه الدكتور، ثم أنه قد خالفه في أكثر من خمسين فتوى من فتاواه.

الملاحظة الثانية:

إن الدكتور - سامحه الله - قد اتهمني بأنني تهجمت على كتاب منهاج السنة وكتاب زاد المستقنع فقال (إن الذي حمله على تهجمه أنه رأى أن ابن تيمية إماماً مجدداً لدين الله وأن كلامه له قبول عند أهل الحق وعليه اقبال فأراد أن يصرف الناس عنه ويشككهم فيه). ثم لمّح أنني من أهل الأهواء والفرق الضالة حيث قال (لقد عارض ابن عثيمين قبلك كثير من أصحاب الأهواء وكادوا له شتى المكايد..).

سبحان الله العظيم!! وأنا سأقول هنا كلاماً يرضى عنه كل منصف وهو: إن كانت نيتي كما صورها الشيخ الفوزان من أنني أريد صرف الناس عن الحق وتشكيكهم في مصادره وأنني أكيد المكايد للحق وأهله فأدعو الله عز وجل أن يصيبني بقارعة في الدنيا وأن يفضحني يوم العرض الأكبر وأن يقذفني في جهنم!!

وإن كان الدكتور صالح الفوزان قد حكم على نيتي حكماً جائراً وفسرها تفسيراً بعيداً فادعو الله عز وجل أن يسامحه ويعفو عنه ويغفر له!! اللهم هل أنصفت!! اللهم فاشهد!! وأنا أظن أن الملاحظة على بعض الكتب وتنقيتها من الروايات الضعيفة والأحاديث المردودة والأخطاء الواضحة لا يعد هذا تهجماً ولا تجنياً بل إن هذا خدمة جليلة للاسلام وتراث الإسلام وللمسلمين يؤجر عليه الشخص بحسب نيته فارجو من الله أن يصحح نيتي ويؤجرني على حسن النية.

الملاحظة الثالثة:

اتهمني الشيخ بتجهيل كل العلماء من عصر ابن تيمية الى عصرنا هذا حيث قال إنني: (أجهل العلماء وأنهم لا يعرفون الخطأ من الصواب)..

وهذا - والله - ليس قولي إنما قلت (إن كثيراً من طلبة العلم والعلماء يتلقون فتاوى ابن تيمية وأقواله على أنها حقائق مسلمة!!)

ومن المعلوم أن كلمة (كثيراً) لا تعني (أكثر) فكيف تعني (كل) واستنتج منها الشيخ الفوزان أنها تعني (كل العلماء وطلاب العلم!)

ثم أن كلمة (العلماء) معطوفة على كلمة (طلاب العلم) كلتاهما مجرورتان بالكسرة الظاهرة ولهما الحكم نفسه والمعنى نفسه أي (أن كثيراً) من طلبة العلم وكثيراً من العلماء) وقد سبق أن كلمة (كثيراً) لا تعني (أكثر) ولا (كل)!

الملاحظة الرابعة:

رأيت ان الشيخ يورد اعتراضات قد أجبت عليها في ذلك المقال المنشور الذي رددت عليه فلا أدري أهذا تجاهل لكلامي أو اساءة فهم له أو محاولة في حشد أكبر قدر ممكن من الملاحظات ومن امثلة ذلك.

١ - انه اعترض على قولي (نحن متفقون لكننا مختلفون) وقال كيف نكون متفقين ومختلفين في آن واحد وهذا قد أجبت عليه في المقال نفسه بقولي (صحيح اننا متفقون نظرياً

انـه يجوز الاعتراض على المخطىء إذا أخطأ ولو كان من كبار أئمة أهل السنـة ولكننا مختلفون - تطبيقاً - إذ أننا ننكر على من لاحظ على كتب الزاد أو المنهاج..) فهذا كلامي وهو موجود في ذلك المقال العمود الثالث السطر ١٨ ولذلك نجد الأخ عبدالرحمن الخلف فهم العبارة فقال رداً علي:

(وتـقـول في معـرض ردك أننـا متفقون نظرياً على جواز الاعتراض على المخطىء أقول بل وعملياً).

٢ - أيضا قول الشيخ (وأما قوله أنني طعنت في ابن حجر والبيهقي والسيوطي فهو مبالغة في الكذب فأنا لم أطعن في واحد من هؤلاء).

أيضـاً سأضطر لنقل عباراتي بنصها إذ قلت (إن ملاحظة العلماء على بعضهم لا تعد طعناً من الملاحظ في الملاحـظ عليه وإلا للزم هذا أن الفوزان قد طعـن في ابـن حجـر والبيهقي والسيوطي وغيرهم ممن رد عليهم الفوزان مصيباً أو مخطئاً) هذا هو كلامي الموجود في بداية العمود الأول من ص ٦٣ السطر الأول.

ولذلك نجد عبدالرحمن الخلف يقـول: «ثم تقول إن الملاحظة على العلماء لا تعد طعناً أقول كلامك صحيح..»

٣ - قوله (اقتراح المالكي بأن يجعل بدل متن الزاد كتاب سبـل السلام ونيل الأوطار).

وأنا لم أقل هذا أيضا إنما ذكرت مجموعة من الكتب الفقهية المبنية على أحاديث صحيحة ولم أذكر هذه وحدهـا بل ذكـرت معها زاد المعاد وفتاوى ابن باز (لو تجمع وترتب وتبـوب حسب الأبـواب الفقهيـة) وذكـرت (صفة صلاة النبي «ص») للألباني و «الجنائز» له.

فلماذا أخذ الفوزان كتابين وترك البقية وراح يثير حولهما الشبهات مع أن كليـات الجـامعـة والعمادة توزعهما مجاناً لطلاب الأنشطة!! ولا عيب فيهما سوى خلوهما من البدع مع قلة الأخطاء!!

ومـيـزة (الزاد) البـدع وكثـرة المخـالفـات التي تزيد على عدد الصفحات ولا حول ولا قوة إلا بالله!

٤ - قوله (وأنت بزعمك لا تريد إلا كتاباً مصفى)

وهـذا لم أقله أيضاً وأقسم بالله على هذا ولم ينقل الفوزان كلامي (بنصه) وإنما أطلق كلامه وقد زعم أن إطلاق الكلام بلا موازين إنما هو



مقبول عندي وأشباهي!! فهل يرضى لفضيلته أن يكون من أشباهي!!

فالصنعاني والشوكاني مجتهدان ولا يتبعان مذهب الزيدية ولا غير الزيدية بل لهما ردود على الزيدية وأشهرهـا رد الشـوكـاني المسمى (بالسيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار) وكان رداً على (متن الأزهار) في فقه الزيدية ولم أجد رداً أقوى من رد الشـوكـانـي هذا مع إنـصـافـه ومـوضـوعيته وبيانه للحق حيث كان.

وقول الشيخ الفوزان (أن هذين الكتـابـين يحمـلان من آراء مذهب الزيـديـة الشيء الكثـير) هذا غير صحيح وإن ذكرا شيئاً فإنما يذكرانه لبيانـه مثلما قلت (أن الانسان قد يدرس المـذاهب البـاطلة ويعـرف شبهها ومبانيها... إلى جانب ما يدرس من المذاهب الصحيحة ليعرف الحق من الباطل).

ثم إن هذين الكتابين يدرّسان الآن في حلقـات المسـاجـد التعليمية وتـوزعهما الجامعة أحياناً كجوائز تشجيعيـة للطلاب وهما مرجعـان مهمان لطلاب الجامعة!!

الملاحظة السادسة:

قوله أنـه قد بدّد وفنّد الأخطاء التي زعمت أنها في الزاد بستة أوجه:

أقول: أولاً الأوجـه التي ذكرها خمسة وليست ستة.

ثـانيـاً: أنها أوجه عامة لا تصلح للرد فكيف تصلح للتبديد والتفنيد.

الوجـه الأول منهـا: أن المسائل التي في الزاد اختلافية، والثاني أنه قد يكـون الحـق مع صاحب الزاد، والثالث: لا يلزم الافتاء بكل ما فيه، والرابـع: أنـه ليس هنـاك كتـاب معصـوم، والخامس: من لم تعجبه جامعتنـا فليذهب!! أهـذه الأوجه تصلح للرد على أربعين خطأ ذكرتهم بالأرقام والصفحات ونقلت فتاوى سمـاحـة الشـيخ ابن باز والتي تعارض تلك الأخطاء وبعضها بدع سافـرة نص على بدعيتهـا ابن باز والألباني والفوزان أيضاً!!

الملاحظة السابعة:

قوله (وذكرت أن ما زعمه في متن الزاد مسائل اجتهادية)!!

أقول: الشيخ الفوزان ينص على أنه لا يجوز الاجتهاد في البدع!! وقد نص الفـوزان نفسـه على أن شد الرحال لزيارة القبـور بدعة وهي موجودة في متن الزاد وكذلك القراءة للأموات عند القبور قد نص الفوزان نفسه على أنها بدعة وهي في كتاب الزاد!!

وقد خالف الفوزان متن كتابه في

قصاصة من رد الفوزان

د/ صالح الفوزان:

مع حسن المالكي مرة أخرى

■ اطلعت في مجلة اليمامة على مقالة نشرتها في عددها ١١٨٩ يوم الأربعاء ١١ رجب ١٤١٢هـ بقلم: حسن المالكي يدافع فيها عن آرائه حول كتابي «متن الزاد ومنهاج السنة النبوية». وقد حمدت الله تعالى كثيراً حيث صدّق ما قلته فيه من تجنيه على الكتابين وتبوئه منزلة لم يصل إليها وليعرف القراء الكرام ذلك منه. أما تعقيبي عليه فيتلخص فيما يلي:

أولاً: قوله في العنوان: نحن متفقون لكننا مختلفون. تناقض عجيب كيف نكون متفقين ومختلفين

الإمام أحمد (يعني من تأويل: (وجاء ربك) (بجاء أمر ربك) لم يثبت عنه ولم يوثقه من كتب الإمام أو كتب أصحابه وذكر البيهقي لذلك لا يعتمد. لأن البيهقي - رحمه الله - عنده شيء من تأويل الصفات فلا يوثق بنقله في هذا الباب لأنه ربما يتساهل في النقل.

هذا نص كلامي. قلت لا يوثق بنقله في هذا الباب أي باب الصفات. وعللت ذلك. ولم أقل لا يوثق بنقله مطلقاً كما توهمه عبارة المالكي تزويراً وتشنيعاً. وكذلك ما ذكره من

مجرد إطلاق الكلام بلا موازين فهذا إنما يكون مقبولاً عند حسن المالكي وأشباهه.

رابعاً: وأما قوله: إنني طعنت في ابن حجر والبيهقي والسيوطي فهو مبالغة في الكذب فأنا لم أطعن - والحمد لله في واحد من هؤلاء - لكن قد أنكر عليه مأخذاً في بعض الأمور وهذا لا يعني الطعن، وإن كان المالكي صادقاً فيما يقول فليذكر نص كلامي الذي طعنت فيه في واحد من هؤلاء. أما المناقشة في بعض الآراء

لله - الدافع
على كتاب
نقض كلام ال
ما نصه بال
من أخطاء
طلاب العلم
ابن تيمية
وغيرها على
تقبل الخطا
التطبيقي ل
المعصوم ال
يخرج عن
وفيه من المآ
١ - تجهيل ا
الخطا من
ابن تيمية تق
معصوم من
ينسحب على
تيمية إلى وقت
٢ - إن الذي
رأى ابن تيمي
وإن كلامه ل
وعليه إقبال
عنه ويشككه
ونقول ل
قبلك كثير
وكانوا له ش

حوالي ٥٠ فتوى من فتاواه!!

الملاحظة الثامنة:

اعــتــذر الفــوزان عن قوله في البيهقي (لا يوثق بنقله) بانه يقصد (لا يوثق بنقله في هذا الباب أي باب الصفات).

واقــول للشــيــخ: من لا يثــق بالبيهقي في العقيدة فلن يثق بنقله في العقيقة!!

وكان الأجدر بالفوزان ان ينظر في اسناد البيهقي ثم يحكم على الاسناد من حيث القوة أو الضعف ولا يحكم على البيهقي نفسه!!

فمسند الإمام أحمد فيه روايات ضعيفة فهل يلزم من هذا ان الإمام أحمد لا يوثق بنقله وانه ضعيف في الحديث!!

فالحكم يكون على الإسناد ولا يكون الحكم على ناقل الاسناد.

الملاحظة الحادية عشرة:

قولهُ (والخلاف إنما يكون مذموماً إذا كان في مسائل العقيدة)!!

سبحــان الله!! فانـا أعـرف أن مسائل العقيدة تشتمل على توحيد الربـوبيـة والألوهيـة والأسمـاء والصفات وما يتعلق بهذه الأصناف الثـلاثـة!! أمـا بقيـة المخـالفـات والمنـكـرات كالزنى وشرب الخمـر والربـا فليسـت داخـلة في أمـور العقيدة!! فهل يعني هذا أن الخلاف في الربـا ليس مذموماً لأنه ليس من أمور العقيدة!! وهناك بعض الناس يحـلون شرب الخمـر بتـأويـلات وتزويقات يجيدونها فهل يعني هذا أن المخالف الذي يشرب الخمر لا يذم خلافـه لأن شرب الخمـر لا يتعلق بالعقيـدة!! انا اجزم بأن هذا ليس مراد الشيخ الفوزان.

الملاحظة الثانية عشرة والأخيرة:

أنـا ادعو - من على هذا المنبر - رجـال الحديث رجال السنة النبوية وعلماء الجرح والتعديل في جامعاتنا ان يشـاركـوا بآرائهم حول جميـع المقالات التي كتبت وأنا سبق لي وأن دعـوت بعضهم الى المشاركة وأكرر الآن الدعوة نفسها.

هذا والله الموفق وصلى الله وسلم على سيدنا محمد. وعلى آل وصحبه..

رد على عبد السلام بن برجس

بقلم: حسن المالكي

اطلعت على مقال عبد السلام بن برجس في مجلة اليمامة عدد ١١٩١ يوم الأربعاء ٢٥ رجب ١٤١٢هـ وقد لاحظت على مقاله عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: قوله (وانا من هذا المنبر مستعد لأن أتحاكم عند من شاء هذا الرجل أن نتحاكم إليه من أهل العلم لينصف هل أنكرت حديث وائل (في وضع اليدين على الصدر؟ أم لم أنكره).

أقـول: وأنـا مسـتـعـد تمـام الاستعداد ليس في التحاكم في هذه النقطة فقط بل محاكمة جميع أخطاء الزاد التي دافعت عنها وزعمت انها امور اجتهادية تجاذبتها الأدلة!!

ومستعد أن أتحاكم انا وأنت عند قسم السنة وعلومها حول ما نقلته عن الذهبي وابن الجوزي وحول كل مقالاتنا وأخطائنا فمن زادت أخطاؤه على أخطاء الآخر فهو المخطيء ومن زاد خطؤه على صوابه فهو المخطيء المركب.

أما أن تتشبث بكلمة أو كلمتين أخطأت فيهما في نظرك وتتهرب من بقية الأخطاء والمخالفات فهذا ليس من إنصاف طلبة العلم! فضلاً عن (المكتسين) بكساء العلم!! الذين يفهمون الخطاب ويحبون الانصاف!!

الملاحظة الثانية: قوله (إن كلامي يا مالكي على حديث وائل متوازي الطرفين)!!

أقول: من الخطا ان يكون كلامك عن متوازي الطرفين فهو حديث ثابت استدل به ابن حجر وجزم به ابن عبد البر وصححه الألباني وهو اختيار سماحة الشيخ ابن باز وجزم الألباني بأن ما سواه إما ضعيف او لا أصل له. فكان يجب عليك أن يكون كلامك متوازياً مع الحق لا متوازياً بين الحق والباطل!!

الملاحظة الثالثة: وفي كلامه عن زكاة الحلي قال (هو رأي جمهور المسلمين - أي عدم الزكاة -) وهو قول ابن القيم والنووي ومحمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودية فكأني أسالك ما رأي جنابك في مؤلفات هؤلاء؟!

اقول: انا أكن لهم الحب في الله والله الشاهد على قولي ولن أجعل الله شاهد زور على نيتي!! ولكن أنت ما رأيك في الحديث الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي يوجب زكاة الحلي وما رأيك في كتب ابن باز والألباني وابن عثيمين التي تقول بوجوب الزكاة في الحلي!

وأنت من أعرف الناس انه لا يشترط أن قول الجمهور هو الصواب فقد يكون الصواب مع غير الجمهور وإلا لما اختار هذا أمثال ابن باز والألباني!!

الملاحظة الرابعة: قولك (ولك الحق في ان لا تفهمه فتخصصك في الأعلام لا في الفقه وأصوله).

اقول: أيضاً هذه الدعوى داء عظيم وكأنه ليس هناك مسلمون إلا المتخصصون في الفقه. أما الاعلامي ورجل الاقتصاد فكأنه لا يفهم شيئاً من أمور الدين!!

أنا أنكرت بدع الزاد ومخالفاته لأنها تخالف شرع الله فلا تنكر علي إذ أمرت بالمعروف!!

ولا تدعي ان شرع الله لا يفهمه إلا المتخصصون!!

وانا لا افهم ان البدعة في السند أو الهند او جنوب افريقيا تتحول عندنا في المقررات إلى سنة مشروعة!!

فإذا كان إنكار المنكر حيث كان غباء فأنا أحمد الله على هذا الغباء!!

وإذا كان إقرار البدع في المقررات (ذكاءً) فأنا أبرأ إلى الله من هذا الذكاء!! وكان الأجدر بالأخ عبد السلام أن ينكر تلك الأخطاء فهذا افضل من فصل الاعلاميين عن الفقه وفصل أهل الحديث أيضاً عن الفقه، فاصبح الفقه بهذا كهنوتاً لا يدخل فيه إلا المتخصصون!!

وهذا التخصص هو الذي أفسد عليهم حرقتهم على شرع الله وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم حيث يصبح المتخصص متعصباً لتخصصه فما قاله المقرر صدّقه المتخصص سواء كان حقاً أو منكراً!!

وإلا لما انبرى هؤلاء الأخوة في الدفاع عن الزاد دون أن يدفعوا ما فيه من الأخطاء التي قد رأوا بأم أعينهم فتاوى سماحة الشيخ ابن باز التي نصت على أخطاء تلك المخالفات وعلى بدعية بعضها!! ثم يأتون يرمون عباد الله بالجهل وانهم غير متخصصين!! ونحن لم نفعل شيئاً من عندنا وإنما نقلنا كلام الشيخ ابن باز وهو أفضل من يوثق به من علماء المسلمين اليوم ووجدنا لأقواله أصلاً من الكتاب والسنة بينما الزاد مبني أكثره على آراء الرجال وأقوال الناس فأين تذهبون!! إذا كان التخصص سيجعلني أحكم على الأمر الواحد حكمين مختلفين حكماً متشدداً عليه خارج الجامعة. وحكماً مسترضياً مبرئاً له إذا كان داخلها!! فلا اريد التخصص واتبرأ إلى الله منه إذا كان يجعل منتسبيه بهذه الصورة!!

الملاحظة الخامسة: في مسالة مسح الوجه بعد الدعاء قال (يا مالكي الم تمدح الآن كتاب سبل

السلام) ألم أنقل لك عنه برقم الصفحة والجزء أنه قرر هذه البدعة في منظورك وقال: أنها مشروعة فعلام التناقض!! أليس العدل من صفات المؤمنين!!

أقول - بلى والله - يا أخ عبد السلام - أن العدل من صفات المؤمنين ولكنك لم تعدل لأن القضية قد أجبتك عنها في المقال السابق وهي باختصار: انني أنكرت على الزاد قوله بمشروعية مسح الوجه داخل الصلاة (في القنوت) وذكرت لك أن قولك هذا لم يخف علي ولكن العلماء يفرقون بين الأعمال داخل الصلاة وخارجها فلا يجوز إدخال شيء من الأعمال ولا التي تفعل خارج الصلاة لا يجوز إدخالها داخل الصلاة إلا بدليل ثابت!! وكتاب سبل السلام إنما يوجد فيه هذا في باب الأذكار والدعوات ونقلت لك قول البيهقي في التفريق بينما وهو أن بعضهم يفعل هذا خارج الصلاة لكن داخل الصلاة لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه لا بدليل صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولذلك جزم الألباني بأن مسح الوجه بعد القنوت هو بدعة بلا شك!!

فلماذا تضطرني لأن أعيد وأكرر وكنت أظن أن المسألة انتهت! أين العدل الذي تنادي به وأنا أطلب من القارىء أن يرجع لنفس المقال فسيجد الإجابة هذه وأكثر تبياناً!! فعلام التناقض يا أخ عبد السلام ألست تدعونا للعدل والانصاف!!

وأنا لا أحب أن أكرر كلماتك مثل (ظهرعواره وافتضح أمره) ولكن أقول: جزاك الله خيراً في الحالتين وأظن ان هذا غاية الانصاف!!

الملاحظة السادسة: قوله (وبالمناسبة لا يفوتني أن أنبه على قوله عن كتاب «سبل السلام» فقد أورد أكثر من ألف ومائتي حديث صحيح).

أقول: أنا - والله - ما قلت هذا ولا قصدته وإنما قلت هذا في كتاب (صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) للألباني حيث قلت (وكتب الألباني (صفة) صلاة النبي صلى الله عليه وسلم والجنائز له فقد أورد في الكتاب الأول أكثر من ١٢٠٠ حديث صحيح) والضمير هنا يرجع إلى الألباني وليس إلى صاحب سبل السلام لأنه من المعروف في اللغة أن الضمير يرجع على الأقرب غالباً وعبارتي واضحة لو تأملها الأخ عبد السلام ولكنني أجزم بأن عجلته في الرد هي سبب هذا الخطأ وإلا فأنا - والله - أحسن النية به وسأتقيد بما قاله أولاً من آداب الحوار وأرجو أن ينصفني مثل ما أنصفته.

الملاحظة السابعة: قوله (فما دام أن هذه الكتب ليست معصومة فالزاد أيضاً ليس بمعصوم).

أقول ولكن نسبة أخطائها - إن وجدت لن تصل إلى عدد صفحاتها!!

فكتاب نيل الأوطار الذي يحتوي على أكثر من ٣٦٠٠ صفحة إن وجد فيه أخطاء فيكون الخطأ بنسبة ٣,٦٪ من عدد الصفحات أما كتاب الزاد فنزيد مخالفاته على عدد صفحاته أي أن نسبة الخطأ تزيد على ١٠٠٪ بالنسبة إلى عدد الصفحات.

وكلا الكتابين غير معصوم لكن الأول أخطاؤه قليلة والثاني مشحون بالأخطاء والبدع!! وإلا فأنا لم أتعصب لهذا ولا أتهجم على هذا.

الملاحظة الثامنة قوله (فإذا كنت صاحب مبدأ فاحلقه كله أو دعه كله أما كونك تجوز قليل البدع فيما تحب وتمنعها فيما لا تحب فهذا تفريق بين المتماثلات).

أقول: أولاً أنا قلت (إن وجد في تلك الكتب بعض البدع فهي قليلة جداً) أنا قلتها من باب التنزل مع الخصم!!

ثانياً: أنا مستعد أن أحلق جميع البدع سواء كانت في مقرر أو غير مقرر ولكن هل يعاهدني الأخ عبد السلام على المضي في هذا الطريق وننكر جميع البدع الموجودة في الزاد أو غيره!! أم يريدني أن أترك الزاد وأتشدد على غيره!! فأين العدل!! فإن كنت عادلاً منصفاً فتعال نتعاهد ونشهد الله على انكار البدع والأخطاء أياً كان مصدرها!

الملاحظة التاسعة: ثم راح الأخ عبد السلام يقرر وجوب اتباع أحد المذاهب الأربعة في بداية الطلب والتأصيل وقد نقلت له في المقال السابق إنكار أئمة المذاهب لهذه المذهبيه وكراهيتهم لها ولا أرى هناك أي داع لاعادة كلامهم في هذا المقال.

كما أن الأخ واصل في إساءة فهمه لكلام الذهبي وابن الجوزي فإنهما فرضاً لو قالا بالتمذهب إلا أنهما لا يريدان عدم إنكار البدع والأخطاء إذا وجدت في كتب المذاهب بل حثاً على التصحيح ومراقبة الله عز وجل.

ونحن لم نصحح أخطاء الزاد وتعصبنا له بدون حق ولا مستند من الشرع.

الملاحظة العاشرة: قوله: (أما مسألة الخلط بين مسح الوجه في الصلاة وخارجها.. فإن الخلط جاء من فهمه) ثم قال: (وهذا جهل بدلالات النصوص الشرعية).

فهذا اتهام لي بأن تفريقي بين المسح داخل الصلاة وخارجها جهل بدلالات النصوص الشرعية وهذا ليس اتهاماً لي فقط بل اتهام للبيهقي وللألباني بالجهل بدلالات النصوص الشرعية لأنهما فرقا بين الاثنين والأخ خلط بينهم فيريد إثبات أن جهله علم وأن علمهم جهل!! سبحان الله بل في هذا تجهيل لابن حجر والصنعاني اللذين أوردا المسح في باب الأذكار والدعوات ولم يورداه في صفة القنوت، والزاد إنما أورده في الأخير (صفة القنوت) فقط.

نسأل الله السلامة لنا جميعاً والتوفيق والسداد وأنا على العموم أعتذر من الأخ عبد السلام إن شط قلمي بشيء من الألفاظ كما أنني أسامحه في جميع ما شط قلمه في فإننا جميعاً طلاب حق إن شاء الله والله الموفق.

ردا على المالكي:

إما أنك لا تحسن الفهم وإما أنك تتقول!

●● اطلعت على ما كتبه المالكي في العدد الماضي من مجلة «اليمامة» بتاريخ ١٤١٢/٧/١١هـ فألفيت مقالة بعيداً عن قواعد الجدل، واصول المناظرة، التي تكسو المحاورة ثوباً علمياً قشيباً. وهنا رايت ما وراء الاكمة، وتيقنت ان ليس في الساحة خصم.

بيد اني سأكتب كلمتي الاخيرة، لا للعلماء، ولا لطلبة العلم، وإنما للعامة من الناس، ومن ليس من اهل

حديث وائل، ام لم انكره؟

إن كلامي - يا مالكي - على حديث وائل متوازي الطرفين، لم افصح فيه عمّا اراه في الحديث من صحة او ضعف، وإنما سُقتُ خلاف العلماء فيه، لتعلم انت ان المسألة اجتهادية، ليس فيها ما يقطع بصحته في حقيقة الامر. فمجال الحديث إنما هو في التنظير للقاعدة، لا التقرير وبيان الراجح، وفرق بين المسارين شاسع، يدركه طويلك

مخطىء مادام لمخالفته محمل من النصوص فليسع صاحب متن الزاد - الذي تجاهل عليه المالكي - ما وسعهم، والخلاف إنما يكون مذموماً إذا كان في مسائل العقيدة.

سابعاً: اقتراح المالكي ان يجعل بدل متن الزاد كتاب سبل السلام ونيل الاوطار. ونقول له:

١ - هذان الكتابان من كتب الحديث وليسا من كتب الفقه وانت لا تفرق بين النوعين فلست من اهل الخبرة فلا عبرة باقتراحك.

٢ - معروف ان هذين الكتابين صدرا من قلم يعتنق غالب اهله مذهب الزيدية الذي يخالف مذهبنا. وهذان الكتابان يحملان من آراء هذا المذهب الشيء الكثير فلماذا اخترتهما دون غيرهما وانت تزعم انك ناقد بعيد. لكن كما قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة
كما ان عين السخط تبدي المساويا

نعم في الكتابين تحقيق كثير وعلم غزير، لكن فيهما إلى جانب ذلك ما

قصاصة من
رد البرجس على المالكي

مرجعية الحامد العلمية والعملية تؤهله لنقد المناهج

- لم يعد بناء المناهج مسئولية المتخصص وحده ؟!
- الدكتور الفوزان يتعالى ويسخر ويستعدى في ردوده على محاوريه .
- ليت جامعة الإمام تقول كلمة الفصل في وضع المناهج .



بقلم/ عبدالله بن موسى الطاير

تدور في المجالس التى تضم المربين، والأكاديميين، وكذلك في القاعات الدراسية في مختلف مراحل التعليم العالى، مناقشات، وجدل حول المناهج والمقررات الدراسية في مراحل التعليم العام والجامعي.

وهذه المناقشات تنتهى دائما إلى أهمية إعادة النظر في بناء هذه المناهج منطلقة من العلوم التربوية الحديثة التى نظرت ووضعت أسسا منهجية قابلة للتطبيق نحو بناء مناهج دراسية تتجاوز جوانب القصور في المناهج الحالية .

وتكرم الدكتور عبدالله الحامد بطرح هذه القضية في أكثر من مناسبة كان اخرها مانشره في الزميلة اليمامة .

والحق أن الدكتور الحامد عندما يتحدث عن المناهج، وأسلوب وأسس بناء المناهج، فالرجل لايتحدث من فراغ، ولكنه ينطلق من مرجعية خصبة وثرية، قامت على تجربة ودراية منذ كان مديرا لمعهد اللغة العربية بجامعة الإمام، ومنذ اتصل اتصالا وثيقا بعلم اللغة التطبيقى وعلوم اللغة الحديثة التى تبحث في بناء المناهج .

وقد فسر كثير من الأفاضل طرح الدكتور الحامد لهذه القضية تفسيرا يبتعد عما أراده الرجل، وربما تناسى بعضهم فضل الدكتور الحامد وعلمه وإخلاصه لأمته . ومن بين الذين تعرضوا لكلام الدكتور الحامد بالنقد الشديد الأستاذ الفاضل العلامة الدكتور صالح الفوزان .

ولكل منهم وجهة نظره التى نحترمها، ونتتلمذ عليها، ولكنى أقول بأن علماء المناهج يرون أن أسلوب بناء المنهج لايقوم فقط على علم يؤلفه متخصص، صحيح أنه صلب البناء ولكن يسبقه ويلحق به أمور أساسية لابد من الأخذ بها .

فهم يرون أن علماء كثر وعلوم متعددة يجب أن تتكامل في بناء أى منهج سواء أكان هذا المنهج في اللغة أو الدين أو غيرهما، ففى تقييم أى منهج لابد من علم النفس وبخاصة علم النمو، ولابد من علم الاجتماع، ولابد من معرفة بيئة الدارس، ولابد من العالم المتخصص في المادة، ولابد من الإلمام بخصائص العصر .

والمتتبع لمناهجنا الدراسية، يعرف أنها موضوعة من قبل علماء نبغوا في جوانب المعرفة المتعددة، وهم أعلام عصرهم في تخصصاتهم، ولكن الأمر يجب ألا يقف عند هذا الحد، بل لابد من مشاركة علوم وعلماء لهم في بناء هذه المناهج، وهذه هى النظرة التى ينطلق منها الدكتور عبدالله الحامد .

ووجه اعتراض الدكتور الفوزان على الدكتور الحامد أنه ليس فقيها حتى يتعرض لمقررات المواد الدينية، والدكتور الفوزان وإن كان ينظر من هذه الوجهة لأهمية التخصص، فإنه يعطل أوجها أخرى لبناء المناهج على نحو ماذكرته سابقا ثم إنه يهضم تجربة الدكتور عبدالله الحامد في بناء المقررات والمناهج من خلال إدارته لمعهد اللغة العربية، وكونه عضوا في اللجنة الخاصة ببناء المناهج في هذا المعهد، إلى جانب خبراء في علم اللغة التطبيقى والتربية والمناهج وطرق التدريس .

فالمادة العلمية في أى منهج أو مقرر هى الأساس، لكن مناسبتها لأعمار الدارسين، وبيئتهم، وحاجاتهم وميولهم، وترتيبها المتدرج، وتمشيها مع خصائص العصر، أمور أساسية لابد منها لصياغة المقرر في صورته التى تصل إلى الدارسين .

وحقيقة إننى فرحت كثيرا عندما ناقش الدكتور الحامد الموضوع علنا، وتوقعت آراء ومناقشات أخرى تثرى الموضوع، وتخرج في نهاية الأمر باقتراحات تكون أساسا علميا لإعادة النظر أو التفكير في إعادة النظر في كثير من المقررات الدراسية .

إلا أن الأمر قد خرج عن الجادة التى كنا نتمناها وخرج من اليمامة إلى مجلة الدعوة، ثم تجاوز الأستاذين الفاضلين إلى كثير من

وضع المناهج الدراسية بين الفوزان والحامد

والمقررات الدراسية .


د. عبدالله الحامد

غير المتخصصين، وهم لاشك طلبة علم وبعضهم يمتلك أداة جيدة للحوار .

وكان أول المؤيدين للدكتور الحامد هو الأخ حسن فرجان المالكى وأعرفه عن قرب وأعلم حسن نيته وغيرته على دينه، وصدق توجهه والتزامه، ولانزكيه على الله .

والحق أننا لانلوم أحدا عبر عن رأيه. وإن كنا نعتب على فضيلة الدكتور الفوزان التعالى عليهم كقوله لحسن المالكى (من أسمى نفسه حسن المالكى) ثم التعميم وافتراض سوء النية في المالكى كقوله «وليست هذه أولى مبادرات هذا الشخص، فقد تهجم من قبل على كتاب منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ربما لدوافع لاتخفى» وليس لحسن المالكى كثير إسهام مكتوب أو منبرى حتى يعرف القراء دوافعه، إذ هذه هى المرة الثانية التى يدخل فيها المالكى ساحة الحوار على صفحات اليمامة، بعد معركة خاضها وكسبها مع بعض أساتذة التاريخ الإسلامى، وكنا نود من الدكتور الفوزان أن يوضح للقراء الدوافع التى لاتخفى!

ثم يحذر في موقع آخر من فكر المالكى قائلا «ولاندرى ماذا سيبدر منه غدا»، ثم يسخر الدكتور الفوزان ويتهكم من الأخ المالكى بقوله «حتى يختار لنا حسن المالكى كتابا سليما. ومن يأمن اختياره» وهذه النصوص جميعها وردت في عدد اليمامة رقم ١١٨٧ .

والدكتور الفوزان، وهو من هو فضلا وعلما يتناسى بأسلوبه هذا قوله تعالى :﴿ياأيها الذين آمنوا لايسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولانساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن، ولاتلمزوا أنفسكم، ولاتنابزوا بالألقاب، بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون﴾ «الحجرات الآية ١١» وقوله تعالى في الحديث القدسى «الكبرياء ردائى والعظمة إزارى فمن نازعنى فيهما قصمته ولا أبالى» الحديث.

ثم قول الشافعى :«ماناظرنى أحد إلا وددت لو غلبنى» وفي هذا حكمة كبيرة لاتخفى على الدكتور الفوزان .

ثم جاء الدكتور الفوزان - عفا الله عنه - في عدد الدعوة رقم ١٣٢٥ ليوم الخميس ١٩/٧/١٤١٢هـ بمقال يفسر فيه محاورة المالكى، ومقترحاته، تفسيرا غريبا لايوافقه أحد عليه، ويأتي بهذا التفسير تمهيدا لعبارات يستثير فيها المسئولين في الدولة وفي الجامعة ويستعديهم على المالكى فيقول مانصه: «وهذا اتهام خطير، لصرح من صروح العلم، قامت على تأسيسه حكومة رشيدة، وعلماء أجلاء، ويتولى التدريس فيه من هم أوثق علماء الإسلام في الوقت الحاضر، ومعنى هذا الاتهام أن هذه الجامعة أصبحت مؤسسة لتدريس البدع، ونشر الكذب على رسول الله ﷺ وترويجه، ولهذه الجامعة الحق أن تطالب بحقها ضد هذا الاتهام الخطير وأن توقف المعتدى «المالكى» على حرمتها عند حده»

سبحان الله، هل قصد المالكى كل هذا ؟! اتق الله ياشيخ صالح. فأنت ممن نعتقد أنه يصدق عليهم قوله تعالى :«إنما يخشى الله من عباده العلماء» ثم إن الدكتور الفوزان عالم وعلم معروف وله نفوذه الكبير، وكلمته المسموعة وإذا استغل ذلك في الإضرار بمن يختلفون معه في الرأى، فإنه لاشك مهلكهم، وانه لاشك مسئول أمام الله عن ظلمه لهم .

أما الأخوة عبدالرحمن بن فهد الحميد، وصعب الجلعود وعبدالسلام العبدالكريم فقد شذوا بالحوار عن طريقه الصحيح، وتهجم الجلعود على الدكتور الحامد تهجما يكفيه صمت الحامد ردا .

وأخيرا فإننى أتمنى على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وهى صاحبة المبادرات الخيرة، أن تتبنى فكرة ندوة تربوية حول المناهج والمقررات الدراسية في التعليم العام والجامعى، وتطرح فيها البحوث المتخصصة، ويتناقش الباحثون والخبراء، ثم يكون لتوصياتهم القول الفصل في وضع المناهج الحالية والله الموفق .

لا تظلموا الفقه الاسلامي

بقلم د. حسن بن فهد الهويمل

■ تابعت بحذر شديد، وخوف اشد ما يدور من جدل صاخب وعراك مرتفع الحرارة بين مجموعة من العلماء والمتعلمين والادباء وكانت بدايته رأياً عارضاً القاه سعادة الدكتور عبدالله الحامد مما حمل فضيلة الدكتور صالح الفوزان على تعقبه. ثم دخل في الحلبة الأخ حسن المالكي وبدخوله اشتعلت القضية، وتشعبت وضاعت معالمها وتحول الجدل إلى قضايا جانبية ليست من صلب الموضوع، مما فوت علينا الجدوى المرجوة وتقاطر على الحلبة عدد من الكتاب تعرف منهم وتنكر. وفضيلة الدكتور صالح الفوزان وسعادة الدكتور عبدالله الحامد كفرسي رهان في مضمار القضية أثيران عندي عزيزان على قلبي وكنت مع كل ما ينطوي عليه مثل هذا الموضوع من حساسية سعيداً بما يدور من جدل حريصاً على ان يصل هذا النقاش إلى مرافئ الأمان فالشيخ الفوزان من أقرب الناس إلى قلبي لما أعهده فيه من ورع ولما يتمتع به من علم غزير وكنت كلما استمعت إليه يتحدث في مجال اختصاصه قلت هكذا يجب أن يكون العلماء يتمتع بلغة الفقهاء ودقتهم وتركيزهم ولهذا ينحصر إعجابي به وبفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين لأن فتاواهم تتسم بطابع فقهي واجاباتهم تاتي محددة لا يخالطها وعظ ولا إرشاد ولا يشينها استطراد ولا يشوبها تزيد ولا تنحط بها لغة رديئة مرتجلة أو ملحونة كلام موزون يشف عن عمق في فهم المقاصد الإسلامية.

اما الزميل والصديق الأستاذ الدكتور عبدالله الحامد فهو ملء سمعي وبصري وأعده دائماً جزءاً مني فما يناله ينالني وما يسوءه يسوءني وثنائي عليه ثناء على نفسي لأنني أمارس معه خلطة فكرية. والفقهاء لهم رأي في خلطة السائمة في أمر الزكاة حتى قالوا: والخلطة تجعل المال واحداً أو هكذا فهمت.

وكثيراً ما أصفه بانه «راديكالي» والراديكالية مصطلح يقع على سائر القضايا والاتجاهات وإن كان اكثر ارتباطا بالأجواء السياسية. والراديكالية تعني الإصرار على الجدل والعنف فيه في بعض الأحايين وقد يصل الأمر إلى التطرف ولكنه في كل ذلك لا يخرج عن محيط المعقول والمقبول. وعلى ضوء ذلك فإن الحامد، فجر القضية ثم انطوى على نفسه ينظر إلى المعركة الحامية الوطيس من بعيد ويبارك خطواتها متوقعاً انها بسبيل تحرير ما يتوجه إليه من رغبة ملحة في إصلاح المناهج التعليمية في كل القطاعات. والحق أن هذا الجدل خرج عن فلكه مما عرضه للتشظي.

لقد تابعت ما ثار بين هذين العلمين العالمين ولم يكن في نيتي ان ازيد ركام الخلاف وليس من هدفي ان يستمر مثل هذا الجدل لأنني احسست انه بدأ يحيد عن جادة الصواب.

والأستاذ حسن المالكي دخل الحلبة مغاضباً وحاول ان يوهم القراء برداءة الزاد وذلك بخلطه بين الخطا والخلاف وهذا أسلوب لا يليق بالحوارات الجادة وبخاصة حين يكون الموضوع هاماً وحساساً كنت أود منه - وانا المحب له المعجب بصلابته واقتداره - الاقتصار على قضايا المنهج وملاءمة النص والأمثلة لمتطلبات العصر اننا حين نختلف حول «الزاد» فإنما اختلافنا مقصور فقط على أسلوب عرضه للقضايا واختصاره المخل وعلى امثلته ومسائله التي لم تكن حاضرة الذهن المعاصر. فالعصر له مطالبه وله نوازله وله مشاكله ومسائله وصاحب الزاد غطى احتياج مرحلته بلغة مفهومة للفقهاء المعاصرين له وللطلبة الجادين في زمانه المنقطعين للدرس والتلقي. وأدى دوراً مشرفاً لا يستهان به وكتابه يعد من المختصرات الممتازة وله نظائر في المذاهب الأخرى. وكل هذه المميزات لا تمنحه حق الاستمرار ولا تبيح له الاستيلاء على ساحة التلقي فالحياة تتغير وأساليبها تتبدل وصياغة الفقه صياغة بشرية تستجيب لمرحلة الفقيه أما النص التشريعي فوحي الهي يملك الاستمرارية، وهذا لا يمنع الاستفادة من إنجاز السلف في الفقه، والتفسير والحديث وسائر المعارف وموروثنا جزء من حياتنا لا يجوز النيل منه وتنقصه.

إننا نطالب بمواصلة العطاء لا بالانقطاع المعرفي نريد من علمائنا الأجلاء الاضافة لا الاستهلاك لقد لاحظت اننا في كل امورنا أمة مستهلكة نعيش على منجز الآخرين.

ومن الخير لنا ولديننا أن نصنع فوق ما صنعوا من الخير لنا ان نعيد صياغة فقهنا بلغة العصر مستوعبين متطلبات المرحلة ونوازلها.

وإذا كان المتخوفون من التغير



د/ صالح الفوزان

مع حسن المالكي مرة أخرى





د. الحامد



حسن المالكي

يودون الركون إلى الموروث فمن الخير لنا ولهم أن يلتمسوا أجوده واقربه إلى ذهنية العصر. واحسب ان منجز القرون الأولى أفضل بكثير من منجز المتأخرين وبخاصة زمن الحجاوي والبهوتي وغيرهم من فقهاء المذهب المتاخرين، ولكن هل في فقه السلف ما يستجيب للنوازل القائمة أليست قرارات المجمع الفقهي وفتاواه وفتاوى علمائنا الأجلاء ومنهم الفوزان بحاجة إلى أن تأخذ مكانها في أبواب الفقه وأن تاخذ طريقها إلى قاعات الدرس. ثم هذه الأمثلة التي يضربها الفقهاء المتقدمون وليس لها وجود عندنا أليس من حق أبنائنا أن نضرب لهم أمثلة معاصرة يعايشونها ويواجهونها.

لقد آخذ الجدل مناحي شطت به وأبعدته عن صلب القضية وتحول الأمر إلى شجار وملاهاة لا طائل تحتها وفي ضوء ما قرأت .أحسست اننا نعيش مرحلة من التوتر النفسي الذي لا يمكننا من التقدم بالقضية خطوة واحدة في مسارها الطبيعي وربما كان رد الدكتور الفوزان بداية لهذا التوتر ثم جاء المالكي وصب الزيت وأشعل الفتيل حين ترك القضية الأصلية وراء ظهره ممارساً انتهاك حرمة «الزاد» خالطاً عن علم أو جهل بين الخطأ والاختلاف ونحن أمة مسلمة، ننفي العصمة عن أي مخلوق، إلا ما ورد فيه نص شرعي قطعي الدلالة والثبوت.

ولا أحسب النص وارداً إلا بالنسبة للرسل الذين يبلغون عن الله. وعصمة الرسول صلى الله عليه وسلم تمتد إلى عصمة ما جاء به من كتاب وسنة قولية أو فعلية أو إقرارية فيما يتعلق بالتشريع. ولن أدخل في متناولات العصمة واختلاف العلماء فيها وهل تشمل كل فعل وقول وإقرار في امور الدين والدنيا وفيما يتعلق بالتشريع وما لا يتعلق أم لا تشمل. فهذه كلها من القضايا العقدية التي تحتاج إلى تحرير وتقص وليس في وسعنا ولا من متطلبات المقال استقصاؤها فلندعها إلى حين.

وإذ نتفق على ذلك - واحسبنا جميعاً متفقون - فإن كل ما حبرته يد مخلوق عرضة للنقص والزيادة والخطأ وما كتب في مرحلة زمنية معينة قد لا يسد حاجة مرحلة أخرى لأن فعل البشر مهما منحه الله من السداد يظل فعلاً بشرياً ناقصاً وصاحب الزاد ليس بأفضل من الشافعي رحمه الله وقصته مع التعديل والتحوير في كتابه مشهورة معروفة ولا حاجة لنا بسياقها لقد مل من الزيادة والنقص عند كل قراءة وفي النهاية صاح في وجه الراهن قائلاً: «أبا الله أن يتم إلا كتابه». إذاً نحن متفقون على أن التمام من خصوصيات كتاب الله «والزاد» كتاب من هذه الكتب التي تملأ الرحب ليست له قدسية. وليست له حصانة إنجاز بشري طرحه صاحبه مجتهداً محتسباً الأجر على الله وتقبله الحنابلة بقبول حسن وسد حاجة وأدى خدمة ولازال قادراً على تأدية دوره. ومن الأفضل أن نقول: لا نستغني عنه ولا نستغني به. كتاب مختصر إلى أبعد حدود الاختصار بل فيه من الاختصار ما هو مخل بالأداء. وفيه أخطاء كأي كتاب آخر. وفيه مخالفة لما رجحه المجتهدون من علمائنا الأحياء كأصحاب الفضيلة ابن باز وابن عثيمين وابن فوزان وغيرهم وما رجحه المجتهدون من علمائنا الأموات رحمهم الله أمثال الشيخ ابن سعدي والبليهي وابن حميد رحمهم الله ولا يضير الزاد ولا صاحبه ما فيه من أخطاء أو مخالفات مادامت في نطاق الأخطاء المحتملة. ومطالبة الدكتور الحامد ليست منصبة على ما فيه من أخطاء.. الحامد يحمل هماً ليس منها أن يكون في الزاد خطأ أو مخالفة هم الحامد منصب على المناهج وحين ضرب مثلاً لضرورة التغيير كان في متناوله الذهني «زاد المستقنع» وأحب أن يعي أصحابنا المخالفون أن هذا الكتاب زاد للرجل المستقنع وليس زاداً للطامحين والشاعر العربي يقول:

شباب قنع لا خير فيهم

وبورك في الشباب الطامحينا

فلماذا نثور على الحامد حين دعا إلى طموح الشباب ولماذا ننقل القضية إلى الساحة التي نريد ونجعل الموضوع مرتبطاً بالزاد وبالفقه. إننا بحاجة إلى زاد آخر أكثر رحابة وأكثر استجابة زاداً للطامحين وليس زاداً للمقتنعين. ودعك من الزاد يكون مقرراً أو لا يكون إن معضلتنا في قدرتنا على الحوار الهادىء الحوار القائم على الثقة والتقدير واحترام الرأي الآخر. وإذا كان علماؤنا وشبابنا يخوضون معركة غير متكافئة تنعدم فيها ادنى مقومات الحوار العلمي فمن يستطيع توفير ذلك.

إننا لا نستطيع إحقاق الحق بهذا الأسلوب من الحوار ومع الأسف الشديد ان الذين خاضوا غمار الجدل من النخبة بل من صفوة الصفوة فالفوزان والحامد كل منهما على درجة الاستاذية وكلاهما يقف على ثغر هام وحساس من ثغور الإسلام وكلاهما يمارس علناً تشكيل وعي شبابنا. وبقية الخائضين لا نسمع عنهم إلا الخير ولا نتوقع منهم إلا الخير إن شاء الله وبخاصة الأخ حسن المالكي الذي أصبح كجسم المتنبي تكسرت فيه النصال على النصال والحلقة المفقودة في هذا الحوار هامة وخطيرة. وهي أننا كدنا ننسى القضية المحورية وهي السعي الجاد لتطوير مناهجنا التعليمية وانشغلنا بأمور جانبية لا تنمي الموضوع ولا تخدم القضية. إننا بحاجة إلى معرفة أصول الحوار وآداب الحوار. نحن أمة مستهدفة وديننا يشكل خطورة على الذين يصرفون شؤون العالم ويملكون أسلحة الدمار ونحن في هذا الجو المشحون بالقلق والتوتر والتآمر مطالبون بأن نتحرف للحوار الهادىء الرزين المتعقل قبل أن نفكر بالشجار والتراشق بأسف العبارات. والتطاحن الكلامي الذي يفت في عضدنا ويوهن عزمنا ويفتح ثغرات لأعدائنا.

إننا مطالبون بحسن الظن بالآخرين وبخاصة الشباب المتحمس الذي يحمل هماً إسلامياً ويحس بمرارة الضعف الإسلامي وهوان المسلمين وتخلفهم ومن منا يستطيع الادعاء بأن المسلمين أقوياء يملكون تحقيق ما يريدون. ومن منا يستطيع ان يقول إن مناهجنا القائمة في كل الوطن العربي

قادرة على إعداد كوادر بشرية مؤهلة لمواجهة الحياة بكل ما تعج به من تعقيد على كل المستويات.

نحن متفقون على ان العالم الإسلامي بحاجة إلى تغيير ولكننا مختلفون في أولويات هذا التغيير وأسلوب هذا التغيير وكم نحن سعداء لو اننا استصحبنا هذا الهم وبدأنا نفكر في الأولويات. وفي الأساليب بطريقة علمية واقعية بعيدة عن الادعاء وبعيدة عن الاتهام.

والشيء الذي نتفق عليه جميعاً هبوط المستوى التعليمي على مستوى الوطن العربي وحين نتفق لابد أن نلتمس السبب في سبيل تلافي الهبوط والحامد حين طرح رأيه كان واحداً ممن عانى من هذا الهبوط.

وواجبنا حين نختلف معه ألا نعمد إلى إسكاته بل لابد من البحث عن آراء أخرى يسهم بها أساتذة الجامعات فهم خبراء القضية وفرسانها وهم في الوقت نفسه المسؤولون عن هذا الهبوط والفوزان والحامد ممن نعول عليهم في ذلك. والصحافة هي لسان الأمة وساحة اللقاء ومجال تفاعل الآراء وانضاج القضايا والقائمون عليها من أبناء البلاد ومن يهمهم إحقاق الحق وتحري الصواب وإذا بدر منهم أو من غيرهم ما يخالف الحق فيجب علينا أن نلتمس لهم العذر وأن ننبههم بالموعظة الحسنة وكل ذلك من مقتضيات الإسلام ومما حز في نفسي ما أثير من تساؤل غريب حول هذه القضية لقد تساءل البعض عن سبب إثارة هذه القضية على صفحات المجلات بل كتب من كتب

المالكي يناقش فضيلة الشيخ الفوزان:

اللهم فاشهد!

بقلم: حسن فرحان حسن المالكي

يطالب بسحب القضية إلى مجالات أخرى وعجبت من هذا التساؤل أليست الصحافة لسان الأمة وصوتها النافذ وهي مجال رحب لمعالجة مشاكلها وعرض مطالبها ومن يلي أمراً من أمور المسلمين ثم يتحامى الدخول في حوار جاد وصادق على صفحات الصحف لاحقاق الحق يجب أن نفتش في دواخله لأن الخوف من مناقشة القضايا خوف غير سوي وليست هناك عصمة ولا حماية ينالها الانسان أو يكسبها لمجرد عمله في قطاع معين الخطأ وارد والناس كلهم مظنة الخطأ ومعالجة القضايا التي تهم الأمة عبر الصحافة من الظواهر والذين يطرحون آراءهم خطأ كانت أو صواباً أقرب إلى نفوسنا من الذين ينطون على أنفسهم ويضمرون نواياهم ومن حق أولئك علينا أن نحتفي بهم وأن نتقبل آراءهم وأن نناقشها بهدوء وسكينة وأن نرشدهم إلى الصواب بأسلوب تربوي رفيع بعيد عن الاتهام والفوقية والسلطوية وإذا نسفت قنوات الاتصال بين الشباب والشيوخ والمجربين والمبتدئين تعطلت مصالح الأمة واستفحل الخطأ وغلب الناس حب السلامة والتزموا الصمت إيثاراً للعافية ومما يؤخذ على بعضنا أن ما نجهله ننكره ونشنع على ذويه وهذا دليل على ضيق الأفق ومحدودية الفهم.

اننا بحاجة إلى استيعاب ما نجهل ومعرفة مفرداته ثم العمل على تمييز ما خبث منه والابقاء على ما حسن بطريقة تمثلية تشبه إلى حد كبير التمثيل الغذائي تذوب الأشياء فينا ولا نذوب فيها.

إن رفض ما نجهل وتجهيل من لا نعرف دعوى مرفوضة من اساسها فلنتحرر من عقدة الخوف والشك وادعاء التشبع نحن بحاجة إلى كل مفيد فلنشرع ابوابنا ولنستقبل الجديد ولا خوف علينا إذا اعتصمنا بحبل الله جميعاً ونبذنا التفرق.

وكم أتمنى لو أن القضية نقلت من مجال الزاد إلى مجال المناهج وما فيها من نقص ومحاولة الرقي بها لمواكبة الحضارة ومعايشة الواقع وأحسب أننا نملك القدرة على تصحيح أخطائنا فالزمن موات والامكانيات متوفرة والمسؤولون على مستوى مسؤوليتهم ولم يبق إلا أن نطرح النزاع والشقاق ونفتح صدورنا للحوار ويكون هدفنا الوصول إلى مرادنا بثقة واطمئنان.

وعندما نختلف يجب ألا تختلف قلوبنا وعندما نختلف يجب ألا نتبادل الاتهام وألا نجر القضية إلى خارج إطارها. إننا أمام قضية خطيرة وهامة ولها ما بعدها وهل بعد المناهج التعليمية من مهم وتحية إكبار لكل الذين خاضوا غمار الموضوع دفاعاً عن الفقه الإسلامي ظناً منهم ان حوار المناهج يناله بسوء وعسى أن يتمخض هذا الحوار عن تحرف ناصح لبحث قضية المناهج بجدية وموضوعية لنصل إلى ما نريد ونحقق تطلعات شبابنا المسكونين بهم التغيير إلى الأفضل ومزيداً من الحوار الهادف والجدل البناء ومزيداً من الحرص على وحدتنا الفكرية التي وضع أسسها الداعية المصلح محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

عودة إلى حوار تجديد المناهج التعليمية

أ.د. عبدالله الحامد يرد على د. صالح الفوزان:

آفة التعليم هذه المتون

أعاتب الشيخ الفوزان لرفضه الحوار معي، لأنني لسـ

الجزء الأول

●● كنا قد نشرنا في صفحات الثقافة حواراً مع الأستاذ الدكتور عبدالله الحامد أثار ردود فعل كبيرة، من أساتذة متخصصين كفضيلة الشيخ الدكتور صالح الفوزان والأستاذ حسن فرحان المالكي، والدكتور حسن بن فهد الهويمل، ومن مثقفين وقراء كثيرين، وصمت الدكتور الحامد منتظراً هدوء العاصفة: ثم بعث الينا برد مطول، وقف فيه عند نقاط جديرة بالتأمل والدرس والمناقشة، سواء في منهاج التعليم الديني واللغوي عامة، أم في بعض مقررات ذلك المنهاج، واجتهد الأستاذ الكاتب في ايضاح ما أورده بعض القراء والمتناقشين من مفهومات مغلوطة حول قضية التجديد.

ونحن إذ ننشر هذا الرد نأمل أن نتيح الفرصة للأطراف الرئيسية فيه، كي تقول كلمتها، ونصل الى الفائدة المرجوة من النقد الهادف البناء.

●● ثار النقاش في مناهج اللغة والدين، في التعليم العام والجامعي، وقد كان الرافضون اكثر جلبة واخشن عبارة فشرّق الموضوع وغرب حتى كاد يخرج عن اطاره، وكاد ان يصبح تراشقاً بين اشخاص، لا حواراً بين افكار والناس إذا لم يجدوا الأفكار المناسبة، خرجوا عن اطوارهم الى الحديث خارج الأفكار المطروحة.

وإنني اذكر نفسي واخواني بآداب البحث والمناقشة والمحاورة فعلينا أن نحاول الهدوء والمرونة واللين، وان نتحمل بعض ما يصدر من بوادر، قد يلمح فيها الانسان شيئا من الاتهام والتشويه لان رد الهجوم بمثله، والنقد الشخصي بضعفه، يضيع الأفكار الخيرة وسط الغبار.

أربعة معاول لضرب الرأي الآخر

كل فكرة غير مألوفة يضربها رافضوها بأحد أربعة معاول:

1 - التشكيك في العلم، برمي قائلها بالجهل او عدم الاختصاص.

ب - التشكيك في السلوك والدين، برمي التهم على القائل، لتجريده من مؤهلات القول والفعل.

ت - تحجيمها عن طريق تحجيم قائلها، وتقييده وركله.

ث - التعجيز - بأن يقال اين البديل؟، لقد حسب كثير من الناس ان الذي يشك في منهاج دراسي يجب ان يحمل بيده الأخرى المنهاج البديل، وهذا تبسيط لأمور معقدة، على الملاحظ ان يثير السؤال، فإن كان الطرف الآخر مقتنعاً بما قال بدأ العلاج، إن علاج المريض يحتاج الى تشخيص وقد يشترك في علاجه عشرات الأطباء، ونحن لا نملك إلا اقلامنا، ولكننا ندعي اننا نعلن آراء تساعد على بلورة رؤية للمنهاج البديل، وندعي اننا ننطلق من خبرة وتجربة إن الذي يجاري السائد لن تثور حوله الأسئلة، لان المتابعة سلامة، ولان الناس إذا الفوا الشيء لم يتساءلوا عن مدى صوابه إلا نادراً ولكن الفكرة غير المألوفة، تبدأ غريبة، يرفضها الناس أول مرة ثم يتساءلون عن مدى سلامتها، إن بعض الأفكار تبدأ غريبة، ولكنها بالايضاح والتبيين تصبح مألوفة وإن قد بدأت غريبة ناشزة، كما قال الشاعر:

والرأي كالليل مسودا جوانبه
والليل لا ينجلي إلا بإصباح

ولن يعيب متخصصاً في اللغة أن يناقش قضية تربوية، إذا ملك أدوات النقاش، ولا يعيب متخصصاً في الحاسوب ان يناقش قضية لغوية تتصل بالحاسوب إذا وجد محافظي اللغة مزدرين عنها.

- وارجو أن يطمئن مشائخنا واساتذتنا وزملاؤنا وطلابنا الى اننا نسعى الى اصلاح مشروع، وقد يكون الاصلاح على شكل إثارة سؤال، ومن اثار سؤالا شارك في انتاج جواب.

الفرق بين الاسلام والمسلمين

إن امر التعليم هو للمشرفين عليه

ـــــت فقيهاً!

بقلم: د. عبدالله الحامد



وظيفة ومجال عمل، ولكنه للمجتمع كله هم متجدد يشغل رجاله ونساءه، وكهوله وشبانه، وبنيه وبناته، وليس أمراً يخص عالماً او شيخاً، او مديراً، والمؤسسات التعليمية للمجتمع، وليست لأحد آخر، ومن حق الآخرين أن يقولوا إن هذا الطريق مهالك للسالك، وان هذا الكتاب ذا الحواشي والهوامش لا يغني، وان هذا الطب لا يشفي وان هذا (الزاد) لا يكفي وينبغي للعاملين في مجال التربية والتعليم لاسيما في التعليم الديني أن يواجهوا الحقيقة:

واقولها كلمة واضحة لزملائي في التعليم الديني واللغوي من المحافظين على نمط التعليم السائد، المدافعين عنه في كتبهم ومقالاتهم وندواتهم: اربعوا على انفسكم إن مناهجكم لم تنقذ التعليم من الضعف، وهذا يدل على ان فنونكم ليست معصومة فالعصمة للكتاب والسنة.

اما المتون القديمة فليست هي الإسلام، سواء منها متون العلوم الدينية أو اللغوية، هذه المتون جهد بشر قابل للتطوير والتجديد.

وعندما نحكم على العصور الوسطى بالانحدار، فذلك حكم (وصفي) على المسلمين، وليس حكماً (معيارياً) على الاسلام، الاسلام سام رفيع، لأنه تنزيل من حكيم خبير، أما المسلمون فيتقدمون ويتأخرون وترك التفرقة بين هذا وذاك، يوقع في الارتباك.

ووسم عصر مضى بالانحطاط، إنما هو بقياسه على عصر فجر الاسلام وسموقه، لا بمقارنته بعصرنا الحاضر، الذي نعده عصر (نهضة) إذا قورن بالعصور الاسلامية الوسطى، ولكنه عصر انحطاط إذا قورن بعصور الاسلام القديمة فيكفينا انحطاطاً أننا قلدنا أمم الغرب والشرق في قوانين المعاملات والعادات والثقافة وضعفت روح الدين فينا، هذا فضلا عن ما بيننا من استعمار خفي أو ظاهر وتفرق في القلوب والبلدان والدول.

ولكن ما المخرج أهو هذا الأسلوب التعليمي والتربوي التلقيني السائد؟

مجاراة السائد لا تثير أي سؤال، لأن في الاتباع السلامة!

تجديد مناهج اللغة والدين ضرورة يفرضها الولاء لهذين الأصلين

النقاش تربوي وليس فقهياً

وقد استغرب كثير من الفضلاء ان يدخل شخص غير مختص بالفقه في قضايا التعليم الديني ولاسيما إذا كان من مَن عرف عند الناس بالكتابة في مجال الأدب والشعر.

وهؤلاء الفضلاء تفوتهم أمور مهمة: الأول: أننا لم ندخل في أمور في الفقه دقيقة، لا يدركها إلا فقيه متخصص، فحديثنا كله عن طريقة تدريس الفقه، وليس عن (موضوع) الفقه، وهي أمور يمكن أن يشترك في النقاش فيها من اختص بالفقه ومن اطلع عليه. فليس للمتخصصين به وحدهم الكلام، بل هي أمور تتصل بأهل التربية والنفس واللغة والاجتماع.

الثاني: أن النقاش ليس خاصاً بمنهاج تعليم الفقه إنما هو عام في مناهج تعليم الدين واللغة، التي تعاني من الركود والجمود.

الثالث: أن المتخصصين في التعليم الديني واللغوي على الأسلوب القديم قد يغيب عنهم أمور كثيرة يدركها الناس من حولهم، ولذلك صار المعول على الدليل، فمن جاء بالدليل المقنع على سلامة رأيه فهو صاحب الصواب، سواء أكان متخصصا أم غير متخصص. والأمر الطبيعي في النقاش هو أن يقال هذا الرأي صواب أو راجح بدليل كذا وكذا، لا أن يكون النقاش هو أن هذا الرأي باطل أو مرجوح لأن قائله غير متخصص.

بل إن واقع الحال يشهد أن بعض المتخصصين تغيب عنهم أمور جوهرية كثيرة بسبب التحيز للذات، والانغلاق داخل غرف التخصص، وركود منهج تلقي العلم، إن كثيراً من العلماء الذين ركدوا خلال عصور الجدب، كانوا متخصصين، ولكن تخصصهم لم ينقذ العلم من الشكلية والتلقينية.

الرابع: أننا في زمن اضطراب في المناهج، نحاول أن ناخذ من ما جدّ أموراً ثانوية ومن ثقافتنا وتراثنا أموراً أساسية، وذلك يقتضي تضافر المختصين، إذ لا يكفي أن يكون

كل فكرة جديدة تبدأ غريبة ثم تكون مألوفة بالشرح وبالايضاح

ليس كل من أثار سؤالاً حول المنهج مطالباً بتقديم بديل جاهز

الشخص مختصاً بالنحو والصرف، ولا أن يكون مختصاً بدراسة العلوم الشرعية، لكي يكون كلام كل منهما مقبولاً، لا بد من تضافر جهود أخرى لأهل التربية والنفس والاجتماع وعلوم اللغة الحديثة.

لقد تداخلت مسائل العلوم، وتداخلت المناهج أيضاً، ولم يعد ممكناً أن ينعزل علم عن آخر، ولا أن تتقوقع ثمار العقول، لأن ذلك يعني الجدب وانعدام التلاقح والتواصل، في عصر انفجار معرفي هائل.

لماذا نفكر بصوت عال؟!

سألني كثير من الأصدقاء والطلاب والمستمعين في المحاضرات داخل الجامعة وخارجها، ماذا بينك وبين الدكتور الفوزان، وهؤلاء يذكرونني بأحد المسئولين الذين ضاقوا ذرعاً بالحوار والنقاش الذي يدور بيني وبين صديقي وزميلي الدكتور محمد بن حسين، فقال: ساجمع بينكما لأصلح من ودكما ما انشعب، فتزول العداوة والجفوة، فابتدره أبوعبدالحميد قائلا: نحن خلاف ما تتصور، والاختلاف انما هو بين الآراء، لا بين القلوب.

عتاب على الدكتور الفوزان

ولعل من حقي أن أعتب على الشيخ الفاضل صالح الفوزان، حين رفض التحاور معي، وطالب بأن يكون الحوار مع المتخصصين في الفقه ولكنه غفر الله لي وله نسي اموراً:

الأول: انه لا يجب ان يكون الحوار بين متخصصين، والحوار القرآني، يدل على ذلك، وكنت اتوقع منه أن يدافع عن رايه بالحوار لا برفضه، لاسيما وهو البادىء بالتعليق.

الثاني: إن رفض الحوار يعني ان الحوار لا ثمرة له ولا اظن ذلك من الشيخ تعالياً، والتمس له العذر الحسن، ولعله يرى أن من المصلحة قفل الحوار، وأرى أن المناسب استمراره.

الثالث: وعلى العموم فقد حسمت طبيعة النقاش أيكون بين المتخصصين، أم بين المثقفين، عندما تابع الشيخ الفاضل ردوده على شخص لم يكن متخصصا إنما هو باحث يكمل الدراسة في كلية الدعوة والاعلام. وهذا الباحث في المعايير الأكاديمية ليس متخصصا ولا شيخاً ولا أستاذاً إنما هو طالب. وهذا دليل على ان النقاش في هذا الموضوع، لا يتطلب شهادات وليس بين أشخاص إنما هو بين فكرة وأخرى، لا بين أهل الفقه وأهل الأدب.

نقول ونكرر مرة أخرى، وعسى أن ينفع التكرار إننا نشهد بما للشيخ الفوزان من فضل وعلم، في الفقه والعقيدة في هذه الديار، ونحسبه والله حسيبه من خير الناس ديناً وورعاً وتقوى، ولكننا لم نناقش في تخصصه الفقه والعقيدة لكي يقول إننا غير متخصصين، إنما نناقش في أسلوب تعليم الفقه والعقيدة، نجادل في أمور تربوية وتعليمية، وهذه مسألة أساسية، فهو إذن مثل غيره في النقاش فيها ليس متخصصاً في الفقه التعليمي، بناء على مفهوم التخصص الذي اتكا عليه.

وقد يبدو لبعض الناس أن الأنسب السكوت، ولكنني تكلمت لاعتبارات عديدة:

١ - إن الشيخ قد قال آراء غريبة في التربية، مثل قوله «كيف يفهم الانسان شيئا لم يحفظه» حين يرى أن «طريقة الحفظ أولاً ثم الفهم هي الطريقة الطبيعية» للتعليم كالقرآن الكريم، بل يبدو أنه يرى أنها هي الطريقة المثلى لتعليم كل العلوم فهو يقول أيضا ردا على ملاحظتي على المنهاج القائم على التلقين والحفظ «هل العلم يحصل إلا بالتلقين والحفظ ثم التدرج الى مستوى الاستنتاج والاختيار والنقد، وهذا الأسلوب التربوي عقيم، وإن تماشى مع ثقافة المتون التي اشرت الى انها من عوامل انحطاط الأمة الاسلامية.

٢ - إن مقام الشيخ رفيع، وقد يتصور بعض الناس أن ذوي المقامات الرفيعة لا يرد عليهم، ولا يناقشون، وذلك يقودنا الى مصادرة للفكر والراي، بل إن ترك مناقشتها يدفع بعض مؤيديها الى مزيد من المحافظة ومحاربة التجديد، بل يقودنا الى التسليم بأمور عديدة لا نجد الدليل فيها، ويقودنا الى اعتبار كل راي راجح أو مرجوح حقاً، وما خالفه فهو باطل، ويقودنا الى اعتبار الراي الآخر، ذنباً تجب التوبة منه، وليس رأياً في أمر يجوز فيه الاجتهاد والاختلاف.

٣ - ولان راي الشيخ وثيقة تبرز اتجاها يحافظ على المالوف في أمور لا تجب فيها المحافظة وهو ليس رأياً خاصاً به، بل هو راي عدد غير قليل الذين لا يريدون تجديد المناهج، سواء اعلنوا ذلك صراحة، أم تظاهروا بالتجديد في المحافل والندوات واللقاءات، ووأدوا أفكار التجديد وضايقوا أهلها في السر وأكثر التجديد في الجامعات الاسلامية كما قال أحد الزملاء تجديد في المناهج على طريقة القروي الذي يلبس يوم العيد فوق ثيابه القديمة ثوباً جديداً.

- إن استطعت اقناع الشيخ الفاضل الفوزان والآخرين الذين يعتبرون الحديث عن تغيير الزاد والألفية جريمة، فذلك فضل ما نريد وراءه غاية، وإن لم استطع فلعل الجهر بذلك يدفع الهامسين الى الجهر، والساكتين الى النطق، ولعلنا نقنع الجيل الثاني من الزملاء، أما أغلب الجيل الأول، فمع ما لهم من فضل وعلم ونبل، فلن يلتفتوا، سواء منهم أهل التدريس أم أهل الادارة.

أزمة في الحوار

إن كراهية الحوار أخطر من مسألة الخلاف، لأنها تعني أن الآخر على يقين بأنه مصيب، وعلى يقين بأن الآخرين مخطئون وهذه مسالة غير هينة، ولكن الأمر الأخطر أنها تعني تجاهل الآخرين، واعتبارهم غير موجودين.

المسالة الأساس هي أن للصحافة دوراً مهماً فلا تغمطوها حقها، حتى لو ضقنا بما تضيق به ولكن الحق لا ينبغي أن يكون ضعيفاً يخشى الجهر ويخشى النور.

الصحافة أداة للتعبير والتاثير

وما يدريكم أيها الغاضبون بما وراء الكتابة في الصحف لعل المنادين بالتغيير تكلموا مراراً مثنى وثلاث، وهمسوا كثيرا، وصبروا طويلا، ثم تبين لهم ان الراي بحاجة الى إثارة، وأن الصحافة هي باب التاثير، وأن الحصان بحاجة الى

قصاصة من رد الشيخ الفوزان على د. الحامد

د. صالح الفوزان يرد على د. عبدالله الحامد:

بل تعال نتفقه أولاً ثم نتحاور

أبو الأعلى المودودي وسيد قطب دافعا عن تاريخ الاسلام وعن رصيده العلمي، بينما انتقدت كتب الفقه والنحو، ووصفت حقبة طويلة من تاريخ المسلمين بالانحطاط

●● تواصل الجدل حول مسائل عدة في التربية وتطوير مناهج الدرس العلمي، والنظر في بعض مسائل الفقه والنحو، بين الاستاذين الفاضلين صالح الفوزان ود. عبدالله الحامد. إثر لقاء عاصف اثار فيه الحامد تساؤلات كثيرة حول مصطلح الأدب الاسلامي، ومناهج التعليم، وكيف [illegible] إما متغربة أو منغلقة. وضرورة تطوير أساليب الدرس العلمي في الفقه وفي النحو

